أوراق البدائل

العدد الثالث (يناير 2016)

منتدى البدائل العربي للدراسات (AFA)

العنوان: شقة 4 ـ الطابق الرابع ـ 5 شارع المساحة ـ الدقي ـ القاهرة ـ جمهورية مصر العربية
Telefax: +202-37629937
Mail: info@afaegypt.org
Website: www.afaegypt.org
Twitter: AFAlternatives
Facebook : https://www.facebook.com/AFAlternatives
http://www.facebook.com/groups/113792226817/
Skype: arab.forum.for.alternatives
Youtube: https://www.youtube.com/channel/UCOoJBExCeXW7bO5JMaSPd1Q

المحرر العام/ محمد العجاتي

هذا العدد

متابعات

- اتفاق البرنامج النووي الإيراني ومستقبل المنطقة
(منتدى البدائل العربي للدراسات) 1

ملف العدد

- الحركات الاجتماعية.. تقدم نحو الأمام أم تراجع محتوم؟
أ/ بسنت أحمد 7
- الحركات الشبابية والتحول الديمقراطي في مصر
أ/ رانيا زادة 13
- إشكاليات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية العربية وقدراتها على التأثير في قضية العدالة الاجتماعية.. المجتمع المدني التونسي بعد "الثورة"
د. ليلى الرياحي 18

قضايا

- حماية الحقوق والحريات المدنية في ظل الاتفاقيات والاستراتيجيات الدولية "استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب"
أ/ شروق الحريري 31

كتاب العدد

- السياسات الأخرى: في الحديث حول حركات التحول الحالية
أ/ شيماء الشرقاوي 37

مقال

- العلاقات الأورو–متوسطية: أين يكمن الخطأ؟
من أجل بناء علاقة طويلة المدى ودور المراكز البحثية في هذه العملية
(باللغة الإنجليزية)
أ/ محمد العجاتي 1

منتدى البدائل العربي للدراسات (AFA): مؤسسة بحثية تأسست عام 2008 وتسعى لتكريس قيم التفكير العلمي في المجتمعات العربية، وتعمل على معالجة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إطار التقاليد والقواعد العلمية بربط البعدين الأكاديمي والميداني.

ويعمل المنتدى على توفير مساحة لتفاعل الخبراء والنشطاء والباحثين المهتمين بقضايا الإصلاح في المنطقة العربية، تحكمها القواعد العلمية واحترام التنوع، كما يحرص على تقديم البدائل السياسة والاجتماعية الممكنة، وليس فقط المأمولة لصانع القرار وللنخب السياسية المختلفة ومنظمات المجتمع المدني، في إطار احترام قيم العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان.

ومن أجل ذلك يسعى المنتدى لتنمية آليات للتفاعل مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية المهتمة بمجالات التغيير والإصلاح. ويرتكز المنتدى في عمله في هذه المرحلة على ثلاثة محاور: تحليل السياسات والمؤسسات العامة، المراحل الانتقالية والتحول الديمقراطي، الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني.

ويتخذ المنتدى لتنفيذ تلك الآليات والأهداف شكلا قانونيا متمثل في شركة ذات مسئولية محدودة (س. ت 30743).

مراجعة وإخراج فني/ أيمن عبد المعطي

نشرة غير دورية لتجميع بعض الدراسات المنشورة بمنتدى البدائل العربي للدراسات خلال الفترة ما بين الإصدارين والدراسات نتاج سيمنارات داخلية وتعبر فقط عن رأي كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المنتدى أو أي مؤسسة شريكة

اتفاق البرنامج النووي الإيراني ومستقبل المنطقة

منتدى البدائل العربي

مقدمة:

بدأ الاهتمام الكثيف بالطاقة النووية في إيران منذ التسعينيات، ومن وقتها والتعاون مع روسيا يزداد، حيث أكملت الأخيرة بناء مفاعل بوشهر في 1995، إلى أن تم اتهام إيران من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالفشل في تقديم المعلومات اللازمة عن أنشطتها ومنشآتها العاملة في المجال النووي، وطالبت الوكالة بتوسيع التعاون مع معها في هذه المجالات في موعد أقصاه نهاية أكتوبر 2003، وهذا ما كان يعني أنه إذا فشلت إيران في الاستجابة سوف يحال ملفها النووي إلى مجلس الأمن.

وعقب تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفي محاولة للعب دور سياسي دولي تحت مظلة أوروبا الموحدة، قبل وزراء خارجية "الترويكا" ألمانيا، فرنسا وبريطانيا الدعوة لزيارة طهران، واجتمعوا مع حسن روحاني أمين المجلس الأعلى للأمن القومي آنذاك، وانتهت الزيارة بتوقيع اتفاقية طهران في 21 أكتوبر 2003، والتي تعهدت بموجبها إيران بالتعاون الكامل وغير المشروط مع مفتشي الوكالة لمعالجة كل قضايا الضمانات المؤجلة ذات العلاقة بأنشطتها النووية السابقة وحسمها، كما وقعت إيران على البرتوكول الإضافي لمعاهدة منع الانتشار النووي، وقررت طواعية تعليق كافة أنشطة تخصيب اليورانيوم وإعادة معالجة الوقود، إلا أنها لم تحدد أمد التعليق ونطاقه.[i]

وكانت الدول الثلاث تبني تفاوضها مع إيران على مبدأ التوقف عن نقل الملف إلى مجلس الأمن ما دامت إيران تتعاون مع الوكالة ومستمرة في تعليق برامجها.[ii] إلا أن الوصول لاتفاق نهائي تعطل نتيجة للأزمات التي صاحبت التفاوض، ومماطلة إيران في الرد على استفسارات الهيئة الدولية للطاقة الذرية، فتارة تستجيب لتهديدات الترويكا وتعود للتفاوض وأخرى تهدد بعودتها لأنشطة التخصيب.[iii]

ورغم ذلك استمرت مفاوضات الترويكا وإيران إلى أن جاء تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فبراير 2006، الذي قدمته لمجلس الأمن ليؤكد أن إيران لم تتعاون بشكل كاف مع المفتشين الدوليين، وعليه فقد تمت إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن،[iv] إلا أنه محاولة تمرير قرار في مجلس الأمن يستند إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والذي قد يؤدي إلى فرض عقوبات اقتصادية أو توجيه ضربة عسكرية، قد قوبل بمعارضة روسية – صينية[v]، وفي ضوء ذلك توقف التعامل مع الأزمة داخل مجلس الأمن، وعاد من جديد خيار التفاوض، ولكن تم توسيع قاعدة التفاوض لتضم إلى الترويكا كل من الولايات المتحدة، روسيا والصين، فيما يعرف بـ(5+1).

وبدأ التفاوض بين المجموعة وإيران منذ يوليو 2006، الذي شهد جولات عدة تخللها فرض عقوبات دولية وأمريكية وأوروبية على إيران[vi]، ومع وصول حسن روحاني المنتمي للتيار الإصلاحي للرئاسة في يونية 2013، تستأنف المفاوضات بين إيران ومجموعة (5+1) مجددا في أكتوبر من نفس العام، في جنيف، ويبدأ كل من الطرفان في التحرك خطوة في اتجاه الأخر، حتى تم التوصل إلى اتفاقية حول تجميد مؤقت لأنشطة إيران

النووية، ومدته ستة أشهر، والذي وفر للأطراف زمنا كافيا للوصول إلى اتفاق نهائي، ووفر لإيران فرصة لاستجماع قواها، وتم توقيع الاتفاق في 24 نوفمبر 2013.[vii] وفي 24 نوفمبر 2014، تم تمديد الاتفاق المؤقت لسبعة أشهر في أفق التوصل إلى اتفاق نهائي، والأطراف تعلن عن اتفاق الساسة على التوصل إلى اتفاق نهائي في موعد أقصاه 31 مارس 2015، وأن يكون التوقيع على اتفاق نهائي في أول يوليو 2015.

أهم بنود الاتفاق النووي:

في مقابل رفع العقوبات تدريجيا، والسماح بمواصلة عمليات التخصيب بكميات محدودة لا تسمح بتراكم اليورانيوم المخصب، والسماح باستخدام أجهزة الطرد المركزي لأغراض البحث والتنمية، فيجب على إيران أن تلتزم برفع ثلثي أجهزة الطرد المركزي وخزنها تحت إشراف دولي، والتخلص من 98% من اليورانيوم المخصب لديها، وقبول عودة العقوبات سريعا خلال 65 يوما إذا حدث أي خرق للاتفاق، وإعطاء وكالة الطاقة الذرية الدولية مدخلا بشكل دائم لتفتيش المواقع "أينما وحيثما كان ذلك ضروريا"، كما يستمر الحظر على توريد الأسلحة لإيران لمدة 5 سنوات، واستمرار الحظر على الصواريخ لمدة ثمان سنوات بعد الاتفاق.[viii]

إيجابيات الاتفاق وسلبياته بالنسبة لإيران:

من المتوقع أن تلعب الاتفاقية دورا في تحسين وضع الاقتصاد المتعثر نتيجة العقوبات[ix]، ففي مجال النفط، الذي يشكل 80% من الصادرات، قد يرتفع حجم الصادرات الإيرانية إلى 4 ملايين برميل يوميا. كما أن المجال سوف يكون مفتوح أمام إيران للعودة إلى النظام المالي العالمي مما يتيح لها التعامل النقدي بالعملات الحرة بدلا من منطق المقايضة الذي كانت اتبعته في ظل العقوبات، فترتفع احتياطاتها من النقد الأجنبي، بالإضافة إلى العودة للاقتصاد الدولي، وحصولها على امتيازات صندوق النقد والبنك الدولي، وكذلك عودة الاستثمارات الأجنبية خاصة في مجالات النفط والتعدين.

أما السلبيات فتتمثل في أنها قد أصبحت بموجب هذه الاتفاقية دولة مقيدة فيما يتعلق بحرية إدارة وتسيير برنامجها النووي السلمي، فالاتفاق من شأنه أن يعلق ما يقرب من ثلثي القدرة التخصيبية الإيرانية لليورانيوم. بالإضافة إلى نقل اليورانيوم المخصب إلى دولة أخرى وهي روسيا

لمعالجته، كما أن المواقع النووية وبعض المواقع العسكرية الإيرانية هي عرضة للتفتيش الدولي أي وقت، ويحظر على إيران إنشاء مواقع تحصيب جديدة لمدة 15 عاما، إلى جانب بقاء العقوبات الأمريكية الخاصة بالإرهاب.[x]

ويأتي تأثير هذا الاتفاق على مؤسسات داخل إيران قد تشكل عائقا أمام عملية الإصلاح التي يسعى لها الرئيس روحاني، على غرار الحرس الثوري، الذي ربما يسعى إلى عرقلة جهود روحاني لتنفيذ برنامجه السياسي، نتيجة لما يفرضه الاتفاق النووي من تداعيات سلبية على مصالح الحرس على الصعيد الاقتصادي تحديدا، فأي تسوية شاملة سوف تؤدي إلى حرمان الحرس من المكاسب التي حققها بسبب العقوبات التي قلصت الاستثمارات، ما دفع الشركات التابعة للحرس إلى الحلول مكانها.[xi]

وسياسيا، يمثل الاتفاق اختبارا صعبا لشرعية النظام في إيران، حيث يشغل المجال السياسي الإيراني تياران أساسيان يتم وصفهما بالإصلاحي والمحافظ، وفي ظل الحكومة الإصلاحية الحالية فإن المحافظين كانوا ينتظرون إخفاق رهان الرئيس روحاني على التوصل إلى اتفاق، يحول دون فتح عدد من الملفات السياسية المهمة، على رأسها توسيع هامش الحريات السياسية، وإجراء مصالحة وطنية بإعادة بعض القوى التي كانت منتمية للتيار الإصلاحي إلى داخل النظام مرة أخرى، وهو ما يقابل برفض حاسم من جانب المحافظين الأصوليين، الذين يتخوفون من أن يؤدي ذلك إلى تكريس الاختلال القائم في توازنات القوى، الذي أنتجه فوز الرئيس روحاني باكتساح ومن الجولة الأولى في الانتخابات الرئاسية التي أجريت في 14 يونية 2013. وبالتالي تصبح شرعية النظام في إيران قائمة على الاندماج الذي ينادي به الإصلاحيين لا الممانعة التي يتبناها المحافظين كآلية للتعامل مع الغرب والولايات المتحدة بشكل خاص.

الولايات المتحدة والاتفاق النووي:

من وجهة نظر الإدارة الأمريكية فإن الاتفاق النووي قد يساعد الديمقراطيين على الدخول للانتخابات الرئاسية بمنجز مهم على الصعيد الدولي، فقد أقرت هذه الاتفاقية أحد أهم مبادئ الديمقراطيين في العلاقات الدولية، وهو مبدأ التفاوض من أجل حل المنازعات، فالاتفاق يعد انتصارا للإدارة الأمريكية على المستوى الإجرائي في التعامل المستقبلي مع الملف النووي الإيراني، بالإضافة إلى إبعاد أمريكا عن الخيار العسكري وأعبائه، كما يحقق هذا الاتفاق انتصارا شخصيا للرئيس أوباما ينهي به دورته الرئاسية بمنجز تاريخي.

إلا أنه في انتظار الإدارة الأمريكية تحدي داخلي كبير، حيث أن الاتفاق يحتاج لتفعيله موافقة الكونجرس ذو الأغلبية الجمهورية، وقد أعلن الكثير من الأعضاء الجمهوريين من اللحظات الأولى لتوقيع الاتفاق بأن كتلة حزبهم سوف تصوت برفض تلك الاتفاقية[xii]، حيث يرى الجمهوريون الاتفاق بأنه ربما يمنح إيران الفرصة بتوفير الوقت والإمكانيات لامتلاك سلاح نووي، كما أنه ربما يعزز موقف إيران كقوة لها نفوذ في الشرق الأوسط"، بالإضافة إلى رفضهم للأسلوب الذي اتبعته إدارة أوباما الذي صور أن الاتفاق هو النقيض للحرب.[xiii] وقد أعلنت إدارة أوباما بأن الرئيس سوف يستخدم حق الفيتو إذا ما صوت الكونجرس ضد الاتفاقية، وهو ما قد يخلق أزمة سياسية في الولايات المتحدة الأمريكية.[xiv]

وعلى صعيد الشرق الأوسط فإنه مع تراجع الدور الأمريكي إثر الخسائر التي لحقت بها، خاصة في العراق وأفغانستان، والأزمات التي ضربت حلفاءها في منطقة الخليج والتي أدت إلى إيجاد الحاضنة الشعبية والمبررات الاجتماعية والسياسية لظهور تنظيمات أكثر عنفا وتطرفا، ومع الإشكاليات في العلاقة مع النظام المصري، أمام كل تلك المتغيرات أبدت إيران قدرتها على إدارة الأزمات والصراعات في دول الإقليم، وفرضت نفسها على المجتمع الدولي والولايات المتحدة على وجه الخصوص، على أنها جزء من الحل في الصراعات الدائرة، وبالنسبة للولايات المتحدة فإن توقيع هذه الاتفاقية وخروج إيران من تصنيف دول محور الشر، يعد خيارا استراتيجيا للولايات المتحدة ومستقبلها في الشرق الأوسط، وربما تلعب دور شرطي أمريكا في المنطقة.

التأثير الإقليمي للاتفاق النووي الإيراني:

سيتطلب الأمر وقتا حتى يمكن رؤية أبعاد التغيير الإقليمي وطبيعته الجيوسياسية، كما ستلعب موازين القوى على الأرض دورها في رسم مشهد الصراع في المنطقة، وفي المقابل هناك تداعيات جيو اقتصادية للاتفاق تطال المنطقة أيضا، يمكن رؤية ملامحها وهي تتبلور لتكتمل في فترة زمنية أقرب نسبيا.

السعودية التي كانت ولا تزال صاحبة الهاجس الأكبر من المشروع الإيراني، المدعوم بأيدلوجية دينية شيعية، قد رحبت بحذر بالاتفاق النووي الإيراني.[xv] فالسعودية لا تعترف بالنوايا الإيرانية كنوايا حسنة، حيث شددت على وجود آلية تفتيش صارمة مع آلية إعادة فرض العقوبات مرة أخرى في حالة أي انتهاك من جانب الإيرانيين.

إلا أنه يبدو أن تواصلا بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية قد حدث قبل الاتفاق النووي وبعده، يحوي إشارات ورسائل تطمينية نسبيا، ضمنت ترتيبات أمنية واستراتيجية على المستوى القريب، لذا من المتوقع أن يكون هناك استقرار عسكري سياسي إيراني خليجي منضبط إلى حد ما في ظل رعاية وضمانة أمريكية، بما يخدم المصالح الأمريكية في المنطقة.[xvi]

غير أن وجهة نظر أخرى ترى أنه ليس أمام المملكة والخليج خيارا أخر سوى التهدئة مع إيران، وقبول الاتفاق النووي، نظرا لتراجع أهمية الخليج للغرب، خاصة بعدما فشلت الأنظمة الخليجية في احتواء خطر داعش، ولعب إيران دورا أكثر أهمية في أزمات المنطقة، خاصة في العراق وسوريا.

أما قطر، التي تشترك مع إيران في حيازة أحد أكبر حقول الغاز ويقع في حدودهما البحرية المشتركة، إلا أن العقوبات الاقتصادية حالت دون استخدام إيران للتكنولوجيا المتطورة في استخراجه، لذا فمن المتوقع بعد رفع العقوبات عن إيران وعلاقتها المتحسنة مع الولايات المتحدة، استخدامها للتكنولوجيا المتطورة مما يقلص هامش مناورة التكنولوجيا المتقدمة التي تمتلكها قطر، وعليه فإن العلاقة الجيو اقتصادية بين قطر وإيران سوف تتعدل لصالح إيران.[xvii]

وبالنسبة للإمارات، فإن العلاقات الإيرانية – الإماراتية تتميز بخصوصية أساسية، فعلى الرغم من وجود خلاف سياسي واضح في الرؤى السياسية، ووجود ثلاث جزر حدودية متنازع عليها بين الدولتين، إلا أن هناك أيضا تعاون اقتصادي وثيق بين إيران وإمارة دبي، ففي ظل العقوبات المفروضة على إيران تضاعف حجم التبادل الاقتصادي بين الدولتين 3 مرات، إلا أن التناغم الاقتصادي بين الدولتين أصبح على المحك، حيث أن رفع العقوبات سيطلق يد إيران في تشكيل علاقتها التجارية، وإيجاد شركاء إضافيين، كما أعلنت إيران عزمها إنشاء ستة مناطق حرة على سواحلها الجنوبية مما يضع دبي في منافسة تجارية غير مسبوقة، بالإضافة إلى أن رفع العقوبات سيفعل خطة تحديث وتوسيع مطاراتها القائمة، وبناء مطارات جديدة، للصعود لمركز العقدة في الطيران التجاري الدولي بين شرق آسيا والشرق الأوسط، مما يهدد مكانة دبي في هذا المجال.[xviii]

هذه الوضعية قد تؤدي إلى إعادة رسم خريطة العلاقات الإقليمية، حيث تعد سوريا بمثابة منطقة حرب بالوكالة بين طهران والرياض، ومن المتوقع أن يزيد الاتفاق النووي من حدة الصراع، حيث أن رفع العقوبات من شأنه أن يزيد من الدعم الإيراني لنظام بشار، وهو ما سوف تقابله الرياض أيضا بزيادة في دعم وكلاءها في سوريا.

أما اليمن حيث لم تكتف السعودية بالدعم اللوجيستي لحلفائها هناك، بل تدخلت عسكريا بشكل مباشر نظرا لما قد يشكله سيطرة الحوثيين على اليمن من تهديد لمصالح المملكة على حدودها الجنوبية، ومن المتوقع أن يصل تأثير الاتفاق النووي إلى اليمن في شكل ارتفاع في الدعم العسكري الإيراني للحوثيين، وهو ما سوف تقابله السعودية بزيادة دعمها للرئيس عبد ربه منصور هادي، وحزب تجمع الإصلاح المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين، وبالتالي فمن المتوقع أن يؤدي الاتفاق النووي إلى زيادة نسبة الانقسام داخل اليمن، وحدة الصراع بين الأطراف المتصارعة.

وفي الشهور الأخيرة، وتحديدا منذ تولي سلمان بن عبد العزيز سدة حكم المملكة، بدا في الأفق محاولات لخلق تحالفا إقليميا سنيا لضرب المصالح الإيرانية في المنطقة، وقد تجلى ذلك في تطييف الأزمة اليمنية وتحويلها لصراع سني شيعي، إلا أن الرؤية السعودية لم تقابل بحماس كافي لدى المصريين والإماراتيين. فظهرت بوادر تشير إلى إمكانية تشكيل تحالف سعودي قطري تركي، على الرغم من الخلافات بين السعودية والدولتين بشأن دور الجماعات الإسلامية في المنطقة، وبالرغم من هذه الخلافات، فإن الدول الثلاث تتغاضى عنها أمام عدوهم المشترك المتمثل في النظام السوري. فلا تزال كتلة (السعودية، قطر، تركيا) في مرحلة التشكيل، إلا أن الاتفاق النووي من شأنه أن يزيد من سرعة التحول الاستراتيجي هذا، حيث ستحاول الرياض مواجهة الزخم الذي سوف تحدثه إيران لتثبت أن لها دورا إقليميا كبيرا وإثبات أنها قوة لا يستهان بها.[xix]

وفي لبنان، والتي تعتبر إحدى ساحات التماس السعودية الإيرانية، من المنطقي أن يصل صدى الاتفاق النووي إليها، خاصة وأن البلد الذي يعاني فراغا رئاسيا اقترب من عامه الثاني، ووجود مرشحين مدعومين من أطراف خارجية، تحديدا من إيران والسعودية، حيث أن لبنان أيضا هي منطقة تنافس سياسي بالوكالة بين طهران والسعودية، ويخشى المحسوبين على تيار 14 آذار من استغلال إيران لما قد يحققه لها البرنامج النووي من قدرات مادية وسياسية تمكنها من حسم صراعات حلفائها في دول الشرق الأوسط لصالحهم، ومن أزمة الشغور الرئاسي في لبنان.[xx]

أما فلسطين، فإن فصائل المقاومة كلها أو بعضها يستمد التمويل والتسليح اللازم من إيران، مما أوجد حالة من القلق أن يكون الاتفاق النووي يحمل بين طياته تسوية تشملهم، وقد جاءت كلمات المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران لطمأنة حلفاء إيران في المنطقة ومنهم فصائل المقاومة، حيث قال "سواء تم التصديق على هذا النص (الاتفاق النووي) أم لا، فإننا لن نتخلى عن دعم أصدقائنا في المنطقة، وسيحظون بدعمنا على الدوام."[xxi] مما يشير إلى تبني إيران لاستراتيجية قائمة على دعاية ممانعة وسلوك اندماجي، كما أن علنية الدعم الإيراني أو ازدياده بدرجة كبيرة لفصائل المقاومة الفلسطينية المسلحة هو أمر مستبعد، حيث أن إسرائيل التي تعد أحد أقوى الرافضين للاتفاق النووي، قد تجده المبرر لإثارة الغرب ضد إيران مجددا.

وفي مصر، وعلى الرغم من وجود دوافع لدى الدولتين لاستعادة العلاقات الطبيعية بينهما، خاصة وأن هناك رؤية متقاربة لبعض لأزمات في الشرق الأوسط خاصة في سوريا،[xxii] إلا أنه هناك أيضا معوقات تحول دون إتمام التقارب المتوقع بعد الاتفاق النووي، وأهم تلك المعوقات هو أمن الخليج، واستمرار النظرة الأمنية الاستخباراتية المتبادلة بين البلدين، والتي تسيطر على نظرة بعض المسئولين في الجانبين[xxiii].

الخاتمة:

في ضوء متغيرات دولية وإقليمية تعاقبت على مفاوضات البرنامج النووي الإيراني بين دول مجموعة (5+1) وإيران، وأمام متغيرات داخلية خاصة في الولايات المتحدة من جهة وفي إيران من الجهة الأخرى، مثلت تلك الظروف جميعا بيئة فارضة لإيجاد إطار من التفاهم بين الغرب وإيران حول برنامجها النووي، وتعتبر المتغيرات الإقليمية هي الراعي الحقيقي للوصول لذلك الاتفاق، وكذلك الضامن له، فالتجربة وخاصة في العراق أثبت أنه حتى الولايات المتحدة لا تستطيع أن تفرض واقعا مغايرا في الشرق الأوسط من دون تكاليف كبيرة ربما لم يعد متاح لها أن تدفعها الأن، إلا أنها تستطيع أن تحقق ما تربو له مصالحها في ظل تعاون إيراني مقيد بالعقوبات الدولية الاقتصادية والعسكرية، كما أن إيران قد نجحت في فرض شخصيتها على النزاعات في اليمن وسوريا، وقد نجحت في تحقيق أهدافها بشكل صريح في سوريا والتي تتمثل في استمرار نظام بشار الأسد، وبشكل أخر أقل صراحة في اليمن التي أصبحت ساحة تعبر فيها السعودية عن غضبها إزاء التدخل الإيراني في المنطقة العربية، لذلك وأمام تلك المتغيرات الجوهرية التي تشهدها المنطقة بصعود دور إيراني غير مقيد بعقوبات، وعالم عربي يبدو متوجسا من

ذلك الدور، إلا أنه يبدو أن العرب أنفسهم قد ساهموا في تعزيز الدور الإيراني في المنطقة تاريخيا بالتخلي عن القضايا العربية الكبرى، وتحويلها لقضايا خاصة بكل دولة بعد الثورات العربية، فتطييف الصراع الذي دفعت نحوه بقوة المملكة العربية السعودية، جعل من حجة حماية الشيعة في الخليج والشام أمرا أكثر قبولا دوليا، ومحليا بين السكان الشيعة، والذين تتراوح نسبتهم في تلك المناطق ما بين 10: 70% في بعض المناطق[xxiv]، لذا فإن الأثر الاقتصادي الكبير والانفتاح الدولي والخبرات الدبلوماسية التي اكتسبتها إيران في ظل المقاطعة، قد يعظم الدور الإقليمي لإيران في المنطقة العربية ووسط أسيا، إذا لم يتم التوقف عن تطييف الصراع مع إيران واعتباره صراعا سنيا شيعيا من شأنه أن يعيد للعرب دورا أكثر فاعلية في ملفات المنطقة، كما أن تعطيل إنشاء قوة عربية مشتركة لتتولى مسئولة الحرب على الإرهاب بديلا عن القوات الغربية أو الإيرانية سيجعل من ذلك التدخل لا مفر منه، خاصة في ظل ازدياد نفوذ التنظيمات الإرهابية مثل داعش والوضع المأساوي الذي يضغط على الغرب في شكل موجات اللاجئين مما يدفع الغرب للتدخل العاجل لإنهاء الأزمة ومن دون شك سيكون بتعاون إيراني، نظرا لأن المانع من تكوين القوة العربية المشتركة في الأساس هو خلاف عربي- عربي حول تحديد الأولويات والأعداء.

الهوامش:

[i] EU, Iran underline commitment to Tehran agreement, global security, http://goo.gl/vFgBem

[ii] د. جاري سامور، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، محاضرة، 18 ديسمبر 2004، http://goo.gl/0xAwBW

[iii] طهران تتراجع عن تهديدها باستئناف تخصيب اليورانيوم، الجزيرة نت، 19 يونية 2004، http://goo.gl/gwDMFP

[iv] البرنامج النووي الإيراني، الجزيرة نت، 18 يونية 2015، http://goo.gl/azr2TF

[v] خلاف روسي – ألماني حول البرنامج النووي الإيراني، الأهرام، 28 أبريل 2006، http://goo.gl/AfW3ex

[vi] التسلسل الزمني لمفاوضات الملف النووي الإيراني، الجزيرة نت، 4 يونية 2015، http://goo.gl/QcrMje

[vii] المرجع السابق.

[viii] الإعلان الرسمي عن اتفاق "تاريخي" بشأن برنامج إيران النووي، بي بي سي عربي، 14 يوليو 2015، http://goo.gl/hxoBxU

[ix] مكاسب للاقتصاد الإيراني في حال التوصل لاتفاق نووي، مجلة شؤون خليجية، 8 مارس 2015، http://goo.gl/D47nbq

[x] اتفاق إيران النووي وردود الفعل الأولية، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، 14 يوليو 2015، http://goo.gl/yANlsS

[xi] محمد عباس ناجي، الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته الاستراتيجية، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، http://goo.gl/jrOcMn

[xii] الجمهوريون بالكونجرس يستعدون للتصويت ضد الاتفاق النووي الإيراني، جريدة الشعب الجديدة، 3 أغسطس 2015، http://goo.gl/eQfpN9

[xiii] عضوان ديموقراطيان في الكونغرس سيصوتان ضد الاتفاق النووي الإيراني، راديو ساوا، 7 أغسطس2015، http://goo.gl/oRU6W3

[xiv] أوباما: استخدم حق النقض إذا رفض الكونغرس الاتفاق مع إيران، بي بي سي عربي، 14 يوليو 2015، http://goo.gl/k13Mr1

[xv] ترحيب عربي حذر باتفاق إيران النووي، سكاي نيوز، 15 يوليو 2015، http://goo.gl/wpx7Bj

[xvi] د. على بشار بكر أغوان، المركز الديمقراطي العربي، الانعكاسات الجيوسياسية الإقليمية للاتفاق النووي الإيراني، يوليو 2015.

[xvii] مصطفى اللباد، الاتفاق النووي وتداعياته الجيو اقتصادية على قطر والإمارات، السفير، 15 يوليو 2015، http://goo.gl/B9Kqre

[xviii] المرجع السابق.

[xix] Hassan Hassan, Could the Iran Deal Lead to a Syria Deal? Foreign policy, 15 July 2015, http://goo.gl/t4BbRP

[xx] دنيز عطا لله، «النووي» بعيون «14 آذار»: ارتباك وهواجس.. وآمال، السفير، 15 يوليو 2015، http://goo.gl/FwUxw3

[xxi] خامنئي: الاتفاق النووي لن يؤثر على دعم إيران لـ"أصدقائها" في المنطقة، بي بي سي عربي، 28 يوليو 2015، http://goo.gl/OvS4RF

[xxii] Hassan Hassan, Op.Cit

[xxiii] رانيا مكرم، كيف تفكر طهران؟ الرؤية الإيرانية للعلاقات مع مصر، السياسة الدولية، http://goo.gl/Bg340L

[xxiv] الشيعة في الخليج الانتشار والنفوذ، مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، http://goo.gl/MX45z0

الحركات الاجتماعية..
تقدم نحو الأمام أم تراجع محتوم؟

بسنت أحمد

مقدمة:

يعرف هربرت بلومر الحركات الاجتماعية أنها:" ذلك الجهد الجماعي الرامي إلى تغيير طابع العلاقات الاجتماعية المستقرة في مجتمع معين."[1] وتتكون الحركات الاجتماعية من ثلاث عناصر رئيسية هي **الحملة**: أي المجهود العام الذي يتجه نحو هدف محدد ومعروف، **الذخيرة**: أي التظاهرات، المسيرات، حملات المناشدة، الاعتصامات، والبيانات الصحفية، وأخيرا **مؤهلات التحرك**: بمعنى توافر عدد كاف من الفاعلين المؤمنين بقضية واحدة ومتحدين على هذا الإيمان وعلى ضرورة الالتزام بمواقفهم.

ويمكن تلخيص العناصر الاساسية لأغلب نظريات الحركات الاجتماعية في أربعة عناصر هي: "فعل الاعتراض، المعترض، المعترض عليه، وموضوع الاعتراض."[2] مع ذلك فإن الحركات الاجتماعية لا يقتصر دورها على الاعتراض على الأوضاع القائمة بهدف تغييرها فقط إنما أيضا تتميز بقدرتها على تأكيد السيادة الشعبية، فهي تحدد من يكتلك صلاحية التحدث باسم الناس، وهل هذه الصلاحية يمكن أن تصل إلى حد مهاجمة النظام الحاكم،[3] ومن ثم فهي تتجاوز الفكرة المبسطة للاقتصاص أو التمرد الشعبي إلى انتزاع حق التمثيل من المؤسسات السياسية التقليدية ورده إلى الشارع.

نهاية، يمكن التمييز بين الحركات الاجتماعية القديمة والحديثة، حيث أن الأخيرة يكثر اعتمادها على وسائل الاتصالات والبث كالإنترنت والتليفزيون، كما تشهد انضمام فئات أكثر تنوعا وتعددية كفاعلين في الحركات الناشئة فلم تعتد تقتصر على النشطاء التقليديين من عمال مثلا، وكذلك اتسعت دائرة المؤسسات التي يتم الاعتراض عليها ومواجهتها لتتعدي النطاق المحلي إلى النطاق الدولي والعالمي، وأخيرا ضمت الحركات الحديثة أهدافا أكثر شمولا وأقل مباشرة للاعتراض، مثل "رفع الغبن التاريخي عن الفئات المهمشة."[4]

تحاول هذه الورقة عقد مقارنة بين الحركات الاجتماعية المصرية التي نشأت قبل ثورة الخامس والعشرين من يناير، ثم خلال الفترة الانتقالية، ورئاسة الرئيس السابق محمد مرسي، وصولا إلى المظاهرات التي أدت لعزله، وتبعات كل هذه الأحداث على دور الحركات الاجتماعية في المشهد السياسي المصري، من خلال التركيز على عاملين رئيسيين للمقارنة بين كل فترة، هما: القدرة على التأثير، ودرجة التنظيم. ولذلك تحاول الورقة الرد على سؤال، كيف شهدت الحركات الاجتماعية العديد من التحولات والتطورات والتحديات عبر السنوات القليلة الماضية من 2005 حتى 2013؟.

أولا: ما قبل 25 يناير النشأة وبداية التنظيم (2005-2011)

من الأهمية التعرف على السياق العام، السياسي والاجتماعي والاقتصادي للفترة السابقة لثورة 2011 والحركات الاجتماعية التي نشأت في هذه الفترة على اختلاف أنواعها ومطالبها، لأهمية هذه السنوات القليلة في الإعداد والتمهيد للحظة الثورية وتحديد الصورة التي ظهرت بها وكذلك النتائج التي تمخضت عنها.

– **السياق العام:**

منذ بداية الألفية الثالثة شهدت مصر بدايات عودة الحراك الاجتماعي والسياسي بعد ركود دام سنوات طويلة منذ نهاية الثمانينيات، فترة ركود لم يقطعها سوي احتجاجات طفيفة ومؤقتة التأثير. بدأ الحراك كنتيجة لسياق المرحلة العام. ركود سياسي حزبي وعجز تام عن الاتصال بالجماهير والتعبير عنها مع تضييق شديد من السلطات على مساحات عملها، صعود فكرة المجتمع المدني تأثرا بالإخفاق الاقتصادي للدولة والتوسع في التوجهات النيوليبرالية ومنح المجتمع حرية أكبر للتصرف، مع تزايد الضغوط الخارجية من أجل دمقرطة المجتمعات العربية بهدف تدمير الحاضنات الرئيسية للإرهاب. وتصاحبت هذ العوامل مع اندلا ع الانتفاضة الفلسطينية الثانية وتعاطف الشعوب العربية مع الانتفاضة وخروج المظاهرات في شوارع القاهرة بعد سنوات طويلة من الصمت، تندد بالعدوان الاسرائيلي وتآزر القضية الفلسطينية. وكانت هذه الخطوة هي الأهم في الجمع بين مفكرين من تيارات مختلفة وربما متعارضة في العمل معا، كذلك "أدت لكسر حالة الجمود السياسي بين التيارات السياسية المختلفة، وبين رجل الشارع المصري العادي غير المسَيّس."[5]

– **الفاعلون الرئيسيون وحدود دورهم:**

مع بداية عام 2004 وترديد خطاب رسمي يمهد لتوريث السلطة لابن الرئيس السابق مبارك، بالإضافة لاستمرار التردي الاقتصادي، وظهور الإعلام الخاص المستقل من صحف وقنوات، وصولا إلى التعديلات الدستورية في 2007 وتصاعد ظاهرة حكومة رجال الاعمال وتزاوج رأس المال مع السلطة، كل ذلك أدى لظهور الحركات الاحتجاجية في الشارع المصري بكثافة وانتشار سريع وكان من أهمها:

- الحركات ذات المطالب السياسية: الحركة الشعبية من أجل التغيير– حركة كفاية– حركة 6 أبريل.
- الحركات ذات المطالب الاقتصادية والاجتماعية: حركة 9 مارس– عمال من أجل التغيير– أطباء بلا حقوق – مهندسون ضد الحراسة – حركة استقلال القضاء.

نظرا لنشأة بعض هذه الحركات مثل حركة كفاية والحركة الشعبية من أجل التغيير، من رحم اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة الفلسطينية التي اعتمدت شكل تنظيمي لا يقوم على الصلابة والتحديد بل يعتمد بشكل أساسي على المشاركات الفردية للأفراد واتخاذ القرارات عن طريق التوافق، فإن الحركات اتبعت نفس المنطق التنظيمي وهو إنشاء مظلة تنظيمية واسعة قادرة على جمع مختلف التيارات والحركات والأحزاب من أجل خلق تحرك موحد ومؤثر وهذا كان المنطق التنظيمي الأكثر انتشارا خلال تلك الفترة.

أما بالنسبة للقدرة على التأثير فإن أهم الحركات التي أثرت في المشهد السياسي في هذه الفترة كانت حركة كفاية. وقد شهدت الحركة فترة من النمو والانتشار خلال نهاية العام 2004 حتى 2005 وما بعدها بقليل، رافعة شعارات ترفض التمديد والتوريث وتطالب بالإصلاح السياسي ووضع حد للفساد، ثم عاشت مرحلة من الانحسار والتراجع خاصة بعد إقرار التعديلات الدستورية وتمديد

فترة حكم الرئيس السابق مبارك مما أثبت فشل الحركة بدرجة كبيرة في تحقيق هدفها والضغط على النظام القائم. لكن بشكل عام لا يمكن إنكار أثر حركة كفاية وأخواتها على تشجيع تزايد ظاهرة الاحتجاج في الشارع المصري وكسر الخطوط الحمراء التي كان من أهمها استحالة نقد رئيس الدولة بشكل مباشر.

من ناحية أخري، فقد كانت الحركات ذات المطالب الاقتصادية والاجتماعية نتاج تنشيط الحس الاحتجاجي من قبل الحركات الأكثر شمولا. فبدأت منذ 2005 تظهر حركات من داخل أغلب القطاعات الأساسية في الدولة، ويمكن تلخيص مدى تأثير هذه الحركات التي سميت فيما بعد بالفئوية من خلال النظر لقدرتها أو عجزها عن تحقيق المطالب المباشرة التي رفعتها. ولا يمكن حقا إيجاد نسق محدد لهذ التأثير ففي بعض الأحوال نجحت الحركات الاحتجاجية في تحقيق مطالبها كما في حالة إضراب غزل المحلة في 6 أبريل 2008 الذي أدى لرضوخ الدولة لمطلب رفع قيمة المكافآت وزيادة البدلات زيادة الأجور بشكل عام. أما في حالات أخرى فلم تصل الحركات إلى نتيجة ملموسة مثل حركة الأطباء، فبرغم تنظيمهم العديد من الفعاليات للاعتراض على تدني الأجور والمطالبة بكادر خاص بهم، أهمها قرار الجمعية العمومية للأطباء إغلاق العيادات يوم 9 أبريل 2009 إلا أن هذا لم ينتج عنه استجابة حقيقية من جهة الدولة.

لكن في جميع الأحوال يمكن القول إن التأثير الحقيقي لهذه الحركات الاحتجاجية كان يكمن في إثبات الموقف والحضور وفرض النفس كفاعل مهم في المشهد السياسي والاجتماعي العام، فأصبح من الضروري الأخذ بالاعتبار وزن هؤلاء الفاعلين.

من جهة التنظيم فقد اختفت البنى التنظيمية التقليدية واكتفت الحركات بتكوين تشكيلات مصاحبة للاحتجاج لتنظيم الحراك أو للتفاوض مع الجهات المسئولة من أجل التوصل إلى حلول. في بعض الأحيان تطورت الهيئات المنظمة للحراك إلى نقابات مستقلة نظرا لابتعاد أغلب الحركات عن المؤسسات النقابية الرسمية التي تسيطر عليها الدولة، كما في حالة النقابة المستقلة للعاملين بالضرائب العقارية التي كانت في الأصل اللجنة العليا المنظمة لإضراب موظفي الضرائب العقارية.

ثانيا: تحديات اللحظة الثورية وما بعدها

– هل كانت الحركات الاجتماعية على مستوى اللحظة الثورية؟

"لم تكن الثورات العربية نتاج تخطيط مسبق من قبل الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني المهيكلة والقانونية. بل إن الثورة كأسلوب لتغيير الأوضاع لم تكن واردة ضمن مفردات الخطابات السياسية التي راجت خلال الثلاثين سنة الماضية على الأقل."[6] من المؤكد أنه لا يمكن إنكار أثر الخيارات الاستراتيجية والتكتيكية التي اتخذها نشطاء الحركات الاجتماعية على الصورة التي ظهرت بها الأداءات الأولي للحراك الثوري[7]، وهذه الاختيارات بشكل أو بآخر هي التي شجعت الأعداد الكبيرة من غير المسيسين على الاشتراك في هذا الحراك وتحوله إلى ثورة، لكن من الأكيد كذلك أن توالي الأحداث وتتابعها وضخامتها قد أحال إمكانية السيطرة عليها أو تحريكها من قبل أي نوع من أنواع التنظيمات والمؤسسات إلى وضع أشبه بالاستحالة.

– الفاعلون الجدد وتغيرات المشهد:

ظهرت بعد الثورة العديد من الحركات الاجتماعية، الناشئة من محاولات التنظيم الذاتي لأفراد شاركوا بالثورة، إلا أنه عقب انتهاء الأحداث الأولى للثورة، لم يتمكن أغلب هؤلاء الشباب من التنظيم في إطار حركات قوية قادرة على تحقيق أهداف الثورة، فكانت أغلب الحركات والائتلافات الشبابية هشة عاجزة عن التنسيق فيما بينها.[8] أهمها: ائتلاف شباب الثورة، اتحاد شباب الثورة، تحالف القوى الثورية، حركات ومبادرات توعوية ومطلبية (حركة محليات– لا للمحاكمات العسكرية– أطباء التحرير– سلفيو كوستا)، ائتلافات ذات إيديولوجيات محددة (اتحاد الشباب الاشتراكي– الائتلاف الإسلامي). ويلاحظ أن أغلب هذه الائتلافات إما أنها تفككت أو اختفت كحالة ائتلاف شباب

الثورة، أو إنها استمرت لكنها تواجه باستمرار التضييق الذي حل بالمجال العام تدريجيا بعد الثورة.

فقد واجهت الحركات بعض المشكلات على المستوى التنظيمي أهمها غياب لائحة داخلية تحكم عملها، مما قد يؤدي إلى تفكك الحركة من الداخل لأنه "لا يمكن الاعتماد فقط على معيار رغبة العضو في الانضمام للحركة حتى لو كان هناك اتفاق على الأهداف الأساسية للحركة، إلا أن الاختلاف في الرؤي وآليات التنفيذ قد يؤدي إلى تدمير الحركة."[9] وبالرغم من ظهور متغيرات عديدة فتحت المجال للحركات لتطبيق مبادئها ومتطلباتها على أرض الواقع وعدم الاكتفاء بمهمة الاعتراض، مثل سقوط رأس النظام وحل الحزب الحاكم، إلا أن أزمة التنظيم وقصور آليات اتخاذ القرار قد أظهرت عجز الحركات عن التنسيق بينها والتشاور والوصول إلى حلول وسط. بالإضافة لاستنزاف طاقات الشباب المنشئ لهذه الحركات في الأحداث التالية للثورة أثناء الفترة الانتقالية ودخولهم في العديد من المواجهات العنيفة في أغلبها، مع أجهزة الدولة الأمنية التي انتهت باعتقال وإصابة بل وقتل العديد منهم، مما أعاق فرصة تطورهم تنظيميا وإداريا.

كذلك فإن الثقل الشعبي الكبير للحركات الإسلامية بالمقارنة بباقي القوى أدى لفرض الأولى رأيها في الكثير من الأحيان وإن تعارض مع مقترحات ومصالح الأخرين، كذلك فقلة خبرة الحركات الحديثة الناشئة بعد الثورة بآليات العمل السياسي التقليدي، خاصة الانتخابات مقارنة بالخبرة الواسعة والقاعدة الجماهيرية الكبيرة للحركات الإسلامية أدي إلى تضاؤل قدرة الشباب مع الوقت على صياغة وطرح مطالبهم. وإجمالا كانت نتيجة ذلك اختفاء بعض الحركات عن الساحة وظهور أخرى بديلة، أو تفككها داخليا مثل حالة حركة 6 أبريل التي انقسمت إلى جبهتين بعد الثورة بسبب خلافات داخلية عديدة.

من جهة التأثير فقد استطاعت الحركات الاجتماعية التي نتجت عن المخاض الثوري أن تستغل فتح المجال العام وانهيار قبضة الدولة على المجتمع خاصة الشهور الأولى التالية للثورة مباشرة، في تطوير واستخدام آليات التغيير من أسفل، أي بالحشد الشعبي والضغط على المسئولين لتحقيق مطالب محددة، وتميزت في ذلك بجرأة عالية في الطرح وأساليب الاحتجاج. فقد عملت أغلب الحركات الاجتماعية التي تشكلت في السياق الثوري إلى تعمد التصدي مباشرة إلى شخص الرجل الأول في الدولة، والعمل على تحديه مباشرة مما أفقد أنظمة عديدة توازنها وأجبرها على القيام بتنازلات عدة مثل الامتثال لمطلب محاكمة مبارك وأبنائه ورموز نظامه بعد الثورة بأشهر قليلة. الجانب ولكن يمكن اعتبار أنه من السلبي كثرة الاعتماد على آلية الحشد دون غيرها فقد أدى ذلك إلى فقدانها قدرتها على التأثير مع الوقت، فمعظم الحركات لم تستطع تطوير هذه الآلية مع تطور السياق العام، ويمكن فهم هذا الركود لافتقاد آليات التواصل والضغط لعدم وجود عملية مراجعة دورية للعمل.

كذلك نجحت الحركات من خلال ارتباطها القوي مع الشارع وقدرتها على التعبير عن رغباته أن تخلق خطابا موازيا لخطاب الدولة الرسمي أو حتى خطاب الأحزاب المعارضة التقليدية عن طريق "تجنب معظم هذه الحركات منطلق المهادنة أو أسلوب التورية، فقد بدت جازمة في ترسيخ القطيعة مع أركان السلطة، وفي مقدمتها رؤوس الهرم.[10]

ثالثا: موقع الحركات في خارطة ما بعد 30 يونية

في 30 يونية 2012، تولى محمد مرسي رئاسة الجمهورية بعد فوزه في الانتخابات بفارق بسيط فصله عن منافسه أحمد شفيق الذي اعتُبر وقتها مرشح الدولة. بوصول مرسي للحكم تحقق هدف التمكين الذي طالما حلم به الإخوان المسلمون وبدأت الجماعة في السيطرة على الدولة ومد جذورها في مؤسساتها. إلا أن هذه العملية لم تتم بالسهولة المتوقعة نظرا لمعارضة أهم مؤسستين للتدخل الإخواني الحديث، الجيش والداخلية.

في 30 يونية 2013، دعت حركة تمرد الجماهيرية جموع المصريين للنزول متظاهرين للاعتراض على حكم الإخوان المسلمين للبلاد بعد حملة كبيرة لجمع توقيعات تطالب بعزل مرسي من الحكم وانتخابات رئاسية مبكرة.

بدأت حركة تمرد بمجموعة من شباب الحركات الاجتماعية وأعضاء سابقين بحركة كفاية ومشاركين فاعلين في أحداث الثورة في 2011، كانت الفكرة الأساسية هي جمع العدد الأكبر من التوقيعات لعزل الرئيس الإخواني وبدأت الحركة تدريجيا تجمع أعضاء ومتضامنين وتدريجيا زادت شهرتها إعلاميا وشعبيا، مع هذا التطور بدأت الأجهزة الأمنية ترى في الحركة الشبابية الناشئة حليف محتمل للتخلص من الحكم الإخواني.

حسب تصريح أصدره أحد المؤسسين[11] للحركة أن التحالف بين الدولة والحركة بدأ بتبادل الزيارات والاتصالات بين مؤسسي الحركة الأكثر شهرة إعلاميا وقيادات أمنية واستخباراتية كبيرة وعدت بدعم مالي وأمني يساعد على توسع الحركة ويفتح لها مجال أكبر في المجال العام. وهو تحالف لا ينكره المسئولون الأمنيون، ففي تصريح آخر أدلي به مسئول أمني مهم لوكالة رويترز الإخبارية قال: "بالطبع شاركنا وساعدنا الحركة، فنحن مصريون مثلهم تماما وكنا نعرف جميعا أن ظاهرة مرسي ليست الأمثل لمصر، لذلك فكل شخص من موقعه قام بما يمكنه للتخلص من هذا الرجل وجماعته."[12] هذه التصريحات على اختلافها تؤكد شيئا واحدا وهو اختراق الحركة من قبل الدولة وعدم استقلالها عنها، مما أثر بشكل كبير على نتائجها فقد عجزت عن خلق خطاب مغاير لخطاب الدولة كالذي أنتجته الحركات التالية للثورة، كذلك لم تستطع فتح المجال العام بشكل حقيقي يشي بالاستمرار في الفترة التالية لعزل الرئيس الإخواني.

– انغلاق المجال العام وصعوبة الحضور:

منذ الـ30 من يونية 2013 تم إصدار العديد من القوانين في غياب سلطة التشريع، ومثلت القوانين الخاصة بمسائل أمنية مركزا مهما من حيث عدد القوانين ومشروعات القوانين الصادرة التي شملت العديد من المسائل المختلفة لكننا نعني هنا بالقوانين التي أثرت بشكل مباشر على نطاق عمل ودور الحركات الاجتماعية بعد 30 يونية.

أهم هذه القوانين **أولا، قانون التظاهر**. صدر قانون التظاهر وتم إقراره من قبل الرئيس المؤقت عدلي منصور خلال الفترة الانتقالية لكن تم استخدامه بكثافة خلال حكم الرئيس السيسي ضد المعارضين باختلاف توجهاتهم ومطالبهم. وقد كان من المتضررين من تنفيذ هذا القانون أعضاء العديد من الحركات الاجتماعية الشبابية كحركة الاشتراكيين الثوريين، 6 إبريل وشباب الحركات الإسلامية المختلفة.

كان الغرض الأساسي منه حسب الخطاب الرسمي للدولة تنظيم التظاهرات التي كثيرا ما صعب التعامل معها والسيطرة على تطوراتها مما أدى لاندساس العديد من الأفراد المخربين فيها وخروج التظاهرات عن هدفها الأساسي. وقد كفل القانون حق التظاهر السلمي ولم يمنعه بشكل مباشر لكن تظل النقطة الخلافية هي الشروط التي وضعت للسماح بالتظاهرة من الأساس، حيث يجرم القانون "تنظيم تجمع عام أو مظاهرة أو موكب بدون إخطار قسم أو مركز الشرطة الذي يقع بدائرته المكان المستهدف بصورة كتابية، وأن يتم الإخطار قبل البدء في المظاهرة بأربع وعشرين ساعة على الأقل."[13] بالإضافة لإعطاء وزير الداخلية ومدير الأمن الحق في إلغاء المظاهرة أو تغيير خط سيرها أو مكانها مما يعد تعدي على حرية التنظيم والتظاهر.

من ناحية أخرى، فمع تطبيق القانون لم تلتزم الشرطة بشروط القبض على المتظاهرين فيجب أولا "توجيه إنذارات شفهية من القائد الميداني بواسطة مكبرات الصوت، ثم استخدام المياه المندفعة، ثم استخدام الغازات المسيلة للدموع، وأخيرا الهراوات."[14] كما "حظرت المادة 13، على قوات الأمن استعمال قوة أكثر من ذلك إلا في حالات الدفاع الشرعي عن النفس والمال، وطبقا للقواعد المنصوص عليها في قانون الشرطة، أو بناء على أمر قاضي الأمور الوقتية."[15] وهو حسب شهادات المشاركين في عدة مظاهرات أهمها مظاهرة مجلس الشورى[16] وهي المظاهرة الأولي التي طبق عليها القانون لم يحدث، فالشرطة لم تعط فرصة للمتظاهرين أن يفضوا المظاهرة بعد استخدام المياه لتفريقهم فتم القبض عليهم فورا وبعنف مفرط، مما يثير تساؤلات عديدة حول الهدف الحقيقي من القانون ومدى رغبته فعليا في فتح مساحة للتظاهر والاعتراض.

ثانيا، قانون تنظيم الجمعيات الأهلية، ونحن نعني في هذه الورقة بهذا القانون لأنه يقيد العملية التي يمكن من خلالها تحول حركة اجتماعية حرة إلى حركة مؤسسية منظمة في شكل جمعية أو شركة مدنية أو مساهمة، حيث أنه "يقصر هدف الجمعيات على الأهداف الانسانية فقط دون الحقوقية أو الدفاعية" [17]، كما يمنع حصول الجمعيات على تمويل دون إذن مسبق من الجهات التنسيقية ويعتبر أموالها أموال عامة وقد نص على عقوبات سالبة للحرية تصل إلى 15 سنة سجن في حالة مخالفة هذه الشروط وبذلك فإن هذا المشروع لقانون سيقف حائلا أمام تطور العديد من الحركات لشكل تنظيمي أكثر مؤسسية وفاعلية فإذا تم إصداره بعد الثورة كان سيمنع عدد كبير من ائتلافات شباب الثورة التي تحولت فيما بعد إلى جمعيات أهلية مشهرة إلى اتخاذ هذه الخطوة بسبب التخوف من صعوبة الاستمرار في ظل هذا التضييق، كما أنه "يؤسس لإخضاع منظمات المجتمع المدني [الموجودة بالفعل] لسيطرة الحكومة والمؤسسات الأمنية". [18]

ثالثا، قانون الإرهاب، الصادر في أغسطس 2015 بعد سلسلة من الأحداث الارهابية المتتالية منذ عزل الرئيس السابق محمد مرسي وخاصة في منطقة سيناء. انتقد القانون لعدة أسباب أهمها "تغليظ العقوبات إلى حد عقوبة الإعدام مع غموض واتساع المفاهيم التي تحدد التهم والمحظورات" [19]، حيث يرد في مادته الثامنة عشر "يعاقب بالسجن المؤبد أو السجن المشدد الذي لا تقل مدته عشر سنوات كل من حاول بالقوة أو العنف أو التهديد أو الترويع أو بغير ذلك من وسائل العمل الإرهابي قلب نظام الحكم أو تغيير دستور الدولة أو نظامها الجمهوري أو شكل الحكومة." [20] وهذه المادة بالذات تمس نطاق عمل الحركات الاجتماعية حيث يمكن اعتبار رفعها لمطالب وشعارات تنادي بالتغيير محاولات "عنيفة" لقلب نظام الحكم أو تغيير شكل الحكومة مما يعرضها لخطر السجن والتربص لعملها بشكل دائم.

في المجمل هذه التشريعات المتتالية تقدم رؤية أكثر اتساعا لحال المجال العام في مصر والجهد المبذول لتقييده، مما يثير العديد من التساؤلات حول احتمالية وجود حركات اجتماعية في هذا السياق المأزوم وقدرتها على تحمل مخاطر عديدة للعمل في الشارع والضغط على السلطة لتحقيق المطالب، في ظل خطاب رسمي معادي لأي عمل معارض أو خارج عن الخطوط المرسومة.

رؤية مستقبلية وبدائل مطروحة:

وبذلك يمكن التساؤل هل عدنا إلى لحظة ما قبل 2011 حيث الحركات الاجتماعية عاجزة عن الحركة والدولة مهيمنة على المجتمع ومتحكمة في مساراته؟.

في الواقع فإن الدولة رغم هيمنتها المدعاة تواجه عدة تحديات أهمها التحدي الاقتصادي، "فما زال يعيش 25% من المصريين تحت خط الفقر ولا يملك 17% منهم وسائل مضمونة للحصول على غذاء، ويعاني 31% من الطفال المصريين من سوء التغذية." [21] هذا بالإضافة لأزمة دين تتزايد تدريجيا منذ الثورة وحتى اليوم، ولا يمكن النظر للتحدي الاقتصادي بمعزل عن التحدي الأمني والسياسي، ففرص الاستثمار الداخلي والخارجي وتنشيط السياحة لا يمكن لهم التحقق دون توفير بيئة آمنة ومناسبة للعمل، كما لا يمكن التفكير في حلول للمشاكل الأمنية دون إيجاد حلول سياسية وفتح حوار بين مختلف الأطراف.

كل هذه التحديات هي قضايا يمكن للحركات الاجتماعية العمل عليها والمشاركة في النقاش العام لطرح بدائل واقتراحات حلول والضغط لتنفيذ بعضها أو على الأقل الأخذ بها في الاعتبار أثناء وضع السياسات، لذلك فالمجتمع بل الدولة نفسها بحاجة لإتاحة فرصة ومساحة للتحرك لهذه الحركات دون تضييق أو مصادرة للرأي لأن دورها أساسي في دفع عملية التحول الديموقراطي للأمام. ويبقى في ذلك الأمل الأكبر على البرلمان لتحقيق انفراجه كبيرة بتعديل القوانين الصادرة في فترة غيابه خاصة تلك التي تقيد الحقوق المدنية والسياسية وتعرقل عمل الحركات الاجتماعية.

في النهاية، شهدت الحركات الاجتماعية العديد من التحولات التي تصب في اتجاه التطور والتعلم من الخطوة السابقة فقد تطورت الحركات السابقة للثورة من حركة التضامن مع الانتفاضة الفلسطينية واستوحت منها شكلها التنظيمي وقدرتها على التأثير في الشارع، ثم

بنت الحركات التي ظهرت بعد الثورة على الحركات السابقة لها، ليس بدرجة كبيرة على مستوى التنظيم لكن على مستوى التأثير حيث زاد تأثيرها بشكل ملحوظ خصوصا لاستفادتها من حالة الزخم الثوري العام، أما الحركات التي ظهرت قبل عزل الرئيس السابق مرسي فقد نجحت في تطوير مهاراتها التنظيمية والتواصل مع الجماهير بشكل أكبر، لكن بالطبع لا يمكن إنكار استفادتها من التعاون الذي نشأ بينها وبين الدولة فكانت بشكل ما حركة آمنة مما ساعد على تأثر قطاعات واسعة من الشعب بها.

ويظل التساؤل هل في 2015 وما بعدها قد تكمل الحركات الاجتماعية مسيرتها وتستعيد توازنها بعد فترة من الخمول والتضييق لمواجهة تحديات اللحظة الحالية؟. في كل الأحوال، لا يمكن لأحد القول بأننا عدنا إلى مربع البداية ولحظة ما قبل الثورة، فخلال الأربع سنوات الماضية اكتسبت الحركات الاجتماعية بل والأفراد العاديين العديد من الخبرات السياسية التي ستمكنهم بالتأكيد من التعامل مع أي تحد مطروح.

الحركات الشبابية والتحول الديمقراطي في مصر

رانيا زادة

لعب الشباب دور القاطرة في ثورة الخامس والعشرين من يناير2011، وهو ما تجسد في إطلاقهم دعوات التظاهر ضد النظام الحاكم على وسائل التواصل الاجتماعي وخاصة الفيسبوك، وهي مجهودات شبابية نجد لها امتدادا في مرحلة ما قبل ثورة الخامس والعشرين من يناير، في إطار عدد من الحركات الاحتجاجية مثل كفاية، والجمعية الوطنية للتغيير، والحركات الشبابية.

إلا أنه عقب اندلاع الموجة الثورية الأولى من ثورة يناير لم يتمكن هؤلاء الشباب من تنظيم وتأطير أنفسهم بشكل جيد لتحقيق أهداف الثورة، وما تحقق بالفعل هو ظهور مجموعه من الحركات والائتلافات الشبابية الهشة التي لم تستطع التنسيق فيما بينها.

وبالنظر للمعطيات والحقائق الديمجرافية نجد أن نسبة الشباب في مصر تزيد على نصف عدد السكان وفقا للبيانات الإحصائية الصادرة عام 2006 عن الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، إذ يمثل الشباب نحو 69% من إجمالي عدد السكان، إلا أن هذه الحقيقة لا تجد مردودا ملموسا في الواقع، حيث أن تمثيل هؤلاء الشباب في الحياة العامة والسياسية لا يزال ضعيفا.

في تقرير للجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء صادر عام 2012 فان عدد الشباب ما بين 18 عاما و29 عاما يصل إلى 24,3%.[22] وهذا معناه أن ربع عدد سكان مصر شباب، باستبعاد الأطفال والمراهقين. وهناك تقديرات مختلفة لبداية الشريحة الشبابية ونهايتها، لكن النتيجة الأساسية أن شباب مصر لا يقلون عن نصف سكانها تقريبا. وبالتالي لا يمكن إحداث أي نوع من التنمية بدون دمج الشباب في أطر تنظيمية، هذا الشباب هو المحرك الرئيسي لثورة يناير.

إن تراجع الأنماط التقليدية للمشاركة السياسية في العالم بأسره، قد دفع الشباب للانخراط في أطر غير تقليدية وإحداث قطيعة مع

الماضي في محاولة للتأثير على مجريات الحياة السياسية، خاصة مع تطور وسائل التواصل الإلكتروني، ومع جمود الأحزاب السياسية وعدم قدرتها على تمثيل الناس خاصة من فئة الشباب، يحدث نوع من التغير في السياسية فيما يعرف بالسياسة الجديدة أي أن الاعتماد على المنظمات التقليدية يصبح أقل.[23]

في مايو 2011، حدث شيء مختلف بدأ الناس بإحداث قطيعة مع الأشكال التقليدية للاحتجاج، بما في ذلك تقديم مطالبهم للبرلمان، وبدلا من ذلك بدأوا في تجمع مفتوح ومستمر أمام مبنى البرلمان في ساحة سينتاجما. هذه التظاهرات كان من مصادر إلهامها تظاهرات ميدان التحرير في القاهرة، وبويرتا ديل سول والعديد من المدن الأخرى في إسبانيا، وكان معظم المشاركين مثلهم مثل النماذج التي ألهمتهم لا يمتلكون أية خبرة سياسية وسيطروا على وسط أثينا، حيث أقاموا تجمعات مفتوحة ومستمرة لمناقشة البدائل بطريقة ديمقراطية مباشرة، فضلا عن التغذية ورعاية المشاركين في الميدان.[24]

هل يمكن لمثل هذه الحركات التي أحدثت قطيعة مع الماضي من خلال تنظيمها خارج الأطر السياسية التقليدية (النقابات، الأحزاب) أن تتحول لحركات اجتماعية والتي تعرف بأنها "الجهود المنظمة التي يبذلها مجموعة من المواطنين كممثلين عن قاعدة شعبية تفتقد إلى التمثيل الرسمي بهدف تغيير الأوضاع، أو السياسات، أو الهياكل القائمة لتكون أكثر اقترابا من القيم التي تؤمن بها الحركة". قد تكون هذه الحركات محلية، أو إقليمية، أو عالمية.[25]

إن من أهم الخصائص التي تتميز بها هذه الحركات هي قدرتها على تحدي القيود الأمنية والقيود التي فرضتها المشاركة التقليدية من خلال تجاوزها للأيدولوجيات والتركيز على الأهداف التي تجمع بين أعضاء هذه الحركات والتركيز على قضايا بعينها يتوافق عليها مجموعة من المواطنين، فضلا عن اعتمادها بالأساس على وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة، فهل ستنجح هذه الحركات في ظل الظروف الحالية ومن خلال تضييق المساحة التي تم اكتسابها بعد 25 يناير في الحفاظ على هذا النمط من المشاركة؟ أم ستجبر مثل هذه الحركات على الانخراط في الأطر التقليدية أم العزوف عن المشاركة؟. للإجابة على مثل هذه التساؤلات لا بد من دراسة هذه الحركات من الداخل أولا، هل لديها داخليا ما يجعلها قادرة على الاستمرار، هل هناك لائحة تنظيمية تنظم العمل داخليا وقادرة على حسم الخلافات بطريقة ديمقراطية، هل هذه الحركات تربطها ببعضها البعض أطر تنظيمية، هل هناك عملية تشبيك بين هذه الحركات بحيث تجعها أكثر قدرة على الضغط والتأثير، هل استطاعت هذه الحركات التأثير في عملية التحول الديمقراطية في الفترة السابقة؟.

تطرح الفترة القادمة العديد من الأسئلة على وجود الحركات وحاجتها بعضها لبعض، وهل هناك الشعور بشعار to-do somas أي شعار "كلنا" والذي يعبر عن فكرة التضامن بين الحركات في مختلف المواقف وهو ما يتطلب التنظيم حول قيم الترابط. على غرار الحركات التي ظهرت في أمريكا اللاتينية. هل هذه الحركات في علاقتها بعضها ببعض تعتمد على أساليب وعلاقات تنظيم هشة أم صلبة ومنظمة؟ ذلك لأن الذين يخضعون لعلاقات العمل الهشة غالبا ما يفتقروا لطاقة المشاركة وللديمقراطية.

هل هذه الحركات مرشحة للاستمرار على غرار التجربة الأرجنتينية، في 19 ديسمبر 2001. فبعد عقد من الأزمة المالية المتزايدة، وتزايد الفقر والبطالة وسياسات التكيف الهيكلي، وقيام الحكومة بتجميد جميع الحسابات المصرفية لأجل غير مسمى. بدأت الحركة مع بضع مئات من الأفراد قاموا بالخروج إلى الشارع، يقرعون الأواني والمقالي ثم تحولت المئات إلى الآلاف ثم مئات الآلاف. لم يكن هناك أحزاب سياسية، لافتات، أو شعارات، فالناس اعتمدت على ذاتية التنظيم وزاد الحشد يوما بعد يوم. في غضون أسبوعين، قدمت أربع حكومات استقالتها، وكان وزير الاقتصاد هو الأول الذي أقدم على الفرار في 19 ديسمبر وتلاه رئيس الجمهورية. على الرغم من حالة الحصار التي أعلنت في 19 ديسمبر جاء عدد أكبر من الناس إلى الشوارع كاسرين بذلك حاجز الخوف القديم. بعد مرور عشر سنوات، لا تزال الحركة مستمرة، وكافحت كثيرا مع مسألة كيفية الحفاظ على العلاقات الأفقية والاستقلالية في المناخ السياسي

المتغير باستمرار خاصة كيفية الاتصال بالدولة عندما تكون هناك رغبة في البناء خارجها. الحركة الآن بالطبع مختلفة، والعديد من التشكيلات ليست موجودة، ولكن هذا لا يعني توقف الحركة الحالية.

مظاهر أزمة الديمقراطية التمثيلية:

تسببت الأزمات المتعددة التي بدأت في عام 2008 بين قطاعات واسعة من سكان العالم، وعززت شعورهم بأنهم ليس لديهم تأثير على القرارات التي تُتخذ بشأن حياتهم، وأنهم لم يسمعوا أو يأخذوا في الاعتبار بأية طريقة من قبل أولئك متخذي القرار، وأن هؤلاء "النواب أو الممثلين" لا يعملون في مصلحة الشعب.

"فقدت الديمقراطية معناها الأصلي"، تقول فاني من اليونان. "يُقال إن لدينا الآن ديمقراطية في اليونان. وهذه ليست ديمقراطية. ليس لدينا أي سلطة حقيقية. نحن لا نتخذ القرارات. وعلى هذا فمفهوم الديمقراطية تم تدميره إلى درجة أنه إذا كنا على وشك استخدامه مرة أخرى، فيجب علينا إعادة إنتاجه".

وعلى هذا ليس من قبيل المصادفة أن شعار "إنهم لا يمثلوننا" برز بوصفه شعارا قويا للحشد في جميع أنحاء العالم، على سبيل المثال في الولايات المتحدة وايطاليا واسبانيا واليونان والبرازيل وتركيا وسلوفينيا، وحتى روسيا، حيث لا يعني فقط "أنتم لا تمثلوننا" ولكن أيضا "لا يمكنكم حتى تخيلنا".

لم يتم صياغة هذه الشعارات للتعبير عن رفض عدد محدد من الممثلين السياسيين، ولكن بوصفها تعبيرا عن الرفض العام لمنطق التمثيل. فهم يرون أن "تمثيل المصالح" لا يجدي. عادة ما ينظر إليه باعتباره غير ديمقراطي؛ فالحشود التي خرجت لا تشعر بأنها ممثلة وأنهم لم يعودوا مؤمنين بأن "تمثيل" من هم في السلطة ممكنا.

جذور الحركات الجديدة:

قامت الشبكات والجماعات التي كانت موجودة قبل عام 2005 بالتوسع والتعميق من شبكاتها. فهم الآن يتبعون تقنيات كاحتلال المباني وإنشاء مراكز اجتماعية وقواعد أخرى من الدعم والدفاع عن الحركة. وكان لتنامي النضالات الطلابية والمهنية منذ عام 2006 دورا في ممارسة جمعيات محددة سلفا شاملة وغير منحازة سياسيا، متميزة عن الجمعيات التي نظمتها أحزاب اليسار أو المنظمات الطلابية الخاصة بهم.

بعد ذلك بوقت قصير خارج أثينا، بدأ سكان بلدة كيراتيا العمل معا في المجالس لمناقشة كيفية منع بناء موقع مكب للنفايات في بلدتهم الصغيرة. نظموا احتجاجات وغيرها من الأحداث، بدءا من تقديم العرائض، حتى اضطروا في نهاية المطاف إلى احتلال أجزاء من مدينتهم لمنع بناء الموقع. ونظمت هذه الحواجز والإجراءات بتسهيل من المجالس المحلية، وكلا من أشكال التنظيم وأشكال العمل بدأت تأخذ مساحة على نطاق واسع. كان المثال الأحدث على هذا حملة، "لا يمكن أن تدفع، لن تدفع"، حيث قام الناس برفض دفع رسوم على الطرق الرئيسية. بدأ هذا في عام 2008، وليس كحملة وطنية ولكن بوصفها مبادرة محلية استجابة لزيادة الرسوم.

ظهرت العديد من هذه الجماعات والشبكات في حي اكسارتشيا بأثينا، حيث تقع جامعة البولي تكنيك إلى جانب العديد من المقاهي والحدائق الصغيرة. وهو نقطة تجمع وعلى حد سواء "مساحة آمنة" من الشرطة، حيث أن نسبة مرتفعة من الفوضويين ((Anarchists المنظمين يضمنوا وجودهم في الشوارع العادية.

استقلالية الحركات مع مرور الوقت:

أحد الأمور التي تحدث في هذه اللحظات من القطيعة مع الماضي هو أن أشكال السلطة المؤسسية، لأسباب مختلفة، لا تصبح في المقدمة. تتواصل الحركات مع بعضها البعض لفترة دون تدخل فوري من الدولة، أو غيرها من أشكال الهيمنة أو السلطة الهرمية. ففي هذه اللحظات تواجه الحركات والمجتمعات الحرة تحديات هائلة، حيث أن أحد أدوار الدولة المتأصلة هو عدم قدرتها للسماح للناس بالتنظيم خارجها تماما كما أنه لا يمكن للشركات أن تسمح للناس بتشغيل اقتصاديات موازية، وبالنسبة للأحزاب السياسية، اليسار أو اليمين فمع مرور الوقت يتم تجاوزها عندما يتكون للناس تنظيم مستقل. تحاول الدولة والمؤسسات جاهدة لتدمير هذه الحركات إما

عن طريق القمع المباشر، الاستقطاب، أو مزيج من الاثنين ولا تزال المؤسسات تحاول هذا في الأرجنتين ولكن لحسن الحظ، هناك مقاومة متزايدة له ومواصلة للنهج البديل للانتشار.

يعتبر النضال من أجل الاستقلالية سمة مشتركة بين جميع الحركات منذ عام 2009، ومع ذلك، فقد بدأت معظم الحركات حتى الأكثر استقلالية في تحويل مواقفها، وقرروا الارتباط بالدولة ولو على شروطهم.

بعد الشهور الأولى من مجالس الأحياء والتنظيم الذاتي، رأى عدد من الأحزاب السياسية فرصة للتجنيد والسيطرة المحتملة. فقد دخلوا في نشاط المجالس في محاولة للسيطرة عليها. وعندما فشلوا في محاولات الهيمنة اتجهوا لحملات التعطيل عن طريق اختراق المجالس ومحاولات لفرض أجنداتهم، وهو ما تسبب بأن العديد من المشاركين قاموا بترك المجالس بعد الإحباط.

تواجه هذه الحركات مواقف حرجة في كل وقت، وذلك هو التحدي الحقيقي لاستخدام الديمقراطية المباشرة في ظل ظروف تحتم عليك الاستجابة بسرعة. يمكن لعدم وجود الوقت الكافي لاتخاذ قرارات أن يزيد من تعقيد العملية الديمقراطية. يبدو الأمر كما لو أن العدو قادر على فرض أجندته والتي لا تسمح لك بالحد الأدنى لتنفيذ أهدافك وأعمالك. يمكن أن تتشابه الديمقراطية المباشرة بهذه الطريقة مع التوتر الذي ينشأ نتيجة للديمقراطية التمثيلية. فمن الصعب حقا الحفاظ على كل هذا في الممارسة العملية، إذا كان الانتشار الأفقي أو الديمقراطية المباشرة أو الاستقلال الذاتي، فهذه كلها أفكار وطرق لإعادة تنظيم المجتمع وكثيرا ما تكون ضد المنطق المتجذر في المجتمع فنحن لا نعيش في مجتمع أفقي.

تعاني الحركات الشبابية مجموعة من الصعوبات على مستويات ثلاثة:

- **المستوى الداخلي:**

تعاني أغلب الحركات الشبابية من عدم وجود لائحة داخلية تحكم عملها، وعلى الرغم من وجود نوع من أشكال التنظيم كوجود مسميات مثل وجود منسق عام، مساعد، لجان فرعية.. الخ. إلا أن عدم وجود لائحة داخلية يعوق عملية سير العملية التنظيمية، إذ أن اللائحة هي التي تعمل على وضع معايير محددة لعملية اختيار الأعضاء، وقد أجمعت الحركات الشبابية على فكرة رغبة العضو في الانضمام للحركة من عدمه إذ أنها حركات تطوعية.

عدم وجود لائحة تنظيمية ينعكس سلبا على أداء الحركة الشبابية وقد يكون العامل الأساسي في تفجير الحركة من الداخل، فلا يمكن فقط الاعتماد على معيار رغبة العضو في الانضمام حتى لو هناك ثمة اتفاق على الهدف الأساسي، إلا أن الاختلاف في الرؤى والآليات التي تعمل على تنفيذ الأهداف كفيل بتفجير هذه الحركات داخليا. خاصة مع عدم وجود آليات واضحة لعملية حسم الصراع والتي أغلبها يتم حسمه عن طريق حوارات داخلية قد لا تنجح في بعض الأحيان، ومن ثم هناك تخوفات في حالة انسداد أي طريق لحسم الخلاف بالحوار. ما هي الأساليب التي تعتمد عليها الحركات في حسم خلافها مع غياب لائحة داخلية؟ خاصة وأن بعض هذه الحركات اضطرت لإيقاف نشاطها حتى يتم حسم الخلاف، وحتى مع آلية التصويت التي تتبعها بعض الحركات، فلا يوجد نصاب قانوني مثلا لعملية التصويت، فبعض الحركات تعتمد على الحاضرين وقت التصويت، أو على مؤسسي الحركة الرئيسيين، وهو ما لا يعبر بحق عن عملية اتخاذ القرار بشكل ديمقراطي، كيف سيلتزم الأعضاء بما هو مطروح أو في حالة التوصل لأليه ما إذا كانت هذه الآليات غير متفق عليها من البداية، هل تفرض على الأعضاء، ومن قبل من؟ وهو ما يثير تساؤلات حول الديمقراطية الداخلية بين الحركات وسيطرة من عليها، أو عملية اتخاذ القرار داخليا.

فيما يتعلق بخطة العمل الداخلية، تعمل معظم الحركات التي تمت المقابلة معها على تقييم عملها ووضع خطة لها ولكن ثمة مجموعة من الملاحظات في هذا الصدد:

- أن عملية وضع تصور أو خطة عمل لهذه الحركات يتم بشكل عشوائي، أي لا توجد مدة زمنية محددة تلتزم بها الحركات لا في وضع الخطة ولا في عملية التقييم.
- لم تسفر هذه المراجعات عن توفير آليات جديدة لحسم الصراع أو لفكرة مراجعة طريقة العمل.
- تتم وضع الرؤية بشكل فوقي أي لا يوجد تفاعل بين هذه الحركات وبين المواطنين. ففي اليونان على سبيل المثال رأت الحركات أنها لكي تنجح وتصبح فاعلة على الأرض لا بد لها أن تكون واقعية، لا بد لها أن تتقاطع مع الحياة اليومية للمواطنين وإشراكهم في وضع الأجندة وليس فقط وضع تصور ومحاولة تطبيقه بعيدا عن تصورات الناس في المناطق التي يعملون بها، أي لا بد للحركات الشبابية أن تعمل بمنطق الديمقراطية التشاركية مع المواطنين كي تفرضها على السلطة. ويمكن للحركات تبني فكرة الجمعيات العمومية والتي تعتبر مكانا للنقاش العام والتفكير واتخاذ القرارات وهو ما يعرف بعملية الانتشار الأفقي، حيث يتم السماح للجميع بتبادل الآراء وتعمل هذه الآلية على الترويج لقيم مثل الاحترام والتسامح.[26]

وعلى صعيد انتشار هذه الحركات، يمكن ملاحظة انطلاق معظم الحركات التي جرت معها المقابلات من القاهرة، أي الاعتماد على المركز كنقطة انطلاق للحركة، وعلى الرغم من وجود بعض الفروع للحركات إلا إنها لا تتعدى محافظتين أو ثلاثة على الأكثر، ومن ثم لا يمكن الحكم على علاقة الحركة بالأفرع ومع غياب وجود لائحة داخلية، يصعب عمل وتطوير العلاقة بين الحركة في المركز وفي المحافظات.

- **التواصل بين الحركات:**

للأسف معظم الحركات الشبابية لم تبن علاقات بين بعضها البعض، وفي الحالات التي شهدت نوعا من التنسيق بين الحركات كانت مع اللجان الشعبية، ويمكن فهم ذلك بأن اللجنة الشعبية مثلت اللبنة الأولى للحركات التي انطلقت بعد الثورة. والتي انتشرت في معظم الأحياء المصرية. أيضا يمكن تحليل عدم التشبيك بالنظر إلى الإطار الذي تعمل من خلاله هذه الحركات، بمعنى أن هذه الحركات لا تعمل في إطار الإصلاح الكلي ولكن تعمل في إطار جزئي أي النظر لكل قضية على حده، ولنأخذ مثال اتحاد شباب ماسبيرو، فالبعض يرى أنه يدافع عن قضية الأقباط فقط والبعض يرى أنه يدافع عن الحقوق من منطلق المواطنة، وبالتالي نعود مرة أخرى لقضية تحديد الأعضاء والمعايير التي يتم اختيار الأعضاء وفقا لها. فلا توجد آليه تحكم عملية التشبيك، ولأنه لا توجد لائحة داخلية للحركة فلا توجد أيضا أية معايير تحكم الخلاف في حالة التعاون بين الحركات.

- **دور الحركات الشبابية في عملية التحول الديمقراطي:**

معظم الحركات الشبابية اعتمدت على آلية الحشد للضغط على المسئولين، وحتى فكرة التواصل مع لجنة الخمسين مثلا لم تسفر عن النتائج المرجو تحقيقها في ذلك الوقت، ويمكن فهم عدم تطوير آليات التواصل والضغط لعدم وجود عملية مراجعة دورية للعمل، ولكن على هذه الحركات أن تجد وسائل أخرى خاصة بعد وضع قيود أمنية وتشريعية على عمل هذه الحركات مثل قانون التظاهر، قانون الجمعيات الأهلية.

وكمثال لعمل هذه الحركات واعتمادها على أليه الضغط "اللجنة الشعبية للدفاع عن الثورة بميت عقبة" والتي بدأت عملها في 17 فبراير 2011 عقب انسحاب الشرطة من القيام بمهامها ومع بدايات أزمة أسطوانات الغاز وارتفاع أسعارها إلى 40 و50 جنيها، والواقع أن منطقة كميت عقبة تحتاج يوميا لحوالي 640 اسطوانة غاز، فبدأ عمل اللجنة في التواجد مع الأهالي وتوعيتهم بدورهم، والتواصل مع بعض ممثلين اللجنة مع حي العجوزة ومحافظة الجيزة ولكن لم تسفر هذه اللقاءات عن أية نتائج، وتم العمل في الخطوة الثانية وهي تنظيم وقفات احتجاجية أمام المحافظة بحشد الأهالي للمساندة والضغط في الوقفات، وبالفعل تم الإنصات إلى هذه الوقفات وبدأ الأمر بالاتفاق على تنظيم اجتماع نصف شهري لعرض ومتابعة طلبات الأهالي وتم حل المشكلة مؤقتا، ومن

هنا بدأت اللجنة التفكير في استخدام أليه الضغط للتعامل مع المشكلات الأخرى.

أما بالنسبة للحركات التي استطاعت تحقيق انجاز في عملية التحول الديمقراطي فتمثلت في "حركة بهية يا مصر" التي استطاعت الضغط على لجنة الخمسين لتغيير المواد المتعلقة بالمرأة. ونشأت الحركة في فبراير 2012 للدفاع عن حقوق المرأة وبعد ذلك تحولت إلى حركة للدفاع عن المواطنة، وكانت من أهم أدوارها بعد الثورة المساعدة في كتابه الدستور عن طريق الضغط لتبني مواد خاصة بالمرأة والمساواة بين الجنسين وما يكفل حرية المرأة بالعمل والتمكين السياسي للمرأة، وأيضا في قضية تشكيل الجمعية التأسيسية ضغطت الحركة عن طريق تدشين حملة "حق المرأة 50% في لجنة الدستور" وكان الهدف منها أن تكون حصة المرأة مساوية للرجال في الجمعية التأسيسية لكتابة الدستور، وقامت الحركة أيضا بإعداد قائمة من 100 شخصية لتكون ضمن أعضاء الجمعية التأسيسية، وأيضا تفاعلت الحركة بقوة مع الانتهاكات التي يتعرض لها المواطنين على السواء وكان من هذه الحملات "بنات مصر خط أحمر، ضد التحرش، الوزير المتحرش، امسك متحرش، رجالات مصر متتسحلش"، وكانت هذه الحملات ذات صدى قوى في المجتمع على المستويات المختلفة. استطاعت الحركة أيضا أن تستخدم الفن للتعبير عن حقوق المواطنة ولتوصيل الأفكار سريعا للمجتمع مثل الجرافيتي، وكان من أشهرها جرافيتي "ست الحيطة" وأيضا استخدموا عرض الأفلام في مقر الحركة لرفع الوعي بقضايا المرأة والمواطنة.

الخاتمة

في ظل الظروف السياسية الراهنة، لم تعد آليه الحشد وسيلة فعالة لتحقيق المطالب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وعلى الحركات الشبابية أن تبحث عن وسائل أخرى فعالة، ولن تستطع القيام بذلك دون بناء تنظيمي قوى قادر على صياغة استراتيجية واضحة للتعامل مع القضايا محل الاهتمام، كما يساعد هذا البناء التنظيمي على مراجعة الفترة السابقة والوقوف على أسباب النجاح والفشل وصياغة رؤية أكثر وضوحا للعمل في الفترة القادمة، ولن يتأتى ذلك بدون التفاعل مع المطالب اليومية للمواطنين ومع فهم أعمق للتحولات السياسية خاصة بعد 30 يونيه 2014. كما لن تستطع هذه الحركات المساهمة في عملية التحول الديمقراطي وهي تفتقد للديمقراطية الداخلية، ومن أسباب استمرار هذه الحركات هو التفاعل بينها بمعنى نقل الخبرات والتشبيك فيما بينها.

إشكاليات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية العربية وقدراتها على التأثير في قضية العدالة الاجتماعية

المجتمع المدني التونسي بعد "الثورة"

د. ليلى الرياحي

عاش المجتمع المدني والحراك العام منذ بداية ما يسمى بالربيع العربي، تغيرات عميقة في الأهداف والمنهجيات والآليات ومجالات الاهتمام التي تحولت إجمالا من الاهتمام بالحقوق السياسية والحريات إلى البحث عن العدالة الاجتماعية. وكانت الفترة الأولى، قبيل وإبان سقوط النظام في كل من تونس ومصر، تتسم بتقارب كبير في المطالب الاجتماعية في بلدان المنطقة. غير أن تطور الأوضاع جعل الحراك الشعبي يتأقلم فتغيرت بذلك طرق تناول قضية العدالة الاجتماعية حسب السياق.

في تونس مثلا، تطور الخطاب المتمحور حول العدالة الاجتماعية من خطاب ثوري شعبي إلى شعارات حزبية تفتقد لقاعدة سياسية

متينة، ومن ذلك إلى خطاب مؤسساتي بعد الانتخابات. وفي غياب قاعدة سياسية واضحة واستراتيجيةٍ لسن العدالة الاجتماعية، سرعان ما فقد هذا الخطاب معانيه تاركا وراءه انطباعا من خيبة الأمل والخيانة واليأس. أما اليوم فالوضع يشهد تباينا كبيرا: فمن ناحية تتواتر التحركات الاجتماعية ويرتفع عددها باستمرار[27]، وهي خارجة عن السيطرة في أكثر الأحيان، متمركزة غالبا في الجهات الداخلية ومنفصلة بعض الشيء عن الأطر الحاضنة المعتادة (أحزاب، نقابات، قبائل...) وهي تطالب بالشغل[28] أو بالتنمية الجهوية[29] أو بنصيبها من الموارد الطبيعية[30] أو بحقها في بيئة سليمة[31]. ومن ناحية أخرى خطاب مؤسساتي مبني على ضرورة الكف عن الحراك الاجتماعي الذي يعطل دواليب الاقتصاد ويرهق قوات الأمن والجيش وهذا الخطاب يجد قسطا من المساندة لدى فصائل من المجتمع المدني من جمعيات ومنظمات الأعراف وشريحة لا بأس بها من الطبقة الوسطى.

في الحقيقة، يضم ما نعبر عنه بـ"المجتمع المدني والحراك العام/الاجتماعي" مجموعات متباينة الطبيعة يمكن تقسيمها إلى مجموعات منظمة على غرار النقابات والجمعيات ومجموعات "ظرفية" تكون عادة أقل تنظيما مثل الحركات الاجتماعية. وتنشط هذه المجموعات على أصعدة مختلفة وتكون قدراتها على التأثير في السياسات العمومية باتجاه تحقيق العدالة الاجتماعية متفاوتة حسب عدة معايير.

يفترض أن القدرة على التعبئة تبقى في صدارة المعايير، فتجربة الاتحاد العام التونسي للشغل (القديمة والحديثة) تثبت مدى فاعليته في تحقيق مكتسبات ما إذا اهتم بها نظرا لكثرة منخرطيه والمتعاطفين معه. لكن الإشكالية تبقى مع هذا التنظيم في إرادته وأجندته السياسية أكثر منها في استطاعته[32]. ثم تأتي مدى القدرة على بلورة رؤيا واضحة تعتمد على مقاييس وحجج معللة وتمكن من المناصرة الفعالة مع الاعتماد على الوسائل الحديثة للتواصل والتمكين وهي خاصية الجمعيات المتخصصة في مجال ما وبعض الحركات الاجتماعية الناضجة. أما المعيار الثالث فهو الشرعية التاريخية، ويبدو أن أهميته تتراجع شيئا فشيئا لصالح معيار الفاعلية وما يمكن ملاحظته هنا هو أن العديد من المنظمات العريقة لم تكن قادرة على مواكبة التحولات المحلية والإقليمية وسرعان ما وجدت نفسها خارج مجالات التأثير بعد أن لعبت دورا مهما إبان الثورات.

غير أنه يبدو أن المسائل المتعلقة مباشرة بالعدالة الاجتماعية تبقى مرفوعة أساسا من طرف التحركات الاجتماعية الهامشية التي تفتقد للمعايير المذكورة فتلتجئ إلى معيار آخر تتجلى قيمته بقوة في السنوات الأخيرة وهو القدرة على الإزعاج أو العرقلة وهو ما يؤتي أكله في بعض الأحيان فيما تعتبره السلطة أو غيرها من الأطراف (مستثمرون، مجتمع مدني، مواطنون...) تخريبا فتقمع وتهمش وتُحْظَرُ. وأمام هذا الصد، كثيرا ما يلتجئ المحتجون إلى طرق عنيفة للتعبير منها الإضراب عن الطعام وخيط الأفواه والانتحار.

فارتفاع مستوى الوعي وخيبة الأمل في الساسة والدولة من جهة، وتجارب الحراك الثوري من جهة أخرى، جعلت العديد لا يؤمنون إلا بدورهم كأفراد في تحقيق مكاسب شخصية أو جماعية تحسن من حالتهم الاجتماعية. وهم اليوم أهم من يرفع مطالبَ متعلقة بالعدالة الاجتماعية خاصة بعد أن تخلت الأحزاب والدولة والإعلام وأغلب الفاعلين عن هذا الموضوع لفائدة البحث عن الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي.

يتطرق هذا المقال إلى مسألة قدرة المجتمع المدني على التأثير في قضية العدالة الاجتماعية في تونس حسب الأطر التي يتحرك فيها. في الجزء الأول، سوف نعنى بمسألة "ثقافة الحوار والتوافق" في تونس ودور المجتمع المدني فيها وتداعياتها على قدرته على التأثير حيث نتساءل إن كان الوفاق يخدم قضية العدالة الاجتماعية. ثم نمر إلى الحراك الاجتماعي الخارج عن الأطر المنظمة والدور الذي يلعبه في تونس والإشكالات التي يتعرض لها أثناء بحثه عن العدالة الاجتماعية. وأخيرا سوف نتطرّق إلى الطرق البديلة التي يبتكرها المجتمع المدني بصفة عملية ومباشرة ومدى نجاحها في فرض سياسات جديدة تحقق قسطا أكبر من العدالة. وفي الأخير نختم

باستنتاجات حول علاقة المعايير التي ذكرنا بالقدرة الفعلية على التأثير.

1. العدالة الاجتماعية والمجتمع المدني أمام اختبار التوافق والحوار

عرف المناخ الاجتماعي منذ سقوط نظام بن علي في تونس تجاذبات كثيرة بين الطبقات والمناطق وأيدولوجيات أثرت سلبا في كيفية تناول قضية العدالة الاجتماعية والبحث عن منوال تنمية يحققها. ولعبت المكونات الأساسية للمجتمع المدني دورا مهما في الحد من هذه التجاذبات أو تخفيفها أو إخفائها وذلك من منطلقات عدة: أهمية استرجاع مناخ هادئ يسهل العملية الانتخابية ويحث على إعادة الدورة الاقتصادية إلى ما كانت عليه، الخوف من التسيب والانفلات الأمني وكذلك إرساء ثقافة التوافق حول السياسات العمومية. كانت هذه الأخيرة محل اهتمام أهم الأطراف الفاعلة طيل الفترة الماضية حتى أنه أصبح يضرب المثل بتونس في هذا المجال بل اعتبرها بان كي مون منوالا يحتذى به لبقية بلدان الانتقال[33]. في هذا النطاق، قال فلافيان بورا[34] "*بصفة عامة وحسب ما نرى منذ ثلاث سنوات، يمكننا فعلا الحديث عن "منوال تونسي" لعدة أسباب من أهمها وجود ثقافة للاعتدال والوفاق قد لا نجدها في بلدان أخرى أذكر منها خاصة مصر أو ليبيا أو سوريا. هذه الثقافة عامل مهم. مرة أخرى، نجد تونس بمثابة المخبر أو الاختبار للعمليات الانتقالية التي نتمنى أن تكون ديمقراطية*"[35].

غير أن البحث عن التوافق في فترة انتقالية، إلى جانب أنه فعلا يحد من التجاذبات، قد ينزل سقف المطالب الشعبية المتعلقة بالعدالة الاجتماعية، وقد يخفي قسطا كبيرا من التوتر المتواجد في المجتمع وهذا ما نبه إليه العديد من المتابعين للشأن التونسي[36]. رغم ذلك فإن المسار الانتقالي في تونس عرف عددا كبيرا من مبادرات للتوافق، سوف نقف في هذا المقال على ثلاثة منها وهي "العقد الاجتماعي" و"الحوار الوطني" و"الحوار حول العدالة الاجتماعية".

- العقد الاجتماعي: المجتمع المدني طرف في وفاق وطني مؤسساتي

نشر المعهد الدولي للعلوم الاجتماعية التابع للمنظمة العالمية للعمل تقريرا في 2011 عن تونس تحت عنوان "دراسة حول النمو والعدالة. تونس، عقد اجتماعي جديد لنمو عادل ومنصف" ومن أهم توصياته: "يجب على الحوار الاجتماعي أن يتمركز حول مسألة العدالة الاجتماعية التي تضم المبادئ الأساسية لحقوق العمل (الحرية النقابية، الحق في التنظيم وفي التفاوض الجماعي) وتضم أيضا الحماية الاجتماعية، إدارة وتفقدية العمل وتحسين ظروف العمل".[37]

عملا بهذه التوصية تم بتونس إرساء عقد اجتماعي يجمع ثلاثة أطراف وهي الحكومة التونسية والاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية وقد تم توقيعه يوم 14 يناير 2013، سنتين بعد سقوط نظام بن علي، في فترة الحكم الثلاثي (النهضة – التكتل من أجل العمل والحريات – المؤتمر من أجل الجمهورية) أي في أوج المسار الانتقالي وفي فترة تتميز بقوة الحراك الشعبي والنقابي.

يتمحور هذا العقد حول 5 نقاط وهي: النمو الاقتصادي والتنمية الجهوية، سياسات التشغيل والتكوين المهني، العلاقات المهنية والعمل اللائق، الحماية الاجتماعية وأخيرا مأسسة الحوار الاجتماعي الثلاثي عبر إحداث مجلس وطني للحوار الاجتماعي في غضون سنة (هذا المجلس لم يحدث بعد). وينص هذا العقد في بابه الأول:

> "*إقرار من الأطراف الثلاثة بأن النمو الاقتصادي المحدود وواقع التنمية الجهوية غير المتوازنة، كانا من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى ثورة 14 يناير 2011، حيث كشفت الثورة عن واقع اقتصادي واجتماعي مليء بالتناقضات وبالإخلالات الهيكلية والنقائص مما يعكس مساهمة غير متوازنة في النمو بين الجهات والفئات الاجتماعية وتوزيعا غير منصف لثمار التنمية، فإن الشركاء الثلاثة يدعون إلى ضرورة بناء توافق وطني حول أهمية إرساء منوال جديد للتنمية في إطار مقاربة تشاركية بين الحكومة*

والفاعلين الاقتصادين والاجتماعيين، ووضع الأسس الحقيقية لتنمية شاملة ومستدامة ومتوازنة وعادلة بين الجهات تتسم بملائمة الأولويات الاقتصادية للتطلعات الاجتماعية وتجاوز الإشكالات المطروحة بما يساهم في تحقيق مستوى أرفع من النمو الاقتصادي."

مبدئيا ونظريا، يؤسس هذا النص لإطار جديد للحوار الاجتماعي بما يرنو إلى سن عدالة اجتماعية يكون الطرف النقابي حام لها، وقد لقي ترحابا كبيرا من طرف الإعلام التونسي والرأي العام حيث أنه أعطى إشارات إيجابية حول مستقبل المناخ الاجتماعي. غير أنه لقي نقدا لاذعا من بعض الأطراف داخل المنظمة الشغيلة وذلك على المستوى الجهوي والقطاعي ولم يتسم بالفاعلية فلم يكن له تأثير واضح على وتيرة الاحتجاجات ولم يفرض نقاشا حقيقيا على أسس المنوال التنموي الجديد. بل بالمقابل، حصر النقابة في دور تهدئة الأوضاع وحد من دورها في تأطير الحراك الاجتماعي.

بصفة عامة منذ توقيعه، لم تطالب إلا منظمة الأعراف بالرجوع إلى العقد الاجتماعي بصفة رسمية وذلك في جوان 2015 في إطار ندوة حول الاقتصاد التضامني "لافتة النظر إلى أن المبادرات الموازية للعقد الاجتماعي والتي أطلقتها بعض الأطراف [الاتحاد العام التونسي للشغل] تضرب العقد الاجتماعي".[38]

كما تطرقت منظمة الأعراف إلى هذا العقد مرة ثانية في إطار جلسة استماع نظمتها لجنة المالية بمجلس نواب الشعب حول قانون الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص حيث اشار ممثل اتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية إلى أنه لا يمكن للاتحاد العام التونسي للشغل أن يرفض الشراكات العامة الخاصة بما أنها بند من بنود العقد الاجتماعي، والحال أن العقد يفرض على الأطراف *"دعم القطاع العام (تفعيل دور الدولة في مجال الخدمات العمومية وفي تنمية قطاع الإنتاج الغير التنافسي) والقطاع الخاص (دفع الاستثمار وخلق مواطن شغل) وقطاع الاقتصاد الاجتماعي (تفعيل دور التعاضيات والتعاونيات في الحد من الفوارق الاجتماعية) والعمل على توفير أرضية شراكة بين القطاعين العام والخاص ودعم العمل المستقل المنظم وتيسير النفاذ إلى مصادر التمويل".*[39]

وبهذا يتضح أنه لم يكن للعقد الاجتماعي دور يذكر في تحديد المنوال الاقتصادي بما يفيد العدالة الاجتماعية وهو الهدف المعلن بل أنه اقتصر على كونه اتفاقية لسن السلم الاجتماعي في فترة تتسم بالتوتر، وتعهد من المنظمة النقابية بعدم المضي قدما في المطالبة والتحرك. وأصبحت منظمة الأعراف وحدها تلوح بالعقد كلما أرادت الضغط على الفاعلين لخدمة مصالح رؤوس الأموال. لا يمكن نفي دور الاتحاد على مدى التاريخ المعاصر التونسي في تخفيف الفوارق بين أطياف المجتمعي ودعم الحراك الشعبي الباحث عن العدالة الاجتماعية لكن لا يمكن القول إن العقد الاجتماعي ساهم في ذلك بعد الثورة. هل كان بمقدور الاتحاد العام التونسي للشغل التأثير أكثر على محتوى العقد ومنهجياته وأهدافه؟ تتطلب الإجابة على هذا السؤال تحليلا أعمق لكن من المؤكد أن الاتحاد لم يستعمل كامل قدراته على التأثير لسن العدالة الاجتماعية في هذا الإطار.

- **الحوار الوطني: المجتمع المدني وسيط للوفاق**

عرفت تونس بعد اغتيال النائب محمد البراهمي في 25 يوليو 2013 أزمة سياسية حادة أخذت شكل اعتصام مفتوح أمام المجلس التأسيسي طالب بإسقاط الحكومة وحل المجلس أفضت إلى إطلاق حوار وطني بين الأحزاب أداره كل من الاتحاد العام التونسي للشغل واتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية وهيئة المحامين والرابطة التونسية لحقوق الإنسان وسميت هذه التشكيلة المتكونة مائة بالمائة من منظمات مجتمع المدني اسم "الرباعي الراعي للحوار". كان للرباعي دور جد مهم حيث قام بالوساطة بين كل الأحزاب وتمكن من فك الأزمة برفع الطابع السياسي عن النقاشات حتى الوصول إلى الوفاق الوطني وحكومة تكنوقراط برئاسة مهدي جمعة تستند إلى إجماع واسع.

لم يتطرق الحوار الوطني بصفة مباشرة إلى مسألة العدالة الاجتماعية بل دار خاصة حول تشكيل حكومة مؤقتة للاستعداد للانتخابات

والإسراع في صياغة الدستور وبذلك إنهاء المرحلة الانتقالية. غير أن هذه الفترة رسخت ثقافة الوفاق الوطني فاستؤنف الحوار نفسه بعد الانتخابات رغم الأصوات المتسائلة عن شرعيته[40] ورغم اعتباره من قبل البعض "تغول" و"تدشين أول خرق للدستور". [41]

بالإضافة إلى سن خريطة طريق سياسية وإيجاد مخرج للأزمة كان للحوار الوطني نتائج جانبية مهمة على مفهوم ما يسمى بال"مجتمع المدني" ودوره في هذه الفترة الانتقالية. فالرباعي كان محور الصراع على السلطة والتزم نسبيا بالحياد حتى يتمكن من بناء الثقة وخلق مناخ ملائم للوفاق فكان لذلك تداعيات سلبية على قدرة المجتمع المدني بصفة عامة على التأثير في قضايا العدالة الاجتماعية فيما بعد يمكن أن نلخصها في بعض النقاط:

- احتكار صفة "المتحدث باسم المجتمع المدني" من طرف الرباعي الراعي للحوار.
- غياب المسائل الاجتماعية عن النقاش وحصره في المسائل السياسية.
- تسليط الأضواء على الوفاق كما لو كان نتيجة حتمية لكل نقاش وبذلك طمس للرؤى المختلفة.
- الضرب عرض الحائط بمبادئ الديمقراطية من شفافية وحق الاختلاف وحرية التعبير.

وبذلك أصبحت الأصوات والتحركات المطالبة بتحسين الأوضاع المعيشية وبالعدالة الاجتماعية إما مطموسة أو منبوذة أو في بعض الأحيان محاصرة. واحتكر الرباعي نقاش الشأن العام وإطاره وأهدافه وحتى مفهوم المصلحة العامة. ولم يبقى للمتذمرين من ذلك سوى الصحافة البديلة للتعبير عن قلقهم وعدم موافقتهم بعد أن انخرطت أغلب الأحزاب في الحوار ما عدا المؤتمر من أجل الجمهورية.

مكنت هذه الفترة من تقوية مواقف كل من الرباعي الراعي للحوار (خاصة منظمة الأعراف والنقابة) والحكومة إذ مدتها بقاعدة متينة ومنهجية للعمل. فعند مزاولة الحكومة الجديدة مهامها التجأت هي أيضا إلى تنظيم الحوارات والبحث عن التوافق حتى تجعل لنفسها غطاء سياسيا وشعبيا يحفظ السلم الاجتماعي أثناء قيامها بإصلاحات موجعة امليت من طرف المؤسسات المالية العالمية حتى مع افتقادها للشرعية اللازمة لذلك. في هذا السياق أطلق مهدي جمعة الحوار الوطني الاقتصادي الذي يتطرق إلى جملة من الإصلاحات "*إذ صرّح السيّد سامي العوّادي*[42] *لنواة أنّ حكومة التكنوقراط الانتقاليّة لا يحقّ لها الخوض في المشاكل الاستراتيجية والإصلاحات الهيكليّة نظرا لطابعها المؤقّت ومدّة حكمها القصيرة، فمثل تلك المهّام ستكون مسؤوليّة حكومة شرعيّة منتخبة تنهي الوضع الانتقاليّ الذي تعرفه البلاد منذ ما يزيد عن ثلاث سنوات، في حين كان الفريق الحكوميّ يدفع باتجاه حسم هذه الملفّات مدعوما بمنظّمة الأعراف بعد توحيد رؤاهما بخصوص العديد من النقاط كالشراكة بين القطاعين الخاصّ والعموميّ، ووضعيّة المؤسّسات العموميّة ومراجعة التشريعات الخاصّة بالاستثمار والإصلاح الجبائيّ والتعامل مع الحراك الاجتماعيّ والنقابيّ*".[43]

في حقيقة الأمر، لم يكن الحوار الاقتصادي سوى عملية اتصالية وإعلامية بحتة لتسويق صورة التشاركية وإيهام التشاور عبر الإعلام للمصادقة على قرارات كانت قد أخذت من قبل وإضفاء مصداقية وشرعية إليها ناهيك أن وزير المالية في حكومة التكنوقراط حكيم بن حمودة بعث برسالة نوايا لصندوق النقد الدولي يعلمه فيها ببرنامج الحكومة قبل حتى أن يتم تعيينه بصفة رسمية من طرف رئاسة الجمهورية.

ونستخلص من هذه التجربة أنه كان لأطراف المجتمع المدني المتمثل في الرباعي الراعي للحوار دور الوسيط لتثبيت سياسة معادية للعدالة الاجتماعية بل لإضفاء صفتي الشرعية والوفاق عليها. "وهكذا انطلقت تونس في ديناميكية ديمقراطية استباقية تتسم

بإصدار قانون جديد للانتخابات، بانتخابات تشريعية ورئاسية حرة وشفافة وشاملة. لعب المجتمع المدني دورا مهما في مسار الاستقرار السياسي للبلاد وفي التحول الديمقراطي".[44]

- **المجتمع المدني والحوارات المدعومة. مثال مشروع إنسبايرد (الاتحاد الأوروبي)**

أصبح تشريك المجتمع المدني في البرامج والمسارات محبذا جدا من طرف المؤسسات المالية العالمية والممولين، فنجدها تدعمه بتمويلات طائلة وتدمجه في برامجها عبر استشارات وحوارات، وتحث الحكومات على تشريكه في كل المجالات والمراحل. ويتجلى ذلك في قيمة التمويلات المخصصة لذلك وكذلك في الحيز المخصص للتعامل مع المجتمع المدني في البرامج والتقارير التي ينشرها هؤلاء الممولون.

يمكننا على سبيل المثال ذكر الاتحاد الأوروبي[45] الذي يستثمر بقوة في المجتمع المدني التونسي منذ سقوط نظام بن علي فهو يدعم إشراك المجتمع المدني في حوار السياسات العمومية وتنفيذ المشاريع. بالإضافة إلى الدعم المقدم في إطار البرامج الثنائية والإقليمية "اينبي"، وتقديم المساعدة للمجتمع المدني أيضا من خلال العديد من البرامج الموضوعية للاتحاد الأوروبي، ومنذ عام 2011، أيضا عن طريق برنامج خاص بالمجتمع المدني.

من بين هذه الحوارات يمكننا ذكر "الحوار حول العدالة الاجتماعية" الذي نظمه مركز الدراسات المتوسطية والدولية بالتعاون مع الشراكة الأوربية من أجل الديمقراطية[46] (EPD) و NIMD[47] و CDM في إطار مشروع إنسبايرد INSPIRED المندرج ضمن الآلية الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان[48]. وهدف هذا المشروع هو بناء منهجية للحوار بين الأطراف السياسية والاجتماعية. وقد تم اختيار موضوع العدالة الاجتماعية وتقسيمه إلى 4 محاور:

- التنمية الجهوية
- إصلاح الجباية
- الحوكمة والاستثمار
- الشراكة بين القطاعين العام والخاص

ومن الملاحظ تطابق المحاور المدروسة مع الإصلاحات التي أملتها المؤسسات المالية العالمية والممولين الدوليين من بينهم الاتحاد الأوروبي الذي يشير بين الأسطر في وثيقة "الإطار الوحيد للدعم" إلى أنه يعتمد في برامجه على الالتزامات المالية الاستراتيجية للحكومة التونسية مع الأطراف الممولة على رأسها صندوق النقد الدولي واتفاق الاستعداد الانتمائي المبرم معه[49] وهذا ليس بالغريب حيث يندرج هذا الحوار ضمن أعمال الاتحاد الأوروبي لتسهيل الفترة الانتقالية (الاقتصادية) أي بلغة أخرى تمرير الإصلاحات، أضف إلى ذلك تهيئة الجو والاستعداد للدخول في جولات المفاوضات حول اتفاقيات التجارة الحرة الشاملة والمعمقة.

يصف مشروع INPIRED Tunisia الحوار الذي دار كالآتي: "حوار حول العدالة الاجتماعية يتخطى أطر التمثيلية المعتادة والآليات المعهودة للحوار الاجتماعي. وبذلك يجيب على المطالب المحلية لتوسيع مجال تبادل الرؤى السياسية والمعلومات مثلا لبناء ثقة بين الأطراف المتواجدة مثل الاتحاد العام التونسي للشغل واتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية وكذلك الأطراف التي التحقت بالساحة السياسية بعد ثورة الياسمين في 2012. ساهم في مشروع ISPIRED أهم الأحزاب السياسية ومجموعة من نواب المجلس التأسيسي (المهتمين بمجالي الاقتصاد والتنمية الجهوية) بالإضافة إلى وزارة التنمية الجهوية والتخطيط ووزارة الشؤون الاجتماعية. كذلك أطراف من اتحاد الشغل ومنظمة الأعراف والمعهد العربي لحقوق الإنسان والكونفدرالية ومجموعات من المجتمع المدني كالمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية."[50]

للأسف، لم يتسنى لنا الحصول على نتائج ومقررات هذا الحوار رغم أننا اتصلنا بأغلب الأطراف من منظمين ومشاركين. فإما أن الحوار لم يفضي لشيء أو أنه فضل عدم نشر نتائجه. وفي كلتا الحالتين يمكننا أن نتساءل عن جدوى حوارات مغلقة، غير شفافة، تديرها أطراف خارجية وتطرح قضية العدالة الاجتماعية من باب محاور تم اختيارها حسب إملاءات صندوق النقد الدولي. هذا ما يجعلنا نطرح عدة أسئلة حول دور المجتمع المدني في هذا السياق، هل

يمكن للمنظمات المشاركة أن تؤثر فعلا في السياسات العمومية في ضل الحوارات المدعومة، هل تنبهت الأطراف المشاركة إلى كون الموضوعات المطروحة في علاقة مباشرة مع سياسات اقتصادية مفروضة، وماذا كانت ردة فعلها، هل كان هدف الحوار فعلا نقاش السياسات أم فقط إعطاء غطاء مجتمعي وطابع وفاقي لسياسات مملاة؟! تبقى هذه التساؤلات مطروحة ولا يمكن الإجابة عليها في ضل التعتيم على مخرجات مشروع ISPIRED Tunisia.

- **هل يخدم الوفاق قضية العدالة الاجتماعية؟**

يمكننا من توقفنا عند المحطات الثلاث التي أخذناها كأمثلة من استخلاص مجموعة من الملاحظات حول ثقافة الوفاق التي عرفتها تونس بعد "الثورة" وتداعياتها على قدرة المجتمع المدني على التأثير. أولا، يجب القول إن هذه الاستراتيجية مكنت فعلا من الحد من التوتر في بعض الأحيان وإيجاد مخارج لأزمات سياسية وكذلك سن مناخ إعلامي واجتماعي يسهل العمليات الانتخابية وبذلك يمهد للاستقرار السياسي. لكن، في قضية العدالة الاجتماعية بالذات، فإن النتائج لم تكن إيجابية. فقد آلت الحوارات المتعددة إلى تمييع القضايا الاجتماعية وتغييبها لصالح الوصول إلى أرضية مشتركة مهما كان الثمن. ومن الملحوظ أنه في كل هذه الأطر، تم التعويل على تقريبا نفس الأطراف للمشاركة أو التسيير أو الوساطة وهي الأطراف "التاريخية" التي تستند إلى قدرة كبيرة على التعبئة والتأثير وعلى رأسها الاتحاد العام التونسي للشغل. وجد هذا الأخير نفسه مجبرا على التخلي عن أدواره المعتادة من دفاع عن الحقوق النقابية والاقتصادية والاجتماعية واحتضان للحركات الاجتماعية والمبادرات النضالية مما أضعف قدرته على التأثير إيجابيا في قضية العدالة الاجتماعية.

في تجربة "العقد الاجتماعي" لاحظنا غياب آثار فعلية للوثيقة الناتجة عن المفاوضات رغم أن الهدف كان واضحا ومعلنا: إيجاد إطار يسمح للأطراف المشاركة بالتفكير سويا في منوال تنمية جديد يحقق العدالة الاجتماعية. عوضا عن ذلك، وجدنا منظمة الأعراف تستند إلى العقد للضغط على كل من الحكومة والعمال. أما تجربة "الحوار الوطني" فأفضت إلى إفراغ المجال السياسي من السياسة وتسليم الشأن العام إلى حكومة تكنوقراط وحصر نقابة العمال في دور الوسيط ثم من ذلك إلى جعل "الحوار" الوسيلة الأمثل لقتل روح المطالبة والمحاسبة وتمرير الإصلاحات الواحدة تلو الأخرى مع تهميش الاحتجاجات التي لم يكن من الممكن إدماجها أو إسكاتها. بالنسبة للحوار حول العدالة الاجتماعية في إطار مشروع INSPIRED Tunisia فالواضح أنه ذر رماد في العيون في أحسن الحالات أو في أسوأها عملية احتضان واستخدام للمجتمع المدني.

2. التحركات الاجتماعية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية (حملة "وينو البترول" مثالا)

- **لمحة عن الحركات الاجتماعية قبيل وبعد "الثورة" في تونس**

كانت الحركة الاجتماعية بالحوض المنجمي من أهم التحركات الشعبية في المنطقة وفي السنوات الألفين. وبينما كانت مطالبها محلية فإن تأثيرها وصيتها طالا المنطقة بأسرها وتعديا الحدود. كان الصراع في الحوض المنجمي من أجل العدالة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية حسب العديد من المتابعين للشأن التونسي أولى الخطوات التي أدت إلى سقوط نظام بن علي، تلتها محطات أخرى في عدة مناطق بتونس منها بن قردان والمنستير وطبعا سيدي بوزيد إلى أن عمت الاحتجاجات البلاد رافعة شعارات منددة بالتهميش والحيف الاجتماعي. يمكننا القول إن الحراك الاجتماعي توصل في تلك الفترة إلى عرقلة منظومة بن علي وزعزعتها إلى أن أطاح بالدولة البوليسية القمعية ورغم أن البديل نحو منوال اقتصادي وتنموي يحقق العمل والعدالة الاجتماعية والمساواة بين المناطق بقي مفقودا فإن دور الحراك الاجتماعي في فتح أبواب الأمل لا ريب فيه.

أما الفترة الموالية التي تعاقبت فيها الحكومات منها التكنوقراطي ومنها المنتخب وأثناء صياغة الدستور الجديد فقد عرفت العديد من التحركات الاجتماعية والتي تبلورت تارة حول مطالب سياسية مثل اعتصامات القصبة أو اعتصام باردو وتارة حول مطالب متعلقة

بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وقد تباينت هذه الأخيرة من حيث طرق التعبئة والنضال وكذلك من حيث المطالب والانتشار.[51] (تحركات نقابية من اعتصامات وإضرابات، إضرابات عن الطعام من أجل التشغيل كان لاتحاد المعطلين عن العمل دور ريادي فيها، انتحارات ومحاولات انتحار، مسيرات ومظاهرات، حملات إعلامية أو تفقدية وغيرها) فاتسم المناخ الاجتماعي في هذه السنوات الثلاث بالتوتر ولم يكن الرأي العام دائما مناصرا للتحركات بل عرفت بعضها تعتيما أو حملات إعلامية مناهضة فيما صدت بعضها بعنف من طرف الدولة.

يمكننا القول إن المناخ الاجتماعي التونسي كان طيلة هذه الفترة متسما بشحنة عالية من الروح النضالية والمطلبية وباهتمام كبير بالشأن العام وبالسياسة ودور الفرد والمجموعة في بلورة السياسات العمومية. أما المواعيد الانتخابية فكانت بمثابة المحطات التي يتجلى فيها صراع قطبين سياسيين أساسيين وتنحصر فيها النقاشات فيما يسمى "بالنمط المجتمعي" أي تتمحور خاصة في مسألة الحريات الفردية ثم تعود بعد الانتخابات لتطرح إشكاليات الحقوق الاقتصادية. فعوض أن تكون الحملات الانتخابية فرصة لتنافس البرامج والسياسات الاقتصادية والاجتماعية فهي ما انفكت تعمق الاستقطاب الثنائي بين الإسلاميين والعلمانيين.

مثال عن تحركات ما بعد انتخابات 2014: حملة وينو البترول؟

تعيش المرحلة الراهنة، أي ما بعد انتخابات 2014 العديد من التحركات[52] التي يمكن ربطها مباشرة بقضية العدالة الاجتماعية سوف نقف عند واحدة منها وهي حملة "وينو البترول"[53] (أين النفط؟). انطلقت هذه الحملة في شهر ماي الماضي وهي تطالب بالشفافية في قطاع الطاقة وبالتوزيع المتكافئ لمداخيله. وقد عرفت تصعيدا مهما منذ أن أعلنت شركة مازارين[54] عن اكتشاف موارد باطنية من النفط بالجنوب التونسي تقدر منتوجيتها بـ4300 برميل/يوم الشيء الذي جعل سكان المنطقة يطالبون بنصيبهم من العائدات. والجدير بالقول إن الجنوب التونسي (ولايتي قبلي وتطاوين) يعرف منذ بداية 2015 العديد من التحركات المرتبطة بإنتاج الغاز والبترول غير أن حملة "وينو البترول" تنفرد بعدم مطالبتها للشركات حيث تتوجه خصيصا للدولة والحكومة. فالمحتجون لا يطالبون بالتشغيل أو بتحسين ظروف العمل أو بالزيادة في الأجور، بل يعبرون عن استياء كامل سكان المنطقة من تهميشهم واستنزاف مواردهم. "*هذه القضية لقيت صدى واسعا بحكم ارتباطها اساسا بالسيادة الوطنية ولكن كذلك بالأمن القومي والعدالة الاجتماعية والجهوية وايضا التنمية أيضا بحكم ارتباطها بالشفافية (معرفة الحقيقة) إضافة للحوكمة الرشيدة (ظهور حالات فساد وانحراف بالسلطة مؤكدة). لكن المشكل اليوم هذه القضية المركزية ارتفعت فيها بسرعة المضاربة السياسية والتوظيف ويخشى مثل الكثير من القضايا الجوهرية أن ينتهي بها الأمر إلى "التصفية" لأن طريقة ومنهج التعاطي كان انتهازيا أو غبيا.*"[55]

كانت ردة فعل الدولة بقمع الحراك ومنع الاحتجاجات الشيء الذي أدى إلى تصعيدات عنيفة أوفت إلى حرق مركز شرطة ومقر معتمدية بمدينة دوز. أما ردة الفعل السياسية فقد كانت بدورها عنيفة تمثلت في شن حملات شرسة ضد الحراك معتمدة في ذلك على حجة علاقة هذا الحراك بحركة النهضة وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية. وذهب رئيس الجمهورية الباجي قائد السبسي إلى ربط الاحتجاجات بعدم الاستقرار الأمني الذي يعرفه الجنوب التونسي بل حتى بأعمال الإرهاب56. وبهذا أصبح الاحتجاج من أجل الشفافية والاقتسام العادل للثروات والعدالة الاجتماعية بمثابة الفعل الإجرامي الهادف إلى ضرب الأمن واستقرار الدولة فأفضى ذلك إلى تسييس الحراك الاجتماعي، خاصة بعد أن ساند علنا الرئيس السابق المنصف المرزوقي.[57] في غياب تنظيم محكم للحراك وانفصال واضح عن الأحزاب تحولت الحملة إلى موضوع تجاذب بين القطبين السياسيين. أما المطالب التي كانت في بدايتها محلية، تحولت لدى الجزء الأكبر من الرأي العام إلى رموز للشعبوية وأدلة على سوء النية والاستعداد لضرب وحدة البلاد وزعزعة استقرار الدولة.

الحركات الاجتماعية أمام الرهانات الأمنية:

ليست الرهانات الأمنية المتعلقة بمحاربة الإرهاب حكرا على تونس ولا على المنطقة ولا على العالم العربي، بل هي إشكالية تواجهها سائر بلدان العالم. غير أن الدول ذات الأنظمة الدكتاتورية سرعان ما تفقد كامل قدرتها على السيطرة على الإجرام المنظم، مهما كان نوعه ودوافعه (لا الإرهاب فقط) حينما تهتز أنظمتها الأمنية المبنية على القمع والفساد والوشاية والتعذيب وغيرها من الوسائل القروسطية لمعالجة المسألة الأمنية.

من ناحية أخرى، يجب التذكير بأن التحركات الاجتماعية في هذه الأنظمة تعتبر تعكيرا للنظام وتؤخذ على أنها تهديد للسلم العام فتتعامل معها المنظومة الأمنية كخطر داهم على الأمن والدولة. والأمثلة متعددة في تونس بعد "ثورة" نذكر منها أحداث 9 أبريل 2012 وأحداث سليانة ولعل عنف ردة الفعل الأمنية في هذين المثالين وفي غيرهما وعدم تناسبها مع حقيقة "الخطر الداهم" تدل في نهاية الأمر على ضعف المنظومة الأمنية.

لم تكن تونس، رغم ما تتسم به حراكاتها الشعبية بسلمية نسبية، بمنأى من معضلات تزعزع المنظومة الأمنية واستقواء التنظيمات الإجرامية والإرهابية فتعدد الاغتيالات السياسية والعمليات الإرهابية منذ سقوط نظام بن علي أرسى مناخا من الاستنفار الذي يمكن تفهمه. لكن، يجب الإشارة إلى أن مظاهر العنف البوليسي تتجلى بكثافة في حالات أخرى لا علاقة لها بالإرهاب وهي القمع المفرط للتحركات الاجتماعية.

عانت حملة "وينو البترول" من سياق خاص وغير ملائم:

- فهي تتمركز في وسط وجنوب البلاد، أي في المناطق الموصومة بالتهريب وهي ظاهرة ارتبطت نهائيا بالإرهاب منذ اقتراح مشروع قانون مكافحة الإرهاب وتبييض الأموال.
- وهي المناطق الأكثر تهميشا وفي نفس الوقت الأغنى بالموارد الطبيعية.
- كما هي معاقل حركة النهضة وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية ومن هنا العلاقة المباشرة مع الإسلام السياسي حيث أبرزت نتائج الانتخابات الأخيرة تباينا واضحا بين الشمال والجنوب في الخيارات الانتخابية.
- وفي الأفق، مسألة اللامركزية التي سنها الدستور الجديد والتي تطرح إشكاليات كالحوكمة المحلية وتوزيع الثروات. ويذهب البعض في هذا السياق إلى التعبير عن مخاوف من استفزاز النعرات الجهوية أو القبلية لدى السكان وما قد ينجم عنها من مس بالوحدة الوطنية.

أتت إذن حملة "وينو البترول" في سياق محلي مشحون بالمخاوف الأمنية واستقطاب سياسي جغرافي بالإضافة إلى سياق إقليمي معقد (ظهور تنظيم الدولة الإسلامية، الحرب في ليبيا، عدم الاستقرار في الجزائر، عودة النظام العسكري في مصر، مخاوف أوروبا من الإرهاب والهجرة...) فزادت كل هذه العوامل من الضغط على الدولة لكبح هذا الحراك.

تمكنت الحملة من فرض مسألة الشفافية على قطاع النفط والبترول على الساحة الإعلامية لمدة وجيزة غير أن عملية سوسة الإرهابية قطعتها فجأة خاصة بعد أن ربطها رئيس الدولة بالإرهاب معتبرا أنها ترهق القوات الحاملة للسلاح وتلهيها عن مجابهة هذا الخطر كما أفقدها التسيس شعبيتها ومصداقيتها.

في الختام، يمكننا أن نستخلص من تجربة الحركات الاجتماعية التونسية في السنوات الأخيرة أن دورها في طرح مسألة العدالة الاجتماعية قد يكون فعالا ويصل إلى حد الإطاحة بنظام قائم منذ عشرات السنين غير أنها تبقى غير قادرة على بلورة استراتيجيات تنأى بها عن عدة عراقيل منها:

- الاستقطاب السياسي الإسلامي/العلماني.
- الافتقاد للقدرة على التنظيم والتعزر بحجج تكسبها مصداقية وتخرجها من الشعارات الفضفاضة.
- صعوبة المحافظة على الطابع السلمي للاحتجاجات عند القمع.

- ضعف خبرتها في التواصل والتعامل مع الإعلام.
- وخاصة صعوبة التعامل مع المعطى الأمني في جو مشحون بالاستنفار والمخاوف من الإرهاب.

يصعب طبعا تجاوز هذه الصعوبات في ظل غياب أطر قوية ومعترف بها. فحراك الحوض المنجمي تمكن من الصمود لأسباب عدة أهمها اللحمة التي عرفها الحراك وقدرته على كسب تعاطف أطراف فاعلة أخرى كأحزاب المعارضة وجمعيات المهاجرين وأغلب النقابيين فأضفت هذه الأطراف المنظمة طابعا فعالا على حراك شعبي نشيط. ولعل من أهم الأسباب التي جعلت الأطراف تتكتل لدعم الحوض المنجمي وجود عدو مشترك. فالتحدي أمام التحركات الاجتماعية في تونس اليوم هو خلق التآزر حول قضية واحدة في غياب عدو مشترك ومع الأخذ بعين الاعتبار العنصر الأمني كمعطى مبدئي وعالمي لا مناص منه.

3. الخيارات الراديكالية البديلة للمجتمع المدني في علاقة بقضية العدالة الاجتماعية

ظهر في تونس بعد "الثورة" كم هائل من الجمعيات يعنى الكثير منها بمختلف الموضوعات المرتبطة بالعدالة الاجتماعية (التنمية الجهوية والمحلية، الحقوق السياسية، الحقوق الاقتصادية، الفئات الضعيفة والمهمشة...) وأصبح البعض منها على قدر كبير من الحرفية والجدية الأمر الذي وسع المجال السياسي المتاح للمجتمع المدني حتى أصبح يشارك مباشرة في اتخاذ القرار والتأثير فيه. ويتمتع هذا القسط من الجمعيات[58] بإمكانيات عالية من تقنيات المناصرة والتواصل الحديثة وكذلك بصدى جيد ومصداقية لدى الرأي العام يمكنها من تنمية قدراتها على التأثير في السياسات الحكومية إما بالتوجه مباشرة لأصحاب القرار أو بالتعبئة عبر شبكاتها الخاصة وعبر الاعلام. هذا العمل الجمعياتي يمكن وصفه بالمعتاد، حيث أنه ينضوي تحت الأطر القانونية والمعايير المتعارف عليها للمطالبة والمناصرة والتأثير غير أننا نجد فصائل أخرى من الجمعيات تلتجئ لتحقيق قسط أكبر من العدالة الاجتماعية، إلى أشكال أخرى من العمل النضالي الذي يفوت المطالبة ليصل إلى الافتكاك واسترجاع ما يعتبره حقا تم الاستحواذ عليه. وهذه الطرق الراديكالية للدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحفاظ عليها، رغم كونها غير قانونية، فهي تسمح بوضع السلطات أمام الأمر الواقع ومن ذلك إجبارها على التعامل مع المجتمع المدني بأكثر إيجابية إذا لم تستطع إيقافه.

من التجارب الناجحة في تونس في هذا المجال يمكننا ذكر "هنشير ستيل" بقرية جمنة. مقال صحفي صادر في مدونة نواة يروي قصة مجموعة من السكان الذين استرجعوا "هنشير"، أي أرض زراعية شاسعة، بعد أن كان افتكها الاستعمار ثم استحوذت عليها الدولة في إطار استعادة الأراضي الفلاحية بعد الاستقلال ومن ذلك قامت بتأجيرها إلى مستثمر تونسي لم يستغلها على أحسن وجه ولم يعد استثماره بالنفع على أهل المنطقة. غير أن السكان، أي الأصحاب الأصليين للأرض اغتنموا فرصة الانفلات فترة الثورة لبسط سلطتهم الشعبية والتشاركية على الهنشير. حاليا، تقوم الجمعية المحلية "جمعية حماية واحات جمنة" المتكونة من سكان متطوعين بإدارة الأعمال وبالتفاوض مع الدولة لتسوية الوضعية العقارية والإدارية للأرض.

"بدأ الواقع الجديد الذي فرضته الجمعيّة، بنجاحها في الاحتفاظ بالضيعة طيلة الأربع السنوات الماضية، يدفع حتّى بعض المسؤولين المحلّيين إلى تبنّي وجهات نظر غير "أرثودوكسيّة" . فرغم تحفّظه، لاحظنا في حديثنا مع السيّد حسين مقداد، المدير الجهوي للشؤون العقاريّة، تقبّلا ضمنيا لفكرة إمكانيّة فسخ عقد الإيجار مع المستأجرين السابقين. إذ ينصّ العقد المبرم معهما في فصله عدد 15 على إمكانية أن تسترجع الدولة الأرض قبل حلول الأجل "لإنجاز مشروع مصرّح به ذو مصلحة عموميّة" . كذلك لاحظنا في حديثنا مع السيّد فائز مسلم، المندوب الجهوي للتنمية الفلاحيّة انفتاحا على فكرة أن يتمّ استغلال الضيعة في شكل تعاونية ينشئها أبناء المدينة.

لكن تجدُر الملاحظة أنّ ما تقوم به جمعية الدفاع عن واحات جمنة، يذكّر إلى حدّ كبير بمفهوم "الشركة الاجتماعيّة" المنتشر في البلدان

الأنجلوساكسونية وفي ايطاليا وأمريكا اللاتينيّة. وهو يعني باختصار شركات تخضع لقوانين السوق الرأسماليّة، لكن تتمثّل غاية وجودها في خدمة المجتمع المحلّي، عبر تمويل مشروعات تُعنى بشكل أولويّ بالفئات الأكثر احتياجا وتهميشا. لكن رغم نصّ الدستور في الفصل 12 على مبادئ "العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة والتمييز الايجابي"، لا نجد بعد في التشريع التونسي قانونا يشجّع على إنشاء هذا النوع من الشركات، أو على الأقّل يسهّل الأمر على المبادرين إلى بعثها".[59]

تثبت هذه التجربة أنه حين يتشبث المجتمع المدني بمطلب واضح ويتنظم من أجل إدراكه ويلم بخلفياته وأفقه فهو قادر على فرض احترام السلطات حتى ولو كان مطلبه غير قانوني. بل أنه يتمكن حتى من تطوير القانون لجعله أكثر تلاؤما مع حقيقة الأوضاع الاجتماعية فهنشير ستيل يطرح اليوم بقوة موضوع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الذي يفتقد في تونس للأطر القانونية اللازمة.

الخاتمة:

حاولنا في هذه الورقة رصد الدور الذي يلعبه المجتمع المدني التونسي في قضية العدالة الاجتماعية بالاستناد إلى عدة تجارب خاضها في الماضي القريب وما زال يخوضها. رغم أن دراستنا تفتقد للشمولية وللمسافة الزمنية الضرورية يمكننا إدراك ثلاث استراتيجيات مختلفة توختها مكونات المجتمع المدني في الأربع سنوات الأخيرة للتعامل مع السلطات والتأثير في قضية العدالة الاجتماعية.

أما الأولى فهي استراتيجية الحوار والوفاق وقد توخاها كل من الاتحاد العام التونسي للشغل واتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية وكذلك الجمعيات التاريخية (الرابطة التونسية لحقوق الإنسان وهيئة المحامين). أما الثانية فهي المواجهة وهي الطريقة المعتمدة من طرف الحركات الاجتماعية الاحتجاجية. أما الثالثة فيمكن نعتها بالالتفافية وقد اعتمدتها مجموعة قرية جمنة المذكورة سابقا على سبيل المثال. يأتي الاختلاف في سبل التعامل مع السلطة من الاختلاف في طبيعة مكونات المجتمع المدني المدروسة. فالمجموعة الأولى يتم الالتجاء إليها نظرا لشرعيتها التاريخية ولقدرتها على التعبئة مما يجعلها اليوم تلعب دورا جديدا في تاريخ تونس ما بعد "الثورة" قد لا ينطبق مع مقومات النضال من أجل العدالة الاجتماعية فقدرة هذه المجوعة[60] على التأثير لم تتجلى –أو لم تستعمل– في هذه المرحلة.

أما الاستراتيجية الثانية الخاصة بالتحركات الاجتماعية فإن تمكنت من الإطاحة بالنظام سنة 2010 فهي لم تكن قادرة على سن نظام جديد أكثر عدالة. فقدرة هذه المكونات على التأثير يحدها الاستقطاب الثنائي والتسييس الحزبي وفقدان التنظيم والرؤية الاستشرافية. وهي سرعان ما تهمش أمام الضرورات الأمنية التي تجعل جميع المطالب المتعلقة بالعدالة الاجتماعية (والعدالة بصفة عامة) تضمحل.

يبدو أن خلافا للتوقعات، لا تتمكن إلى المجموعات الصغيرة والهامشية من تحقيق نجاحات تتمثل في توسيع المجال السياسي للتأثير في قضية العدالة الاجتماعية شيئا فشيء وهي التي تعتمد استراتيجية نعتناها بالالتفاف تتمثل في وضع السلطات أمام أمر واقع يفرض عليها أخذ مطالب المجموعة بعين الاعتبار. في تجربة قرية جمنة، اعتمدت هذه الاستراتيجية على رفع مطلب وحيد وواضح والتهيؤ لمجابهة السلطات بتعبئة محلية محكمة وبحجج مبنية فلم تجد السلطة خيارا آخر سوى التعاطي مع الأمر الواقع بإيجابية. قد تدخل أيضا في إطار استراتيجية الالتفاف طريقة عمل بعض الجمعيات الحديثة العهد التي عملت على بناء مصداقيتها وتموقعها والإلمام بمواضيع نشاطها قبل مواجهة السلطات والتفاوض معها فتجد هذه الأخيرة مجبرة على أخذ بعين الاعتبار نقد الجمعيات ومقترحاتها وبذلك تتمكن هذه المكونات من المجتمع المدني من التأثير في السياسات وتحقيق مكاسب في قضية العدالة الاجتماعية.

الهوامش:

[1] Herbet Blumer, "Collective Behavior" in Alfred McClung Lee, ed. Principles of Sociology, intro. By Samuel Smith (New York, Barnes and Noble, p.67-121.

[2]محمد العجاتي، "الحركات الاحتجاجية في مصر: المراحل والتطور"، في الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، بيروت. ص 90

[3]السابق، ص 70.

[4]السابق، ص91

[5]السابق، ص 222

[6] صلاح الدين الجورشي، "ثورات الكرامة العربية ومفهوم الحركات الاجتماعية"، في ثورات الكرامة العربية.. رؤي ما بعد النيوليبرالية، منتدى البدائل العربي، القاهرة، 2012، ص61.

[7] El Chazli Youssef,« Sur les sentiers de la révolution » Comment des Égyptiens « dépolitisés » sont-ils devenus révolutionnaires?, *Revue française de science politique*, 2012/5 Vol. 62, p. 843-865.

[8]رانيا زادة، "الحركات الشبابية والتحول الديموقراطي في مصر"، منتدى البدائل العربي، 2012، ص8.

[9]رانيا زادة، "الحركات الشبابية والتحول الديموقراطي في مصر"، منتدى البدائل العربي، 2012، ص10.

[10]جورج فهمي، "الحركات الشبابية بعد 25 يناير 2011"، منتدى البدائل العربي، 2013، ص4.

[11] S. Frenkel, " how Egypt's rebel movement helped pave the way for a sisi presidency", 15/04/2014, http://is.gd/7HIxKJ

[12] Asmaa alsharif, Yasmine hafez, " the real force behind Egypt's revolution of the State", 10/10/2013 http://is.gd/fSMcfW

[13]النص الكامل لمشروع قانون التظاهر الجديد،"18 أكتوبر 2013، http://is.gd/gRbxUF

[14]المصدر السابق

[15]المصدر السابق

[16]"فض تظاهرة مجلس الشورى "، 26 نوفمبر 2013، http://is.gd/xGqYIm

[17]هدى الشاهد، "حالة المجتمع المدني في مصر بعد عام من حكم السيسي"، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2015، http://is.gd/3pYFMo

[18]السابق

[19] N. J. BROWN, K. BENTIVOGLIO, "EGYPT RESURGENT AUTHORITARIANISM" http://is.gd/tK3Jl7

[20]" نص قانون مكافحة الإرهاب المصري"، 17 أغسطس 2015، http://is.gd/TQmQE9

[21] M. Yahia, "Choosing security over freedom", http://carnegie-mec.org/publications/?fa=56052

[22] ملخص التقرير منشور بجريدة المصري اليوم الإنجليزية 12 أغسطس 2012، http://is.gd/JaTHaB

[23] مريم مخيمر، عوائق وتحديات المشاركة السياسية التقليدية في مصر، في "الأنماط غير التقليدية للمشاركة السياسية للشباب في مصر"، منتدى البدائل العربي للدراسات، 2012، روافد للنشر والتوزيع، ص123.

[24] ديمقراطيات في خطر، تحرير الفرد ستيبان، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2014

[25] الحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية بين السياسي والاجتماعي، تحرير د.عمرو الشوبكي، مركز دراسات الوحدة العربية،.2011

[26]) Marina Sitrin, Dario Azzellini, They Can't Represent Us! Reinventing Democracy From Greece To Occupy, Verso, 2014.

[27] التقارير الشهرية الصادرة عن المرصد الاجتماعي التونسي (المنتدى التونسي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية) http://ftdes.net/ar/

[28] اعتصامات بالجملة وإضرابات جوع في كل من قابس، قفصة، سليانة... مع محاولات يائسة للفت الانتباه في بعض الأحيان (خيط الأفواه، تهديد بالانتحار الجماعي...).

[29] وذلك في عدة مناطق من الجمهورية خاصة بالجنوب.

[30] حملة وينو البترول (أين النفط؟) التي تلاقي هجوما شرسا من طرف الحكومة والحزب الحاكم.

[31] خاصة في ولايتي قابس وقفصة المتضررتان من استخراج وغسل الفوسفات.

[32] هالة يوسفي "L'UGTT, une passion tunisienne" نشر ميد ألي ومعهد البحوث في المغرب العربي المعاصر

[33] http://is.gd/z6QkSw

[34]مدير برنامج منطقة شمال أفريقيا بمعهد البحوث الاستراتيجية في الشرق الأوسط IRSEM

[35] http://is.gd/AiqYUU

[36] http://is.gd/haI9m6

[37] http://is.gd/V5cbP6

[38]تصريح وداد بوشماوي، رئيسة اتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، لإذاعة شمس أف أم، 19 مايو 2015

[39]العقد الاجتماعي

[40] حول شرعية الحوار الوطني بعد الانتخابات، محمد سميح باجي عكاز، 3 ديسمبر 2013، مدونة نواة http://nawaat.org

[41] تغوّل الحوار الوطني وتدشين أول خرق لدستور تونس الجديد، خولة العشي، 26 نوفمبر 2014، مدونة نواة http://nawaat.org

[42] مستشار اقتصادي للاتحاد العام التونسي للشغل

[43]حول شرعية الحوار الوطني بعد الانتخابات، محمد سميح باجي عكاز، 3 ديسمبر 2013، مدونة نواة http://nawaat.org

[44] المصدر السابق

[45] https://ec.europa.eu/europeaid/node/450

[46] European Partnership for Democracy

[47] Netherlands Institute for Multiparty Democracy

[48] EIDHR

[49] http://is.gd/DiACai

[50] http://www.epd.eu/?page_id=3125

[51]يمكن الرجوع لتقارير المرصد الاجتماعي التونسي للوقوف على تفاصيل التحركات الاجتماعية بتونس، http://is.gd/BkwMDD

[52] http://is.gd/7mBR9S

[53] La Tunisie en proie au mirage de l'« or noir »

"تونس وسراب الذهب الأسود"(ترجمة حرة) رفيقة بندرمل، 11 أغسطس 2015، http://orientxxi.info/

[54] http://www.mazarine-energy.com/zaafrane-central-tunisia/

[55]حملة ''وينو البترول؟'': اين البوصلة الصحيحة؟، شكري بن عيسى، مدونة نواة، 15 ماي 2015 http://nawaat.org

[56] https://www.youtube.com/watch?v=z2QgIuMDXpE

https://www.youtube.com/watch?v=a3DEhCb2U3I

[57] https://www.youtube.com/watch?v=Iy_XSHZvi8c

[58]نذكر منها جمعية "البوصلة" التي تتابع أشغال مجلس النواب، وجمعية "أنا يقظ" التي تعمل في مجال الشفافية ومحاربة الفساد، وجمعيات "مراقبون" و"عتيد" اللتان تتابعان الشؤون الانتخابية، وجمعية "المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية" التي ترصد التحركات الاجتماعية، وغيرها من المنظمات.

[59] غسان بن خليفة، هنشير ستيل في جمنة: المصلحة العامّة قبل الربح الخاصّ، مدونة نواة، 11 يوليو 2015، http://nawaat.org

[60]باستثناء منظمة الأعراف التي في كل الحالات ليست من المدافعين عن العدالة الاجتماعية

حماية الحقوق والحريات المدنية في ظل الاتفاقيات والاستراتيجيات الدولية

"استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب"[1]

شروق الحريري

مقدمة:

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب في 8 سبتمبر 2006. وهي المرة الأولى التي تتفق فيها الدول الأعضاء على إطار استراتيجي وعالمي شامل لمكافحة الإرهاب. وتهدف الاستراتيجية إلى وضع بعض التدابير للدول الأعضاء –فرديا وجماعيا– من أجل معالجة الأوضاع التي تفضي إلى انتشار الإرهاب؛ ومنعه ومكافحته، وتعزيز قدراتها الفردية والجماعية على القيام بذلك، وحماية حقوق الإنسان والتمسك بسيادة القانون في مكافحة الإرهاب. كما تدعو الاستراتيجية الدول الأعضاء إلى العمل مع منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ أحكام خطة العمل الواردة فيها، كما أنها تدعو كيانات الأمم المتحدة إلى مساعدة الدول الأعضاء في جهودها. وفي هذا الصدد تم اتخاذ بعض خطوات للتعاون الدولي والتي اتخذت شكل بروتوكول يعمل على الحد من الإرهاب العالمي الذي بات يهدد العالم بأجمعه وليس دولة بعينها أو طائفة بعينها وإنما خطر يهدد البشرية واستمرارها وناتج عن بعض المشكلات المجتمعية المرتبطة بتنشئة خاطئة أو مرتبطة بظروف وفهم خاطئين لبعض القيم.

ونحاول هنا عرض أهم الأفكار الواردة في الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب والتي تهتم بحماية الحقوق والحريات للمواطنين ومنها:

أولا: التدابير الاقتصادية والاجتماعية

وترتبط هذه التدابير بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛ ويتمثل الهدف الرئيسي من وراء إقرار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية تحقيق العدالة الاجتماعية، والتأمين ضد المرض والفقر والعجز عن العمل، والتخلص من البطالة، وتهيئة فرص العمل اللائق للأفراد. وهو ما دفع الكثير من البلدان المتقدمة والنامية على السواء إلى النص على هذه الحقوق في دساتيرها وإحاطتها بالرعاية. ومن أمثلة الحقوق الاقتصادية الحق في العمل، تقلد الوظائف العامة، والمشاركة في الأنشطة الاقتصادية وجني أرباحها، عدم الاستغلال، بيئة العمل المناسبة، تكوين النقابات والإضراب. أما الحقوق الاجتماعية فتتمحور حول الحق في الضمان الاجتماعي، السكن، التعليم، العيش الكريم، الرعاية الصحية، الرفاه الاجتماعي والبيئة النظيفة.

تضمنت الاستراتيجية الدولية مجموعة من الحقوق والتي تحاول تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين وذلك من خلال تبنيها حق التنمية والذي أخذ أكثر من منحنى ومدخل؛ حيث نصت على *"وإذ تسلم بأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان مسائل مترابطة وتعزز كل منها الأخرى"*، وأيضا تضمنت آليات الاستراتيجية –خطة العمل– على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليه لتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي الملموس سواء على مستوى الدول وأيضا على مستوى

المواطنين، فجاء التدبير الخامس من التدابير الرامية إلى معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب لتشير إلى *"تكرار تأكيد تصميمنا على كفالة تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، ومن بينها الأهداف الإنمائية للألفية، بشكل كامل وفي الوقت المناسب. ونؤكد من جديد التزامنا بالقضاء على الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي المتواصل وتحقيق التنمية المستدامة والرفاه العالمي للجميع"* ؛ كما أكدت على دور منظومات الأمم المتحدة في التنمية الاقتصادية وجاء ذلك في التدبير السابع من التدابير الخاصة بمعالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب *"تشجيع منظومة الأمم المتحدة ككل على رفع مستوى التعاون والمساعدة اللذين تقدمهما بالفعل في مجالات سيادة القانون وحقوق الإنسان والحكم الرشيد، دعما للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتواصلة"* .

كما حاولت الاستراتيجية مناقشة محور هام جدا من محاور التصدي للإرهاب وهو إعادة تأهيل والاندماج المجتمعي على صعيد الدول والذي سيلقي بدوره على الأفراد سواء في مسائل حل الصراعات أو من خلال تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصاد الذي يشجع على تأهيل المجتمع وتطوره؛ فنصت الاستراتيجية على *"وإذ تؤكد عزم الدول الأعضاء على مواصلة بذل كل ما في وسعها من أجل حل الصراعات وإنهاء الاحتلال الأجنبي والتصدي للقمع والقضاء على الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي المتواصل والتنمية المستدامة والازدهار العالمي والحكم الرشيد وحقوق الإنسان للجميع وسيادة القانون وتحسين التفاهم فيما بين الثقافات وكفالة احترام جميع الأديان أو القيم أو المعتقدات الدينية أو الثقافات"* ، كما تضمنت خطة العمل –الآليات– مجموعة من المضامين التي يجب على الدول إتباعها من أجل الاندماج الاجتماعي ونشر قيم التسامح والسلام والإخاء والحفاظ على القيم والمعتقدات المختلفة. فجاء التدبير الثاني من التدابير الرامية إلى معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب لتشير إلى ذلك؛ والتي نصت على *"مواصلة وضع ترتيبات، في ظل مبادرات الأمم المتحدة وبرامجها، لتعزيز الحوار والتسامح والتفاهم فيما بين الحضارات والثقافات والشعوب والأديان، وتعزيز الاحترام المتبادل للأديان والقيم والمعتقدات الدينية والثقافات ومنع التشهير بها. وفي هذا الصدد، نرحب بقيام الأمين العام بإعلان المبادرة بشأن تحالف الحضارات. ونرحب أيضا بمبادرات مماثلة تم اتخاذها في أنحاء أخرى من العالم"* . كما أكد التدبير السادس على ضرورة تحقيق التنمية والإدماج الاجتماعي للقضاء على الإرهاب وجاء كالتي *"السعي إلى تحقيق وتعزيز خطط التنمية والإدماج الاجتماعي على جميع الصعد بوصفها أهدافا قائمة بحد ذاتها، انطلاقا من إدراك أن إحراز نجاح في هذا المجال، ولا سيما فيما يتعلق ببطالة الشباب، أمر يمكن أن يحد من التهميش وما يستتبعه من شعور بالغبن يغذي التطرف وتجنيد الإرهابيين"* . هذا بالإضافة إلى أن التدبير الثامن من التدبير الرامية إلى منع انتشار الإرهاب ومكافحته حيث أكد على *"تشجيع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية على إنشاء آليات أو مراكز لمكافحة الإرهاب أو تعزيز الموجود منها. وفي حال ما إذا طلبت تلك المنظمات التعاون أو المساعدة تحقيقا لهذه الغاية، نشجع لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية، على تيسير توفير ذلك التعاون وتلك المساعدة، كما نشجع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية على القيام بذلك، حيثما كان ذلك متسقا مع ولايتيهما"* .

وأخيرا فقد أكدت الاتفاقية وبشكل أساسي على ضرورة دعم ضحايا الإرهاب كمساندة في إعادة إدماج الفئات المستهدفة بشكل أساس من جانب العمليات الإرهابية لكي يستطيعوا مواصلة الحياة والعمل؛ فجاءت آليات الاستراتيجية لتشير إلى ذلك؛ حيث جاء التدبير الثامن من التدابير الرامية إلى معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الارهاب والتي تنص على *"النظر في القيام، على أساس طوعي، بوضع أنظمة وطنية لتقديم المساعدة تلبي احتياجات ضحايا الإرهاب وأسرهم، وتيسر إعادة حياتهم إلى مجراها الطبيعي. وفي هذا الصدد، نشجع الدول على أن تطلب إلى*

الكيانات المختصة التابعة للأمم المتحدة مساعدتها في إقامة أنظمة وطنية من هذا القبيل. وسنسعى أيضا إلى النهوض بالتضامن الدولي دعما للضحايا وتشجيع المجتمع المدني على المشاركة في حملة عالمية لمكافحة الإرهاب وإدانته، الأمر الذي يمكن أن يشمل القيام، في الجمعية العامة، باستكشاف إمكانية إنشاء آليات عملية لتقديم المساعدة إلى الضحايا". كما حاولت الاستراتيجية حماية المدنيين بكافة الطرق الممكنة فأشار التدبير الخامس من تدابير منع انتشار الإرهاب ومكافحته إلى *"تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين الدول في مكافحة الجرائم التي قد تكون ذات صلة بالإرهاب، ومن بينها الاتجار بالمخدرات بجميع جوانبه، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما فيها منظومات الدفاع الجوي المحمولة، وغسل الأموال، وتهريب المواد النووية والكيميائية والبيولوجية والإشعاعية وغيرها من المواد التي يمكن أن تكون فتاكة".*

هذا بالإضافة إلى أن الاستراتيجية أكدت على التنسيق في مجال التخطيط للتصدي لأي هجوم إرهابي تستخدم فيه الأسلحة أو المواد النووية أو الكيميائية أو البيولوجية أو الإشعاعية، ولا سيما باستعراض مدى فاعلية ما هو قائم من آليات التنسيق المشتركة بين الوكالات المعنية بتقديم المساعدة وبعمليات الإغاثة ودعم الضحايا وتحسين كفاءتها بحيث يتسنى لجميع الدول تلقي ما يكفي من المساعدة. وفي هذا الصدد، دعت الجمعية العامة ومجلس الأمن إلى وضع مبادئ توجيهية للتعاون والمساعدة الضروريين في حالة وقوع هجوم إرهابي تستخدم فيه أسلحة الدمار الشامل؛ وأيضا أكدت الاستراتيجية على بناء قدرات المواطنين من خلال تشجيع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على أن تواصلا جهودهما في مجال مساعدة الدول على بناء القدرة على منع الإرهابيين من الحصول على المواد النووية أو الكيميائية أو الإشعاعية، وضمان أمن المرافق المتصلة بتلك المواد والتعامل على نحو فعال في حالة وقوع هجوم تستخدم فيه هذه المواد. وأيضا أكدت الاستراتيجية على اتخاذ تدابير عملية مناسبة تكفل عدم استخدام أراضي كل منا في إقامة منشآت أو معسكرات تدريب إرهابية، أو لتدبير أو تنظيم أعمال إرهابية ترتكب ضد دول أخرى أو ضد مواطنيها.[2]

ثانيا: التدابير السياسية والمدنية والثقافية

وهي الخاصة بالحقوق السياسية؛ وتعتبر الحقوق السياسية إحدى فروع حقوق الإنسان إذ يندرج تحته العديد من الحقوق مثل الحقوق المدنية والحقوق الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية والحقوق السياسية، وعادة ما يقترن اسم الحقوق السياسية بالحقوق المدنية فيأتي المصطلح بالحقوق المدنية والحقوق السياسية.

الحقوق السياسية هي ذلك التصنيف من الحقوق الذي يحمي حريات الأفراد من انتهاكات المجتمع أو الحكومة، وهذه الحقوق تؤكد على قدرة الأفراد وحرياتهم بالمشاركة في المجتمع دون أي تمييز أو تفرقة عنصرية. وتتضمن الحقوق السياسية الحقوق المتعلقة بالعدالة وإجراءات القضاء، مثل حقوق المتهم بأن يجرى له محاكمة عادلة، الحق في التعويض إذ أثبت أنه بريء من التهمة الموجهة إليه. كما تتضمن الحقوق السياسية الحقوق في المشاركة المجتمعية مثل الحق في إنشاء الجمعيات والمؤسسات والحق في التجمع، والحق في الاعتراض والحق في التصويت بالانتخابات والحق في الترشح لها.[3]

أما الحقوق المدنية والثقافية للأفراد؛ فيمكن تعريف الحقوق المدنية على أنها هي مجموعة من الحقوق تندرج تحت حقوق الإنسان؛ وهي الحقوق التي منحت للإنسان لكونه إنسان. وتعتبر الحقوق المدنية من الحقوق الفردية أي الحقوق التي تحمي الأفراد في المجتمع وتحفظ لهم حقهم في المشاركة في مجتمعهم ودولهم دون أي تمييز أو تفرقة فيما بينهم. بالإضافة إلى كونها تندرج تحت قائمة الحقوق الفردية فاعتبرها البعض أنها تندرج أيضا ضمن قائمة الحقوق الجماعية إذ يوجد في العهد الدولي الخاص للحقوق المدنية والسياسية حق تقرير المصير والذي يعتبر من الحقوق الجماعية إذ يمارسها الفرد

كجزء من الجماعة. وتتضمن الحقوق المدنية التأكيد على النزاهة العقلية والجسدية للأفراد والتأكيد على حياتهم وحفظ أمنهم بالإضافة إلى حمايتهم من أي تمييز قائم على اساس العرق أو الدين أو اللون أو أي شكل من أشكال التمييز. كما تتدرج تحت الحقوق المدنية الحقوق الفردية مثل الحق في الخصوصية، حرية التفكير وحرية الرأي والتعبير، حرية الدين، حرية التجمع، وحرية الحركة. حق الشخص في الحماية والحق في عدم تعرضه للتعذيب أو المعاملة القاسية واللا إنسانية أو أي معاملة قد تقلل من كرامة الشخص. كما يضمن بعض الحقوق الجماعية مثل حق تقرير المصير للشعوب وحق الشعوب في التصرف بثرواتها وخيراتها دون أي تدخل من قبل دول أخرى.[4]

من ضمن الحقوق السياسية **ترسيخ الديمقراطية وحق تقرير المصير**؛ فجاءت الاستراتيجية لتؤكد على إدانة كافة الأعمال الإرهابية التي تعمل على تقويض حقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية. كما أنها أكدت على احترام حق تقرير المصير؛ فنصت الاستراتيجية على حق الشعوب التي لا تزال تحت السيطرة الاستعمارية أو الاحتلال الأجنبي في تقرير مصيرها. ويأتي هذا في إطار جهود الأمم المتحدة في حماية حقوق الإنسان والمساواة بين جميع الشعوب وكفالة الحقوق الأساسية لضمان عيش الإنسان حياة كريمة. كما نصت على ضرورة تسوية المنازعات بين الدول بالطرق السلمية وفقا للمبادئ العدالة الدولية حتى لا تتفاقم هذه النزاعات وتودي بحياة المواطنين السلميين. فقد نصت الاستراتيجية على *"وإذ تؤكد من جديد أن الأعمال والأساليب والممارسات الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهرها أنشطة تهدف إلى تقويض حقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية، وتهدد السلامة الإقليمية للدول وأمنها، وتزعزع استقرار الحكومات المشكلة بصورة مشروعة، وأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ الخطوات اللازمة لتعزيز التعاون من أجل منع الإرهاب ومكافحته"*.

أما بالنسبة **لترسيخ المواطنة وحقوق الإنسان** فقد أكدت الاستراتيجية على احترام المساواة في الحقوق بين الجميع دون تميز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين.. إلخ في حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني؛ هذا بالإضافة إلى دعم المساواة بين جميع الدول والأفراد، واحترام سيادة الدول، والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها بأي شكل يتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها –والتي تهدف في الأغلب إلى حماية حقوق الإنسان وأعطاه مزيد من الديمقراطية وحقوق الإنسان. فجاءت الاستراتيجية لتشير إلى تأكيد *"زعماء العالم من جديد التزامهم بمؤازرة جميع الجهود الرامية إلى دعم المساواة في السيادة بين جميع الدول، واحترام سلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، والامتناع في علاقتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها بأي شكل يتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها"*. أما آليات الاستراتيجية –خطة العمل– فجاءت لتؤكد على ضرورة تنفيذ جميع الاتفاقيات والقرارات الخاصة بحماية حقوق الإنسان والحريات الاساسية *"تنفيذ جميع قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي، وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب"*.[5] كما أكدت أيضا على دعم عملية تعزيز القدرة التشغيلية لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. فتشير هذه التدابير إلى دور الأمم المتحدة والدول الأعضاء في دعم مجلس حقوق الإنسان والإسهام، وهو في طور التشكيل، في عمله المتعلق بمسألة تعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع في سياق مكافحة الإرهاب.

وهناك أيضا **حرية العبادة والاعتقاد وحماية القيم الدينية**؛ وكل ذلك تضمنته الاستراتيجية حيث نصت على *"وإذ تؤكد من جديد أيضا أنه لا يجوز ولا ينبغي ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية"*، وذلك لأن ارتباط الإرهاب بدين معين يعرض اتباع هذا الدين إلى الاضطهاد من قبل بعض الجماعات المجتمعية الأخرى سواء في نفس البلد أو في بلاد أخرى مختلفة مما يهدد حق المساواة بين الأفراد

وحرية الفكر. هذا بالإضافة إلى تأكيد الاستراتيجية على حل الصراعات وإنهاء حالات الصراع. وجاء في نص الاستراتيجية *"وإذ تؤكد عزم الدول الأعضاء على مواصلة بذل كل ما في وسعها من أجل حل الصراعات وإنهاء الاحتلال الأجنبي والتصدي للقمع والقضاء على الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي الم تواصل والتنمية المستدامة والازدهار العالمي والحكم الرشيد وحقوق الإنسان للجميع وسيادة القانون وتحسين التفاهم فيما بين الثقافات وكفالة احترام جميع الأديان أو القيم أو المعتقدات الدينية أو الثقافات"*، ويوضح ذلك عزم الاستراتيجية –الدول الأعضاء– على إنهاء حالات الصراع والتي تهدد الحق الأصيل الملصق بجميع الأفراد وهو حق الحياة والذي يُكفل لجميع الأفراد بمجرد ولادتهم. كما جاءت الآليات لتشير إلى ذلك في التدبير الثالث من التدابير الرامية إلى معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب والتي نصت على *"الترويج لثقافة السلام والعدالة والتنمية البشرية، وللتسامح العرقي والوطني والديني، ولاحترام جميع الأديان أو القيم الدينية أو المعتقدات أو الثقافات، عن طريق القيام، حسب الاقتضاء، بوضع وتشجيع برامج للتثقيف والتوعية العامة تشمل جميع قطاعات المجتمع. وفي هذا الصدد، تحث منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة على الاضطلاع بدور رئيسي، بعدة طرق من بينها الحوار بين الأديان وداخلها والحوار بين الحضارات"* ؛ والذي تشير فيه إلى ضرورة النشر ثقافة التسامح والمساواة واحترام الأديان والقيم والحضارات المختلفة. وذلك في محاولة التعايش السلمي بين الأفراد للحفاظ على التنوع القيمي والعقائدي والحضاري للأفراد هذا بالإضافة إلى تقليل بؤر الاضرابات والتوترات التي تكون المنشأ الأساسي للإرهاب.

وبالنسبة **للمحاكمات العادلة ومكافحة الجريمة؛** جاءت آليات الاستراتيجية لتشير إلى ضرورة مكافحة الجريمة وذلك للحفاظ على حياة المدنيين. فأشار التدبير الثاني من تدابير منع الإرهاب ومكافحته على *"التعاون بصورة تامة في مكافحة الإرهاب، وفقا للالتزامات المنوطة بنا بموجب القانون الدولي، بهدف العثور على أي شخص يدعم أو يسهل أو يشارك أو يشرع في المشاركة في تمويل أعمال إرهابية أو في التخطيط لها أو تدبيرها أو ارتكابها، أو يوفر ملاذا آمنا، وحرمان ذلك الشخص من الملاذ الآمن وتقديمه إلى العدالة بناء على مبدأ تسليم الأشخاص المطلوبين أو محاكمتهم"*. وذلك للعمل القضاء على بؤر الارهاب وحماية الأفراد من انتشاره. كما أشارت التدبير الثالث إلى *"كفالة القبض على مرتكبي الأعمال الإرهابية ومحاكمتهم أو تسليمهم، وفقا للأحكام ذات الصلة من القانون الوطني والدولي، ولا سيما قانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الإنساني الدولي. وتحقيقا لهذه الغاية، سنسعى إلى إبرام وتنفيذ اتفاقات لتقديم المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم الأشخاص المطلوبين وإلى تعزيز التعاون بين وكالات إنفاذ القانون"* وهذا التدبير يدعو إلى الحفاظ على السلم والأمن العالمي بمنع نشوء جرائم الإرهاب ومكافحة الإرهاب والمحاكمات العادلة وفقا للقانون الدولي والقانون الداخلي للبلاد لمرتكبي العمليات الإرهابية – المشتبهين بهم– وذلك لضمان عدم تفشي الجرائم والتفكير الإرهابي بين المواطنين. أما التدبير الرابع والخامس فقد كفل التعاون والتنسيق بين الدول الاعضاء من أجل حماية المدنيين من مخاطر الإرهاب والحفاظ على حياتهم وحقوقهم الأساسية.

خاتمة:

ترجع نشأة الأمم المتحدة إلى حماية الأمن والسلام الدولي والحفاظ على المواطنين من كافة أشكال الانتهاكات التي قد تؤثر على إنسانيتهم من حروب وانتهاكات للحقوق الأساسية الاقتصادية والاجتماعية وما إلى ذلك، لذا قامت الأمم المتحدة – الدول الأعضاء– بتوثيق هذه الحقوق في صورة معاهدات دولية والتي تلزم جميع الدول الأعضاء على احترامها ومن تلك الحقوق؛ الحقوق الأساسية للإنسان والتي من ضمنها حق الحياة. فللإنسان الحق بأن يعيش حياة كريمة آمنة، يحياها ويمارس أنشطته بها، دون تقييد أو خوف، وله الحرية المطلقة بكيفية العيش. ومع التطور الذي مر به

العالم من عصور العولمة ثم التطور التكنولوجي الآن والعالم في حربة على الإرهاب؛ تطورت أيضا أشكال المواثيق التي كفلت وحمت الحقوق والحريات الأساسية للإنسان من العهدين الدوليين والبروتوكولات المصاحبة لهم، وما تلاهم من استراتيجيات تنموية للمحافظة على استمرار الحياة "استراتيجية الأمم المتحدة التنموية للألفية الجديدة" وأيضا ما تلاها من استراتيجيات لحماية الإنسان من الكوارث الطبيعية، وأخيرا حماية الإنسان من الإرهاب وهي مشكلة ومعضلة العصر والذي ظهر في شكل اتفاقيات دولية وثنائية واستراتيجيات لمكافحة الإرهاب كمهدد حقيقي لحق المواطنين السلميين في الحياة.

ولذلك حاولت هذه الاستراتيجية العمل بشكل أفقي ورأسي معا عن طريق وضع مجموعة من التدابير الهادفة إلى حماية الحقوق والحريات الأساسية لمكافحة الإرهاب والتي تشمل تدابير اقتصادية وسياسية وثقافية وبيئية... إلخ. هذا بالإضافة إلى محاولتها وضع تدابير لمعالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، وتدابير أخرى لمنع الإرهاب ومكافحته، وتدابير خاصة ببناء قدرات الدول وتعزيز دور الأمم المتحدة... إلخ. وهكذا حاولت الاستراتيجية مكافحة الإرهاب. إلا أن هذه الاستراتيجية لم توضح ما هي الآليات الفعالة للقضاء على الإرهاب. فقد أكدت على سبيل المثال على "اتخاذ بعض الإجراءات العاجلة لمنع ومكافحة الإرهاب بجميع أشكاله". واستخدمت بعض العبارات المتكررة كضرورة التعاون الدولي والنظر في الانضمام إلى الاتفاقيات، هذا بالإضافة إلى وجود بعض العبارات غير المفهومة كالامتناع عن تنظيم أنشطة إرهابية أو التحريض عليها أو المشاركة فيها أو تمويلها... الخ. ولكن بشكل عام كانت الاتفاقية تهدف إلى التأكيد على تعزيز الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب وأهمية العمل الجماعي في مواجهه الإرهاب لحماية الحقوق والحريات الأساسية للإنسان وخصوصا حق الحياة.

الهوامش:

[1] الأمم المتحدة، "الأمم المتحدة في مواجهه الإرهاب: تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب"، http://goo.gl/2pBy75

[2] موقع الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، "الاستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب"، http://goo.gl/D9TJju

[3] موضوع، "ما هي الحقوق السياسية"، 25 سبتمبر 2014، http://goo.gl/XH13Jx

[4] موضوع، " ما هي الحقوق المدنية"، 30 سبتمبر، 2014، http://goo.gl/l6o628

[5] موقع الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، "الاستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب"، http://goo.gl/D9TJju

عرض كتاب:

السياسات الأخرى:

في الحديث حول حركات التحول الحالية

Another Politics: Talking Across Today's Transformative Movements

By: Chris Dixon[i]

شيماء الشرقاوي

مقدمة:

يستعرض الكتاب في البداية أهم الأحداث العالمية في الفترة الأخيرة والتي كان لها تأثير كبير على حياة المواطنين في العالم أجمع، ومن أهم هذه الأحداث من حيث الأثر الواضح اندلاع الازمة الاقتصادية، التدخلات العسكرية (تحديدا التدخلات الأمريكية في أفغانستان والعراق) وما ترتب عليها من خلق أزمات متعددة داخل الدول المختلفة، ومن هنا يمكن القول أن كل هذ هو ما أدى لاندلاع الحركات والانتفاضات في العديد من المدن في العالم خلال عام 2011، والتي بدأت بتونس، القاهرة، ووصلت إلى مدريد، نيويورك وغيرها من المدن حيث قام المواطنون باحتلال المساحات العامة في إشارة واضحة لرفضهم وتحديهم للنخب الحاكمة وسياساتها. يقوم الكتاب على مدار صفحاته بتحديد بعض السمات الرئيسية لما أطلق عليه مجازا "الحركات المناهضة للسلطوية" ومن أهم هذه السمات، عدم الاقتصار في التحليل والتفسير على الاقترابات السياسية المحددة سلفا، الإيمان بوجود إجابات واضحة للأزمات الاجتماعية والسياسية دون الانخراط في التنظيمات، الإيمان بوجوب التحول الاجتماعي الجذري.

يطرح أيضا الكتاب عددا من السمات ومنها مناهضة الطائفية والدوجماتية ومحاولة الانخراط في المجتمعات التي تمر بمراحل صراع في حوار يقوم على عدة أسس منها الاحترام، الاهتمام بالتنظيم بشكل أفقي Horizontalism القائم على علاقات اجتماعية متشابكة وليست فردية. يحاول الكاتب تقديم تعريفا مختلفا عن التعريف السائد للسياسة ليؤكد على أن الشعوب لا ترفض السياسة وإنما لديها تعريفا مغايرا للمتعارف عليه من قبل النخب الحاكمة، حيث يرى أن السياسة لا تقتصر فقط على الأحزاب والأطر الرسمية للمشاركة بل يجب أن يضم التعريف جميع الحركات والمجموعات المختلفة والتي قد تنشأ خارج هذه الأطر الرسمية.

يرى الكاتب أيضا أن مصطلح السياسة الأخرى Another politics يعني أنه العمل السياسي والذي لا يلتزم بالضرورة بالخطوط الحزبية التي يضعها القادة والمؤسسات المركزية.

وعلى هذا يحدد الكتاب وجود أربعة سمات رئيسية للحركات المناهضة للسلطوية والتي يقوم الكاتب بتضمينها تحت مصطلح "السياسة الأخرى"، وهذه السمات هي:

1- *مقاومة كل وسائل القمع والهيمنة.*

2- *تطوير علاقات وبنى اجتماعية مختلفة وغير قائمة على ثنائيات السيطرة والاذعان (بين النخب الحاكمة والجماهير).*

3- *ربط نضال المواطنين اليومي من أجل حقوقهم والتي لا تنفصل عن السياسة بأي حال من الأحوال برؤى طويلة المدى للتغيير.*

4- *آلية التنظيم القاعدي Grassroots organizing: التنظيم من أسفل والاعتماد على القواعد وليست التنظيمات هرمية.*

أ) محاربة فقدان الذاكرة: تاريخ حركات السياسة الأخرى:

يتعرض هذا الفصل لفكرة تاريخ الحركات وفكرة الرهان على النسيان بمعنى نسيان التاريخ النضالي للحركات والحركات التي حققت مكاسب تاريخية، عن طريق تعمد إحداث قطيعة مع الماضي، حيث تراهن السلطات بمختلف أشكالها على أن الشعوب من الممكن أن تنسى تاريخها النضالي وأن تذعن لها ولروايتها للتاريخ عن طريق استخدامها لوسائل الإعلام المختلفة، التاريخ المدرسي، والخطاب السياسي. يطرح الكتاب فكرة مفادها بأن الحركات لها تاريخ مقاومة وأن هذه الحركات إما كانت حركات مناهضة للسلطوية أو صراع ضد الكولونيالية أو مناهضة الرأسمالية. يرى الكاتب أن تراكم نشاط هذه الحركات المناهضة للقمع والاحتلال هو ما أدى لظهور الحركات الجديدة على مر الزمن، حيث مهد الحراك في القرنين التاسع عشر والعشرين لأشكال مختلفة وحديثة من الحراك المناهض للسلطوية، وهنا يجب التأكيد على أن دراسة التاريخ النضالي للحركات المختلفة يساهم في تشكيل الوعي باللحظة الحالية، وفي فهم الممارسات التي تتبعها الحركات اليوم والتي تعد تطورا للممارسات التي اتبعتها الحركات تاريخيا.

ب) كيفية التعريف بأنفسنا داخل المعارضة:

تخلق الحركات المختلفة مساحات لمناهضة الرأسمالية وما يترتب عليها من أشكال الهيمنة والسلطوية المختلفة، يجدر التأكيد على أن الحركات لا تقوم فقط على سياسات الرفض فالرفض يعد عاملا هاما في تغيير الأوضاع القائمة ولكنه لا يعد أساسا قويا لاستمرارا الحركات وأثرها على أرض الواقع.

يرى العديد من النشطاء بحسب الكتاب أن المواطنين لا ينضموا للحركات لأنها تعطيهم الإجابة حول الكيفية التي يجب أن يفكروا بها بل لأنها تعطيهم الإجابة حول الكيفية التي يمكن من خلالها أن تتم مشاركتهم في الحياة السياسية يشير أيضا الكاتب لفكرة التنظيم غير الهرمي، وهو ما يعني تحدي كل أشكال القمع والتي قد تظهر نتيجة وجود فكرة الهرمية. يشير الكاتب أيضا إلى أن ما يجعل الحركات متقاربة ومتشابهة هو رفضها لعدة مبادئ

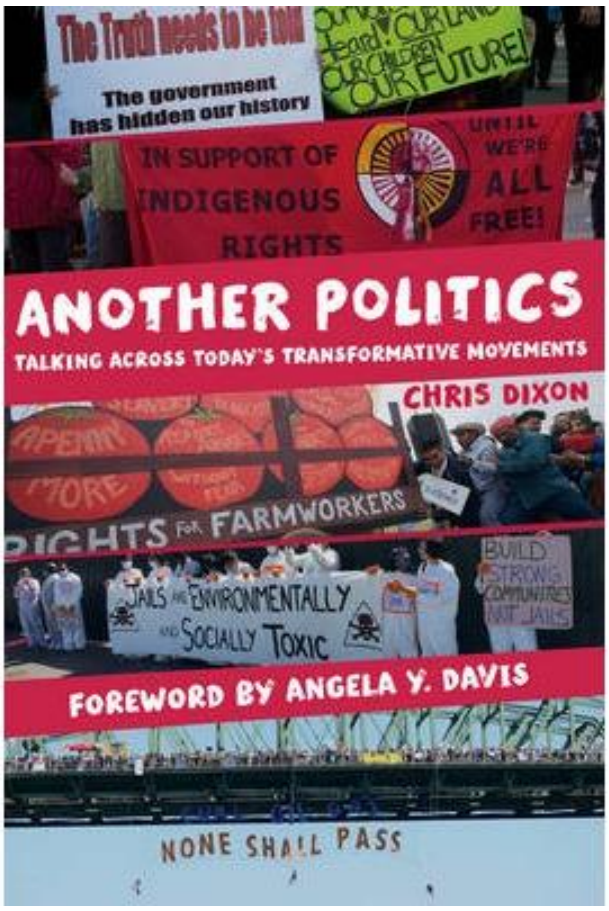

واضحة وهي السلطوية، الهيمنة، والهيراركية (التنظيم الهرمي).

يعني الكاتب أيضا بمصطلح مناهضة السلطوية أنه حتى داخل نفس الإيديولوجية، يجب العمل على تعزيز الحوار بين الحركات جميعها وعدم التنميط، بالإضافة للتركيز على كفاح المواطنين من أجل الاستقلال على جميع مستوياته وليس من أجل إسقاط النظم السلطوية فقط. وهنا يتحدث التاب حول أن الثورة هي عملية خلق القوة وخلق مجتمعات مستقلة، وهناك أسس لهذا مثل مناهضة أفكار مثل قيادة الثورة، وأفكار توجيه المواطنين للتحرر.

يؤكد الكتاب على أن السمة الأساسية للحركات مناهضة السلطوية، هي مناهضة الرأسمالية لما تنطوي عليه من خلق لتنظيم اجتماعي محدد، قائم على القمع وإذعان الطبقات الفقيرة للطبقات الأوفر حظا، وعلى هذا فمناهضة الرأسمالية تعني مناهضة القمع، مناهضة الإمبريالية وسيطرة دول الشمال على دول الجنوب في جميع الجوانب.

وبالتالي لتعريف التيار المناهض للسلطوية يضع الكاتب الأربع سمات وهم مناهضة الرأسمالية، الإمبريالية، القمع، والهيمنة، بمعنى رفض العلاقة التي تستند على سيطرة بعض الناس على الأخرين، فالتيار يكافح ضد تنظيم وإدارة حياة المواطنين لصالح قلة قليلة. عن طريق معارضة جميع أشكال الاستغلال والاضطهاد، هذه العلاقات التي يتم إنتاجها عن طريق الممارسات والمؤسسات، وهذا يأخذنا من رفض السلطة إلى مواجهة مع أنظمة واسعة ومعقدة ومتشابكة لها تاريخها من العنف والتشريد، والهيمنة.

ت) السياسات الاستباقية Pre-figurative politics:

في هذا الجزء يتعرض الكتاب لفكرة أنه من ناحية، فمن الضروري للانخراط في الحياة السياسية للمعارضة والتكتل لمواجهة الحكومات والسعي للحصول على السلطة. إلا إنه إذا اقتصر الهدف على الانخراط في السياسة لتولي السلطة فقط، سيكون لدينا ميل لتكرار نفس الهياكل الهرمية التي نناهضها في حركاتنا. ولذلك فمن المهم أيضا هو عملية خلق القوة من خلال إنشاء هذه الهياكل داخل المنظمات والحركات والجماعات بالنموذج للعالم الذي نحاول خلقه، بمعنى أنه عند رفض العلاقات القائمة يجب أن يسبق عملية الرفض خلق لأنماط وعلاقات جديدة.

هذه الأنماط الجديدة هي على سبيل المثال:

1) *الأنماط الثقافية المضادة (حركات النباتيين).*
2) *التعاونيات الغذائية، العيادات المجانية وهنا يطلق عليها المؤسسات المضادة Counter-institutions.*
3) *التنظيمات الأفقية.*
4) *خلق أنمط للتفاعل بين الحركات وفي سياقها. (الديمقراطية المباشرة في صنع القرار).*

يتحدث أيضا الكاتب في هذا الجزء حول تحولات علاقات القوة: محاولة تعزيز المعارف المتعلقة بعلاقات القوة القائمة وبناء وعي مناهض لها حتى يتمكن المجتمع من خلق بنى تنظيمية معنية بتحدي ديناميات القمع.

في هذا الجزء أيضا يشير الكتاب لفكرة هامة وهي خطورة التعامل مع أحد السياسات المتبناة باعتبارها الأصح والأوحد في كل ظرف ومناسبة حيث أنه لا توجد سياسة صالحة لكل زمان ومكان وفي بعض الحالات يؤدي تبني نفس السياسة إلى نتائج عكسية، لا يمكن التعامل مع السياسات باعتبارها أشياء إما نمتلكها أو لا نمتلكها، على سبيل المثال التركيز بشكل ضيق على السياسة المناهضة للظلم باعتبارها مجموعة ثابتة من السلوكيات والمفاهيم التي يمكننا فهمها بشكل فردي، بدلا من أن تكون مجموعة من الديناميات والممارسات التي نطورها ونضعها بشكل جماعي من خلال النضال من أجل تغيير المجتمع. وبالتالي يمكن الحديث حول أن السياسات الاستباقية pre-figurative policies، تعني وضع الرؤى لممارسات وسياسات واقعية.

ث) المعوقات أمام وضع الاستراتيجيات:

في هذا الجزء يتعرض الكتاب للمعوقات التي تواجهها الحركات عند القيام بوضع الاستراتيجيات الخاصة بعملها السياسي والمجتمعي، ويلخصها فيما يلي:

1) *الميل نحو الإفراط في التركيز حول المبادئ وليس الخطط لتنفيذها.*
2) *الإفراط في تعظيم وسائل محددة كالاعتصامات، حملات المقاطعة: حيث أنه هنا يجب مراعاة الظروف والسياقات المختلفة، وأن هذه الآليات ما هي إلا وسيلة للوصول لهدف محدد ويجدر بها أن تتغير إذا لزم الأمر.*
3) *الانخراط في الأزمات المتلاحقة Crisis mode organizing: حيث أن العمل في ظل الأزمات يعرقل من وضع خطط طويلة المدى.*

يطرح بعد ذلك الكتاب الكيفية التي من الممكن بها أن يتم بناء حركة قوية ذات توجها واضحا وضمان الاستدامة لها، وهنا يؤكد الكاتب على ضرورة وجود عناصر أساسية وهم:

1) *النقد الذاتي.*
2) *بناء شبكات اجتماعية مع المواطنين العاديين.*
3) *بلورة الأهداف والكيفية التي سيتم بها تحقيقها.*
4) *الاهتمام بالمطالب المحددة ومحاولة البعد عن المطالب الواسعة.*
5) *التنظيم من أسفل.*
6) *بناء علاقات قوية مع المواطنين.*

يطرح الكتاب في فصوله الأخيرة، عددا من الإشكاليات والتحديات التي تقابلها الحركات المناهضة للسلطوية، في ظل محاولات هذه الحركات لإحداث أثرا في الحياة السياسية إلا أن العديد منها يقابل العديد من التحديات، من أهم هذه التحديات كما أشار الكتاب هو الإشكالية مع الحركات الإصلاحية، يؤكد التيار المناهض للسلطوية على عدم التوافق مع الاقترابات الإصلاحية لكنهم في نفس الوقت يؤكدوا على أن العبرة هي كيفية استغلال هذه الاصلاحات كوسيلة لتحقيق أهداف أكبر، ومن هنا يأتي الحديث حول الاهتمام بالانتصارات الصغيرة، والمحاولات الدائمة لتضييق هامش مناورة النظام، وكيفية بناء القوة المضادة لمواجهة قوة النظم الحاكمة، وعدم الانغماس في اتباع السياسات الدفاعية، يؤكد الكتاب أيضا على ضرورة التفرقة بين النشاط السياسي Activism وبين التنظيم السياسي Political organizing.

تعتبر إشكالية القيادة وما يتعلق بها من أهم الإشكاليات التي تواجه التيارات والحركات المناهضة للسلطوية ويرى الكاتب عددا من الآليات للتعامل مع هذه الإشكالية ومن أهمها:

1- *إشراك الجميع (عناصر الحركة والتنظيم) في اتخاذ القرار.*
2- *آليات المحاسبة الواضحة داخل الحركة أو التنظيم.*
3- *كيفية خلق نموذج للقيادة بعيد كل البعد عن الهيمنة: حيث يعتمد بشكل أساسي على القدرات، المهارات، المعرفة، الثقة، والمسئولية.*

يناقش الكتاب أيضا عددا من الأفكار الهامة حول كيفية التعامل ودراسة مع الحركات الاحتجاجية:

1- *خطورة التعميم.*
2- *التعامل مع الحركات باعتبارها "أشياء" Objectifying movements لإثبات نظريات أو أجندات محددة.*
3- *الحكم على كفاح ونضال الحركات فقط في سياق إثبات فرضية ما حول الحركات وبنيتها وطريقة عملها.*

يطرح أيضا فكرة هامة وهي ضرورة عدم انفصال العمل البحثي أو الأكاديمي عن العمل الاحتجاجي، بمعنى عدم وجود كل منهما بمعزل عن الآخر حيث أن كل منهما ينعكس على الآخر.

يرجى الإشارة إلى أن الكتاب تعرض أيضا لعدة نقاط حول الكيفية التي يمكن بها تطوير التيار المناهض للسلطوية، ومعالجة الإشكاليات التي يواجهها:

- *معالجة إشكاليات التيارات اليسارية ومن أهمها الأدلجة المبالغ بها، أو الانغماس في المثاليات، أو الانقسامات.*
- *عدم الاستمرار في اتباع الممارسات غير المجدية والتي لا تحقق الأهداف المرجوة.*
- *الخروج من الأطر الجامدة في التفكير على مستوى النظرية والتطبيق أيضا.*
- *تطوير الرؤى من خلال فهم الواقع جيدا قبل تخيل الواقع المثالي وقراءة التجارب المتنوعة جيدا والخروج بالدروس المستفادة منها.*
- *عدم الاقتصار في التواصل على مجموعات وتنظيمات بعينها فقط بل التواصل مع جميع التنظيمات والتجارب المختلفة.*
- *العمل دائما على خلق مساحات للتواصل والانخراط مع القواعد والمواطنين، ونقل المعارف والخبرات بين الدوائر المختلفة.*

السياسة الأخرى في ضوء واقع الحركات في مصر:

هناك أهمية لدراسة وفهم طبيعة الحركات الاحتجاجية والاجتماعية قبل ثورة يناير 2011، إلا أن وضع الحركات التي ظهرت مع الثورة الأن بعد ما يقرب من مرور خمس سنوات على اندلاعها، يؤكد وجود ارتباط بين وضع الحركات ما قبل الثورة وما بعدها. فبعد أن شهد المجال العام حدوث حالة من الانفتاح في أعقاب الثورة أدت لظهور عدد كبير من الحركات التي كانت إما استمرار لحركات موجودة بالفعل أو استكمال لمجهوداتها أو كانت حركات جديدة لها ميزاتها الخاصة.

يطرح الكتاب السابق في عرض أهم افكاره عددا من السمات والإشكاليات في الحركات الاحتجاجية التي ظهرت مؤخرا في الولايات المتحدة وكندا وعلى الرغم من اختلاف السياق بين هذه الحالات من الاحتجاجات وبين الحالة المصرية إلا أن هناك أوجه شبه بين الحركات في الحالتين.

شهدت الفترة ما قبل اندلا ع الثورة تطورا في شكل الاحتجاجات، ففي ظل اتباع الحركات المتواجدة بالفعل للوسائل التقليدية في الاحتجاجات إلا أن الحركات التي اعتمدت بشكل كبير على جيل الشباب أضافت تطورا لمفاهيم المشاركة والاحتجاج.

أدى غياب المؤسسات والقنوات الشرعية، أو كما يمكن أن نطلق عليها وسائل وأدوات المشاركة السياسية التقليدية الدافع لاتجاه الشباب لاستخدام المجال الافتراضي من أجل المشاركة السياسية للتحايل على النظم السياسية في الدول التي شهدت الحراك حيث تم فيها تحجيم قنوات المشاركة السياسية التقليدية ووضع الكثير من القيود والعوائق أمام الأحزاب والنقابات والاتحادات الطلابية لتظل مشاركتهم باهتة وغير مؤثرة. ومن هنا ظهرت الوسائل غير التقليدية، وقد بدأ استخدام الإنترنت والوسائل الإلكترونية الجديدة وشبكات التواصل الاجتماعي من قبل الحركات الاحتجاجية منذ الاحتجاجات المناهضة للعولمة في بداية تسعينيات القرن العشرين.[ii]

شهدت مصر قبل الثورة سيطرة الدولة على وسائل الإعلام، وتميزت هذه الفترة بوجود فجوة بين الساحة الإعلامية من جهة والأفراد من جهة أخرى؛ فتصاعد الحركات الاحتجاجية، وانصراف قطاعات واسعة من المواطنين عن المشاركة السياسية التقليدية (من خلال الأحزاب- النقابات- الاتحادات- الجمعيات- الانتخابات.....الخ)، واتجاه فئات اجتماعية متعددة إلي أشكال المشاركة غير التقليدية السلمية؛ يمثل مؤشرا مهما علي تراجع شرعية المنظومة السياسية والاجتماعية القائمة، وعلي عدم قدرتها علي تحقيق مصالح واستيعاب مطالب فئات اجتماعية مهمة مما جعلها تلجأ إلى وسائل مبتكرة وحديثة للحصول على حقوقها والتعبير عن آراءها، فانصرفت هذه القوى عن قنوات المشاركة الشرعية بعد أن يئست من إمكانية تحقيق مطالبها في ظل القيود التي فرضتها الدولة السلطوية علي الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني.[iii] ومع ظهور هذه الوسائل الحديثة من الاتصال والإعلام الجديد في بداية التسعينات من القرن الماضي مع انتشار الانترنت والقنوات الخاصة، كان لهذه الوسائل الدور الأقوى والأبرز في الاحتجاجات، وكان لهم الفضل الحشد والتعبئة والاتصال مع العالم الخارجي للوقوف على التطورات والمستجدات في المنطقة. ويعتبر هذا التطور هاما حيث تحول نمط المشاركة والتواصل من نمط وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة إلى التعدد في وسائل المشاركة والإعلام.[iv]

كان من بين هذه الوسائل المدونات ومواقع التواصل الاجتماعي، وقد كانت هذه المدونات وتلك المواقع بداية الطريق إلى فرض حرية الرأي والتعبير باعتبارها قيمة عالمية على الحكومات والشعوب سواء بطريقة مقصودة أو غير مقصودة.

وبرغم أن هذه الوسائل قد اختلفت في طبيعتها والمتعاملين معها ومحتواها داخل القطر الواحد من أقطار الوطن العربي ناهيك عن اختلافاتها بين تلك الأقطار والتي تعكس اختلافات –وإن تكن فرعية– إلا أنها حقيقية وواقعية، إلا أنه يمكن بالبحث والتمحيص فيها التوصل إلى أنماط واتجاهات عامة وعناصر مشتركة تربط بين مستخدمي هذه الوسائل وتعطى بعضا من المؤشرات على وجود هوية مشتركة لهؤلاء الشباب.[v]

إشكاليات الحركات الاحتجاجية والاجتماعية في مصر:

على الرغم من الدور الهام الذي لعبته هذه الحركات في الوصول للثورة وبعد الثورة أيضا وتطور وسائلها إما فيما يخص الاحتجاجات أو فيما يخص التوثيق لأحداث الثورة والانتهاكات التي قامت بها السلطات في حق المواطنين. إلا أنه هذه الحركات تواجه العديد من الإشكاليات والتي لا تختلف كثيرا عن الإشكاليات التي أشار لها كريس ديكسون في الكتاب السابق حول الحركات المناهضة للسلطوية، المتعلقة ببنية الحركات، الاليات التي تتبعها لتحقيق أهدافها وما إلى ذلك.

نجد أنه على الرغم من أن بداية ظهور الحركات كانت للالتفاف حول هدف واحد قبل إسقاط نظام مبارك وهو إسقاط النظام، ولكن نجد أنه بعد تحقق الهدف حتى لو بشكل جزئي، ظهرت بعض الإشكاليات التي تواجه هذه الحركات.

تواجه الحركات الاحتجاجية والاجتماعية في مصر في ضوء الإشكاليات التي تعرض لها الكتاب، حيث ظهرت بعد الثورة العديد من الحركات التي نشئت، إلا أنه عقب انتهاء الأحداث الأولي للثورة –والتي لم تظهر فيها جليا الاختلافات الجلية بين الأفراد والتنظيمات المختلفة نتيجة الالتفاف حول هدفا محددا وهو إسقاط نظام مبارك– لم يتمكن أغلب هؤلاء الشباب من التنظيم في إطار حركات قوية قادرة علي تحقيق أهداف الثورة، فكانت أغلب الحركات والائتلافات الشبابية هشة عاجزة عن التنسيق فيما بينها.[vi] ومن الأمثلة على هذه الحركات ائتلاف شباب الثورة، اتحاد شباب الثورة، تحالف القوى الثورية، حركات ومبادرات توعوية ومطلبية مثل حركة محليات– لا للمحاكمات العسكرية– أطباء التحرير– سلفيو كوستا، ومن الملاحظ أن أغلب هذه الحركات إما تفككت أو اندثرت مثل ائتلاف شباب الثورة.

واجهت هذه الحركات عدد من الإشكالات **ومنها على المستوى التنظيمي** أهمها غياب لائحة داخلية تحكم عملها في كثير من الأحيان، مما قد يؤدي إلى تفكك الحركة من الداخل مثل حالة حركة 6 أبريل التي انقسمت إلى جبهتين بعد الثورة بسبب خلافات داخلية عديدة، نجد أيضا حدوث انقسامات داخل ائتلاف شباب الثورة، أيضا نجد خفوت لنشاط بعض الحركات بعد الثورة اختفائها مثل شباب من أجل العدالة والحرية.

حيث أنه لا يمكن الاعتماد فقط على معيار رغبة العضو في الانضمام للحركة حتى لو كان هناك اتفاق على الأهداف الأساسية للحركة، إلا أن الاختلاف في الرؤي وآليات التنفيذ قد يؤدي إلى تدمير الحركة.[vii] يمكن الإشارة أيضا لإشكالية قصور آليات اتخاذ القرار قد أظهرت عجز الحركات عن التنسيق بينها والتشاور والوصول إلى مساحات للتفاهم والاتفاق.

وعلى مستوى الممارسة نجد أنه كان هناك انقسام كبير بين معظم هذه الحركات حول التواصل أو القطيعة التامة مع السلطة[viii] ففي الوقت الذي تبنت فيه بعض الحركات منطق الحوار مع السلطة والتواصل معها سعيا لتحقيق بعض الأهداف مثل ما حدث في حالة ائتلاف شباب الثورة، وبدت بعض الحركات الأخرى جازمة في القطيعة مع السلطة وتؤكد على اتباع آليات أخرى في مناهضة السلطة والسعي لتحقيق مطالبها كبيانات الرفض وحملات مقاطعة الانتخابات والاعتصامات على سبيل المثال حركة الاشتراكيين الثوريين، وهناك حركات حاولت الجمع بين الآليتين لتحقيق أهدافها ومطالبها على سبيل المثال حركة بهية يا مصر، واتحاد شباب ماسبيرو.

إلى جانب هذا هناك عددا من الإشكالات الأخرى، فمثلا عملية وضع تصور أو خطة عمل لهذه الحركات غالبا ما تتم بشكل عشوائي أو استجابة للأحداث المتسارعة، أي أنه لا توجد مدة زمنية محددة تلتزم بها الحركات لا في وضع الخطة ولا في عملية التقييم، أيضا تتم وضع الرؤية بشكل فوقي أي لا يوجد تفاعل بين هذه الحركات وبين المواطنين.

بناءً على الكتاب، من الممكن تقديم بعض التوصيات العامة للحركات حتى تحقق بعض النجاحات وتصبح فاعلة على الأرض، ومنها:

- *لا بد لها أن تكون واقعية، لا بد لها أن تتقاطع مع الحياة اليومية للمواطنين وإشراكهم في وضع الأجندة وليس فقط وضع تصور ومحاولة تطبيقه بعيدا عن تصورات الناس في المناطق التي يعملون بها.*[ix]
- *أن تهتم الحركات في مصر بضرورة وضع آليات للتقييم المستمر لنشاط وعمل الحركة بالإضافة لآليات للمحاسبة داخل الحركة.*
- *العمل دائما على خلق مساحات للتواصل والانخراط مع المواطنين، ونقل المعارف والخبرات بين الحركات والتيارات المختلفة.*
- *العمل على أن تكون عملية صنع القرار داخل الحركات مبنية على مشاركة جميع أعضاء الحركة بصورة أو بأخرى.*

تلعب الحركات الاحتجاجية والاجتماعية دورا محوريا في عمليات التحول الديمقراطي، لذا تأتي هنا أهمية الوقوف أمام الإشكالات التي تواجههم ومحاولة العمل على حل المشكلات المتعلقة بالتنظيم الداخلي وآليات صنع القرار داخل الحركات والعمل على التواصل الدائم مع القواعد الجماهيرية ومع الحركات الأخرى.

الهوامش:

[i] صدر هذا الكتاب في أغسطس 2014، عن California University press

[ii] مريم مخيمر، "عوائق وتحديات المشاركة السياسية التقليدية في مصر"، الأنماط غير التقليدية للمشاركة السياسية للسباب في مصر، منتدى البدائل العربي، 2012.

[iii] دينا شحاتة؛ مريم وحيد، "سياسات الشارع: تصاعد دور الحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية"، السياسية الدولية، أكتوبر 2011.

[iv] Sahar Khamis and Katherine Vaughn, "Cyber activism in the Egyptian Revolution: How Civic Engagement and Citizen Journalism Tilted the Balance Icon indicating an associated article is peer reviewed", http://is.gd/Boizas

[v] محمد العجاتي، الفصل الختامي لكتاب: جيل الشباب في الوطن العربي ووسائل المشاركة غير التقليدية (من المجال الافتراضي إلى الثورة)، مركز دراسات الوحدة العربية، أبريل 2013، ص 241.

[vi] رانيا زادة، "الحركات الشبابية والتحول الديموقراطي في مصر"، منتدى البدائل العربي، 2012.

[vii] نفس المرجع.

[viii] جورج فهمي، " الحركات الشبابية بعد 25 يناير 2011"، مندي البدائل العربي، 2013، ص4.

[ix] رانيا زادة، "الحركات الشبابية والتحول الديموقراطي في مصر"، منتدى البدائل العربي، 2012.

آخر إصدارات منتدى البدائل العربي للدراسات لعام 2015

أحمد متولي	توصية سياسية لتنظيم القطاع الخاص في تقديم الرعاية الصحية في مصر
نيرة عبد الرحمن	سياسات تطوير عملية وضع المناهج المدرسية في مصر
شيماء الشرقاوي	قطاع السكن: قانون الإيجارات المصري (تجارب وتوصيات)
ريم عبد الحليم	ماذا يجب أن تحمله قوانين الموازنة العامة للدولة والإدارة المحلية من تعديلات لتتلاءم مع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي نص عليها الدستور المصري في عام 2014
نورهان شريف	ورقة سياسات عن مواجهة الإهمال الطبي في مصر
ليلى رياحي	إشكاليات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية العربية وقدراتها على التأثير في قضية العدالة الاجتماعية.. المجتمع المدني التونسي بعد "الثورة"
شروق الحريري	حماية الحقوق والحريات المدنية في ظل الاتفاقيات والاستراتيجيات الدولية "استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب"
بسنت أحمد	الحركات الاجتماعية.. تقدم نحو الأمام أم تراجع محتوم؟
مهى يحيى – محمد العجاتي – وليد حدوق – جورج فهمي – صباح الحلاق – سعد سلوم – فوليا اتكان – نوران سيد أحمد – عباس المرشد – سمير مرقس – رستم محمود – يوسف لعرج	كتاب: المواطنة والمكونات المجتمعية في المنطقة العربية
أحمد فوزي – جاكي سميث – نيك سيجلر – سامح مكرم عبيد – محمد العجاتي	كتاب: الالتزام الحزبي: إشكاليات عربية وخبرات دولية
سو غريفيث – عمرو الشوبكي – سناء مرسي – وسيم المنصوري – كيرك إتش سوويل – أندرو فاينستاين – ستيفن فاري	كتاب: المفاوضات بين الأحزاب "إشكاليات عربية وتجارب دولية"
منتدى البدائل العربي للدراسات	الاتفاق النووي الإيراني ومستقبل المنطقة
منتدى البدائل العربي للدراسات	انتخابات الكنيست 2015: نظرة على القائمة العربية الموحدة
عمر سمير خلف	شخصية الحاوي وأزمة المجاز الثوري.. نظرة تحليلية للواقع المصري
علي حسن	ماذا يحدث داخل حزب العدالة والتنمية التركي؟
مينا سمير	تطور المواطنة بين الفلسفة السياسية الليبرالية والواقع المصري
منتدى البدائل العربي للدراسات	الأزمة اليمنية.. ثورة لم تنجز
منتدى البدائل العربي للدراسات	قراءة في الانتخابات السودانية المقبلة
منتدى البدائل العربي للدراسات	صعود اليسار.. هل ينقذ اليونان؟ قراءة في نتائج الانتخابات التشريعية

conservative in the sense that it does not cater to the demands of the south which widens the gap between northern and southern societies. The Syrian refugee problem offers an example of the marginalization of civil society organizations in the south and how the issue is treated as a unidimensional problem. Civil society organizations and their networks should play an essential role to change this agenda and the figures representing it and provide alternatives that can help in a positive change that bridges the gap between societies of this region.

We are now near declaring new policies from the EU that I cannot see it except another trial in the same direction. We have to review these policies to see how we can interact with them to avoid the previous drawbacks and to benefit from the opportunities that they can provide. And here starts the role of think tanks of this region and CSOs

[i] An intervention in the EuroMeSCo Annual Conference, Milano, October 7th 2015

[ii] Heba Khalil, "Policy recommendation to the European Union: Towards a positive role to achieve social justice in the Arab world." Arab Forum for Alternatives, 2014 : http://goo.gl/z068JB

take into consideration that if this stability is not based on a real process of change that has legitimacy and fulfills the demands of the people of the south, it will not really be stability, but just a state of stagnation that will only last until a bigger explosion happens in the region.

In this regard, think tanks can play a role in creating a process of change and lobbying around it. It is worth noting here that EU and international institutions played a controversial role in the previous period where they acted as the backdoor through which corrupted and incompetent policies and politicians could return to the south under new names and brilliant titles. We thought first that it is an exit door, but after a while we found them returning to the stage to spoil the process of change under EU and international titles, and I hope that think tanks would at least avoid playing such a role.

If we go back to the balance between economics and politics, it was clear that the economic perspective of Euro-Med relations and the promotion of the global integration of the south were more dominant than the promotion of transparency and anti-corruption values for example. Striking a balance between such components is part of the role of think tanks and of course Euromesco can play.

Moving forward to another point concerning what went wrong, the word "relations" in the title was not very accurate since most of the process should be entitled "the role of the EU in the south of the Mediterranean." The process and most of related discussions were EU-centered. For example, it was said that the EU is the entity that suffers most as a result of the Syrian crisis whereas any reasonable analysis would see that the most effected are the Syrians themselves as well as Lebanon or Jordan that have been receiving large numbers of refugees that are not proportionate with their limited resources.

A place like Euromesco should play a role in changing the channels of cooperation and coordinating between European countries and the south of the region countries by making it in a dual direction and not to repaet the same that is happening on politicians' level, with the south demanding and the north enlarging its role.

We move now to civil society, which was really affected by this methodology that is mainly EU-centered and based on a short-term perspective, especially EU institutions that deal mostly with civil society organizations created in the south to play this role. A lot of independent and active civil society organizations in the south find real difficulties to reach these institutions despite the different tracks created by the EU through the neighborhood policy. Only few NGOs are able to reach decision makers in the EU. Meanwhile, the old figures of southern regimes are still dominating this space despite strong relations between independent civil society organizations in the south and their northern counterparts. EU institutions are still captured by the non-independent organizations in the south, which renders their agenda more

The afore-mentioned short-term view and the root changes on the ground throughout the last four years have led to a kind of inconsistency on the part of the EU on the levels of objectives and interventions, such as the declared economic policies and the human right policies related to socio-economic rights, the commercial agreements, and the human rights requests. This period also witnessed the emergence of a north-south conflict on interests in the euro-med region.

EU interventions are among the most important external influences on public policy in the Arab world, especially on policies affecting social justice, such as economic policies of agriculture, commerce, industry, and employment policies. Arab-European ties take different shapes such as direct, bilateral relations between particular European countries and Arab countries, neighborly relationship between the European Union as a whole and an Arab country, European investments, or political and business relations. The European Union remains the Arab States' most important partner and that is why the European Union handles several responsibilities. First, EU economic and trade policies and relations with the Arab world should not undermine local industries and the shift towards industrialization or obstruct the growth of Arab economies, which remain fragile. Arab peoples are hopeful that the European Union would play a role in supporting development of the region, without deviation or political intervention and while involving conditionality in economic relations. They also hope that European interventions shall be characterized by honesty and clarity. In other words, if they really aim at serving the interests of Arab states, their policies should be tailored towards that end, but if the European Union's interventions are driven by the economic interests of European countries, they should not claim they are interfering in favor of Arabs.

Therefore, the most important thing to pay attention to is lack of consistency in European interventions, where there is a clash of European policies and targets. For example, there is an obvious contradiction between EU policies that support human rights and its plan to promote right-wing-market policies. It is possible that this inconsistency stems from an important conflict between the interests of European Union countries and those of southern Mediterranean countries, i.e. countries in the Arab world. Thus, the first and most important recommendation is that the European Union should re-examine their policies, taking into consideration consistency and clarity of objectives.[ii]

Another EU strategy that is always hear from the EU politicians, concerning what is happening in the southern Mediterranean was the "Wait and See" method as a means of dealing with the fast changes taking place in that region. We have to admit that the process guarantees the results and not the results that create the process, and the waiting strategy rendered this relation controlled by reactions more that effective actions. This idea applies to the frequently-cited objective of stabilizing the south, yet we have to

Euro-Mediterranean relations: What went wrong?

Towards a long-term relation and the role of think tanks in this process[i]

Mohamed Elagati

Director of Arab forum for alternatives

This intervention focuses on tackling the methodology of the Euro-Med relations process rather than discussing particular events and incidents.

First, I can describe the approach to this issue as problematic since it is based on a short-term view built on risk and interest assessment and measured mainly on trade balances. With the US/Russia current hegemony, like in the case of the current crisis in Syria, wise relations should target the long term and be based on opportunities and challenges' assessments and measured on the capacity of cooperation and conducting dialogue between different stakeholders (not risk and interest). Measuring this indicator is a difficult job, but I think that the role of a place where regional think tanks are gathered like Euromesco is to work on such indicators that can lead us to a kind of evaluation that can reflect the horizon of the future more than current limited effects.

For instance, the Arab uprisings in the last few years have proved that the economic models supported by the EU have failed to achieve real developments and actually led to a retreat of socio-economic rights for average Arab citizens. Despite that, we have seen after the revolutions the Deauville partnership that supported and repeated the same models based on more measures towards free markets, privatization and foreign investments and of course austerity measures to cover budget deficits.

Edited by/ Mohamed Elagati

This issue

Follow-ups

- Iranian nuclear program agreement and the future of the region

Arab Forum for Alternatives **1**

Topic of the issue

- Social movements… A step forward or an inevitable backlash?

  Passant Ahmed **7**
- Youth Movements and democratic transformation in Egypt.

  Rania Zada **13**
- Problematics of Arab civil society and social movements and their capacity to influence the issue of Social Justice: Tunisian civil society after the revolution.

  Dr. Layla Al-Riahi **18**

Issues

Protecting civil rights and liberties in the light of international strategies and agreements. (UN Global counter –terrorism strategy).

Shorouk Al Hariri **31**

Book of the issue

- Another politics: talking across today's transformative movements.

  Shimaa ElSharkawy **37**

Article

- Euro-Mediterranean relations: What went wrong? Towards a long-term relation and the role of think tanks in this process

  Mohamed Elagati **1**

Arab Forum For alternatives (AFA): think tank seeks to perpetuate the values of scientific thinking in Arab societies, and is working to address issues of political, social and economic development in the framework of the traditions and rules of scientific, away from the language of incitement and propaganda, in the framework of respect for political contexts and social systems, as well as universal human values.

It is working to provide space for the interaction of experts, activists and researchers interested in issues of reform in the Arab region, governed by scientific principles and respect for diversity, is also keen Forum to offer policy alternatives and the potential social, not just hoped for the decision maker and the elites of different political and civil society organizations, in the framework of respect for the values of justice and democracy.

AFA is a limited liability company registered since 2008- CR.30743

Review and design/ Ayman Abd EL Moati

A non-periodical compilation of some of the published studies at the Arab Forum for Alternatives during time between two issues; These papers are the product of internal Seminars and only reflects opinions of their writers and do not necessarily reflect those of the Forum or any other partner institution.

Alternatives' Papers

Third Issue (January 2016)

(AFA) The Arab Forum for Alternatives

Address: 5, Al-Mesaha St., Fourth Floor, App. 4, Dokki, Giza, Egypt
Telefax: +202-37629937
Mail: info@afaegypt.org
Website: www.afaegypt.org
Twitter: AFAlternatives
Facebook : https://www.facebook.com/AFAlternatives
http://www.facebook.com/groups/113792226817/
Skype: arab.forum.for.alternatives
Youtube: https://www.youtube.com/channel/UCOoJBExCeXW7bO5JMaSPd1Q